الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021)- السنة الثالثة 2021- الدورة البرلمانية العادية (2021 -2022) - العدد: 5

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الإثنين 16 والثلاثاء 17 ربيع الثاني 1443
الموافق 22 و 23 نوفمبر 2021

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 19 جمادى الأولى 1443
الموافق 23 ديسمبر 2021

فهرس

1) **محضر الجلسة العلنية الثامنة** ..... **ص** 03

- عرض ومناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022.

2) **محضر الجلسة العلنية التاسعة** ..... **ص** 38

- مواصلة عرض ومناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022؛
- تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية؛
- رد السيد الوزير الأول، وزير المالية.

3) **ملحق** ..... **ص** 71

- تدخلات كتابية.

محضر الجلسة العلنية الثامنة
المنعقدة يوم الإثنين 16 ربيع الثاني 1443
الموافق 22 نوفمبر 2021

الرئاسة: السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد الوزير الأول، وزير المالية؛
- السيد وزير الطاقة والمناجم؛
- السيدة وزيرة الثقافة والفنون؛
- السيد وزير الصناعة؛
- السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة الأربعين زوالا

السيد الرئيس: الحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أولا، أرحب بالسيد الوزير الأول، وزير المالية، كما أرحب بأعضاء الحكومة المرافقين والطاقم والإطارات المرافقة لهم، كما أرحب بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، وأرحب أيضا بأسرة الإعلام، والسلام عليكم ورحمة الله.

يقتضي جدول أعمال جلستنا هذه، عرض ومناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022، وطبقا للدستور، والقانون العضوي رقم 16 –12 والنظام الداخلي لمجلس الأمة، أدعو مباشرة السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم، لتقديم المشروع وهو مشكور.

السيد الوزير الأول، وزير المالية: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة المجاهد الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية وأعضاؤها الأفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة إطارات الدولة،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطيب لي، بل ويشرفني أن أخاطب أعضاء هذا المجلس الموقر لأعرض أمامهم أهم عناصر تأطير مشروع قانون المالية لسنة 2022 وكذا أهم الأحكام التشريعية التي جاء بها.

لقد أثرت الصدمة المزدوجة الناجمة عن تدهور أسعار النفط وجائحة كورونا بشدة على الاقتصاد الوطني بشكل أساسي في سنة 2020 وبداية سنة 2021، مما أدى إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي، وانخفاض معتبر للادخار العمومي وكذا تقلص احتياطات الصرف، وارتفاع الدين العمومي الداخلي.

ولا يجب أن ننسى التأثير الكبير للجائحة على الاقتصاد

العالمي، لاسيما فيما يتعلق بحركة الأشخاص والبضائع والتجارة الدولية والأداء الطبيعي للأسواق، خاصة فيما يتعلق بنقص الطلب وزيادة تكاليف النقل والسلع، ومع ذلك وعلى الرغم من كل هذه التوترات أظهر الاقتصاد الوطني قدرا كبيرا من المرونة في مواجهة الآثار السلبية لهذا الوضع الاقتصادي غير الملائم، وذلك بفعل الإجراءات الإستباقية التي اتخذتها السلطات العمومية فيما يتعلق بالحفاظ على النشاط الاقتصادي وترشيد النفقات، تأطير التجارة الخارجية، إضافة إلى التمويل الداخلي للاقتصاد، حيث كرست الدولة ما يزيد عن 298 مليار دينار جزائري كمساعدات مباشرة، إضافة إلى دفع رواتب الموظفين والعمال الذين وضعوا في وضعية حالة بطالة إجبارية نتيجة للجائحة، وقد بلغت التكاليف المدفوعة وهذا الرقم نعطيه لأول مرة لتغطية أجور خمسة أشهر ما يعادل 674 مليار دينار جزائري على عاتق الخزينة العمومية؛ وبالتالي يتعين تكريس سنة 2022 لتعزيز إجراءات الإنعاش الاقتصادي التي أقرتها السلطات العمومية.

أولا: لاسيما عن طريق التحفيز وتنويع النشاط الاقتصادي لإنعاش النمو وتقليص الإعتماد على المحروقات خاصة فيما يخص المداخيل المتأتية من العملة الصعبة.

ثانيا: إعادة التوازنات للحسابات العمومية على المدى المتوسط، حيث تعتزم الحكومة تحقيق تغطية نفقات التسيير من خلال إيرادات الجباية ا لعادية.

ثالثا: ضمان استمرارية الميزانية العمومية.

رابعا وأخيرا: الحفاظ على دعم الدولة وتخصيصه الأمثل للفئات المعوزة من أجل الحفاظ على المكاسب الاجتماعية للمواطنين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

تميز التأطير الاقتصادي وتطور المجاميع الاقتصادية الرئيسية في نهاية شهر جوان 2021 بالمؤشرات التالية:

في مجال تحصيلات الميزانية، فقد بلغ إجمالي المبلغ المحصل 2709.72 مليار دينار جزائري، إلى آخر شهر جوان سنة 2021، مقابل 2531 مليار دينار جزائري، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020، مسجلة زيادة قدرها 178.72 مليار دينار جزائري، أي تطورا إيجابيا بـ 7.1٪.

ارتفعت المبالغ المحصلة بعنوان الضرائب العادية من 1384.97 مليار دينار جزائري، في نهاية شهر جوان سنة 2020 إلى 1423.73 مليار دينار جزائري، في نهاية شهر جوان سنة 2021، أي بزيادة تقدر بـ 2.8٪، حيث إن هذه الزيادة ناتجة أساسا عن الزيادة في الضريبة على رقم الأعمال وحقوق التسجيل والطابع.

كما انتقلت المبالغ المحصلة بعنوان الجباية البترولية من 1146 مليار دينار جزائري، في نهاية شهر جوان سنة 2020 إلى 1286 مليار دينار جزائري، في نهاية شهر جوان سنة 2021، بزيادة تقدر بـ 12.2٪.

أما بخصوص التجارة الخارجية، فلقد بلغت واردات السلع خلال السداسي الأول من سنة 2021 قيمة 18.8 مليار دولار، بزيادة تقدر بـ 9.68٪ مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020، ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى زيادة الواردات من منتجات خام بنسبة 39.9٪، المواد التحويلية بنسبة 15.7٪، المواد الغذائية بنسبة 12.9٪، وأخيرا المواد الاستهلاكية غير العادية بنسبة 4.6٪، وبالنسبة لواردات المواد الطاقوية فقد شهدت انخفاضا يقدر بـ 51.8٪.

وبلغت الصادرات دائما في مجال التجارة الخارجية خارج المحروقات إجمالي يقدر بـ 2.02 مليار دولار في نهاية شهر جوان سنة 2021، مقابل 1.04 مليار دولار أمريكي في نفس الفترة من سنة 2020، أي بزيادة معتبرة قدرها ما يقارب 100٪.

كما ارتفع متوسط التضخم من 2.25٪ في نهاية شهر جوان سنة 2020 إلى 5.66٪ في نهاية شهر جوان 2021، مسجلا ارتفاعا قدره 3.4٪.

وترتبط الزيادة في أسعار الاستهلاك المسجلة منذ بداية العام الجاري بزيادة في أسعار المواد الغذائية بنسبة 6.8٪ وأسعار السلع المصنعة بنسبة 1.4٪ الناتج أساسا عن ارتفاع في أسعار المواد الأولية دوليا وكذا التكاليف المرتبطة بسلسلة اللوجستيك.

وتتمثل أهم الفرضيات المعتمدة لإعداد التقديرات في:

1 – اعتماد السعر المرجعي لبرميل النفط الخام بـ 45 دولارا أمريكيا للفترة بين 2022 –2024.

2 – اعتماد سعر السوق لبرميل النفط الخام بـ 50 دولارًا أمريكيًا للفترة بين 2022 –2024.

3 – توقع معدل التضخم السنوي بـ 3.7٪ خلال سنتي

2022 –2023 و3.8 خلال سنة 2024.

فيما يخص مجاميع الاقتصاد الكلي والمالي الأخرى، فمن المتوقع أن يصل النمو الاقتصادي إلى 3.3٪ سنة 2022، ليستقر سنتي 2023 –2024 في حوالي 3٪، ويعود هذا النمو أساسا لنمو قطاعات خارج المحروقات التي ستسجل نسبة 3.7٪ في المتوسط السنوي بين سنتي 2022 –2024، كما أنه من المتوقع أن تسجل واردات السلع في سنة 2022 انخفاضا بنسبة 5.4٪ في القيمة الجارية التي تبلغ قيمة 31.8 مليار دولار أمريكي و31.2 مليار دولار أمريكي في سنة 2023 و30.8 مليار دولار أمريكي في سنة 2024، أي بتقلص نسبي ما بين السنتين يقدر بأكثر من 3.2٪، حيث إن هذا الانخفاض المستمر في فاتورة الاستيراد أو تدفق الواردات يعود إلى سياسة الحكومة فيما يتعلق بترشيد الاستيراد.

وبخصوص التجارة الخارجية سيكون الميزان التجاري على أساس السعر المرجعي لبرميل النفط الجزائري المقدر بـ 50 دولارًا أمريكيا، متوازنا في سنة 2022، ومن المتوقع أن يحقق فائضا خلال سنة 2023 بـ 1.3 مليار دولار أمريكي وسنة 2024 بـ 0.7 مليار دولار أمريكي، وذلك في ظل التأثير المشترك للتطور التدريجي للصادرات من جهة، والانخفاض التدريجي للواردات من جهة أخرى.

وأخيرا، بالنسبة لميزانية الدولة للفترة ما بين 2022 –2024 يندرج إطار الميزانية المتوسط الأجل للفترة 2022 –2024 في تنفيذ استراتيجية الحكومة، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد من أجل الخروج من النمط الاقتصادي القائم على توزيع الريع، نحو نمط اقتصادي يعتمد على خلق الثروة، وكذا على تعزيز الميزانية وتنويع مصادر تمويل ميزانية الدولة مع الحفاظ وتعزيز التزامات الدولة اتجاه الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين في حدود الموارد المالية المتوقعة.

سترتفع الإيرادات الإجمالية للميزانية المتوقعة للفترة 2022 –2024 في المتوسط بـ 1.3٪ نتيجة لارتفاع من جهة الجباية العادية بـ 3٪ في المتوسط، والجباية البترولية بـ 6٪ في المتوسط.

وسترتفع نفقات الميزانية بنسبة تقدر بـ 14.1٪ في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 لتصل إلى 9858.4 مليار دينار جزائري في سنة 2022 وإلى 9682.04 مليار دينار جزائري في سنة 2023 وإلى ما يقارب 9822 مليار دينار جزائري في سنة 2024.

ومقارنة بالناتج الداخلي الخام سترتفع النفقات العمومية بنسبة 3.3٪ منتقلة من 39.5٪ في توقعات إقفال سنة 2021 إلى 42.8٪ في إقفال سنة 2022.

وبالنسبة لسنتي 2023 –2024 ستمثل النفقات العمومية على التوالي 39.9٪ و38.4٪ من الناتج الداخلي الخام، وسترتفع في المتوسط نفقات التسيير بـ 4.6٪ خلال الفترة بين 2022 –2024 حيث ستبلغ 6311.5 مليار دينار جزائري في سنة 2022 و6273.7 مليار دينار جزائري في سنة 2023 وستصل إلى 6451.2 مليار دينار جزائري في إقفال سنة 2024.

ومقارنة بالناتج الداخلي الخام، ستمثل في المتوسط ميزانية التسيير 26.2٪ مقابل 25.9٪ سنة 2021.

ومن المتوقع كذلك أن ترتفع نفقات التجهيز سنة 2022 بنسبة تقدر بـ19.1٪ مقارنة بسنة 2021 في توقعات الإقفال، لتبلغ 3546.9 مليار دينار جزائري، ثم تنخفض بنسبة 3.9٪ سنة 2023 وبنسبة 1.1٪ في سنة 2024.

وبالنظر إلى مستوى تطور إيرادات ونفقات الميزانية خلال الفترة بين 2022 –2024 فإن عجز الميزانية مقارنة بالناتج الداخلي الخام سيمثل 18.1٪ في سنة 2022 ويمثل 15.7٪ في سنة 2023 وإلى 14.7٪ في إقفال سنة 2024.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

أما بالنسبة لميزانية الدولة لسنة 2022، فتندرج في إطار استمرار النهج الذي يسعى إلى الاستغلال الأمثل للموارد المالية من خلال توسيع الوعاء الضريبي، التحكم في النفقات العمومية بهدف تحسين الاستدامة المالية للدولة على المدى المتوسط.

حيث ستسجل إيرادات الميزانية في سنة 2022 انخفاضا يقدر بـ2.98٪ منتقلة من 5858.03 مليار دينار جزائري عند اختتام سنة 2021. إلى 5683.2 مليار دينار جزائري في سنة 2022 نتيجة – لاسيما – لانخفاض الإيرادات الاستثنائية، وهذه الإيرادات تتمثل خاصة في الفوائد المتأتية من الشركات التابعة للدولة، واقتطاعات فوائد بنك الجزائر كذلك، والتي نستشرف بأنها سوف تتقلص في سنة 2022.

سترتفع نفقات الميزانية بنسبة 14.1٪ في سنة 2022 مقارنة بتوقعات اختتام سنة 2021 نتيجة للزيادات المتوقعة في كل

من نفقات التسيير بـ 11.4٪ ونفقات التجهيز بـ19.1٪، وتقدر في مشروع قانون المالية لسنة 2022 بـ9858.4 مليار دينار جزائري بزيادة تقدر بـ1215.8 مليار دينار جزائري، مقارنة بـ8642.7 مليار دينار جزائري المتوقعة في اختتام أو في إقفال 2021. وستنتج هذه الزيادة بسبب ارتفاع نفقات التسيير، كما قلت بـ11.4٪ ونفقات التجهيز بنسبة 19.1٪ مقارنة بإقفال 2021 وتوزع هذه النفقات كما يلي:

– نفقات التسيير: 6311.5 مليار دينار جزائري.

– نفقات التجهيز: 3564.9 مليار دينار جزائري.

وستبلغ نفقات التسيير في سنة 2022 مبلغ 6311.5 مليار دينار جزائري، بزيادة تقدر بـ 647.03 مليار دينار جزائري، مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021 والتي كانت في حدود 5664.5 مليار دينار جزائري.

وستتطور ميزانية التسيير حسب طبيعة الإنفاق المقترح في مشروع قانون المالية لسنة 2022 مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021 كما يلي:

سترتفع نفقات أجور الموظفين بمقدار 56.57 مليار دينار جزائري منتقلة أي كتلة الأجور من 2369.24 مليار دينار جزائري في سنة 2021 إلى 2425.8 مليار دينار جزائري في سنة 2022 بفعل الآثار الناتجة، لاسيما عن عمليات التوظيف في المناصب الجديدة والمناصب الشاغرة، خصوصا لصالح قطاعات التربية والصحة والتعليم العالي والشباب والرياضة.

إدماج المستفيدين من آليات المساعدة على الإدماج المهني والاجتماعي لحاملي الشهادات، وستسجل إعانات التسيير بما يشمل المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي والمؤسسات الاستشفائية ارتفاعا قدره 7.55 مليار دينار جزائري، منتقلة من 922.6 مليار دينار جزائري في إقفال سنة 2021 إلى 930.15 مليار دينار جزائري في سنة 2022.

وسترتفع المديونية العمومية من الفوائد والنفقات الناجمة عن انخفاض إيرادات بمقدار يقدر بـ64.02 مليار دينار جزائري.

وسترتفع نفقات العتاد وتسيير المصالح والصيانة للإدارة المركزية والمصالح اللامركزية بـ2.9 مليار دينار جزائري منتقلة من 227.92 مليار دينار جزائري في إقفال سنة 2021 إلى 230.83 مليار دينار جزائري في إقفال سنة 2022.

وستبلغ مساهمات الدولة في صندوق التضامن للجماعات المحلية المتوقعة خلال سنة 2022 مبلغ 150 مليار دينار جزائري، حيث ستؤخذ بعين الإعتبار المطاعم المدرسية بتخصيص مبلغ قدره 27 مليار دينار جزائري ودمج أكثر من 65 ألف مستفيد من نظام المساعدة على الإدماج المهني بتخصيص 38 مليار دينار جزائري، بالإضافة إلى العلاوات التي تقع على عاتق ميزانية الدولة والتي يبلغ مجموعها 85 مليار دينار جزائري، تمنح للحرس البلدي وكفوارق للرواتب لأعوان الجماعات المحلية.

وسينتقل التدخل الاقتصادي للدولة من 493.95 مليار دينار جزائري في سنة 2021 إلى 821.19 مليار دينار جزائري في سنة 2022، أي بزيادة تقدر بـ327.27 مليار دينار جزائري، ويرجع ذلك، لاسيما إلى العوامل التالية:

– المساهمة المقدمة للديوان الوطني للحليب بمبلغ يقدر بـ61.98 مليار دينار جزائري.

– المساهمة المقدمة للديوان الوطني المهني للحبوب بمبلغ يقدر بـ250.03 مليار دينار جزائري.

وسيتجسد كذلك التدخل الاجتماعي للدولة المسطر في قانون المالية لسنة 2022، لاسيما من خلال:

1 – تعويض سعر المياه من وحدات تحلية مياه البحر بمبلغ 56.53 مليار دينار جزائري.

2 – دعم التقاعد والمتقاعدين بمبلغ 213.16 مليار دينار جزائري، ويشمل فارق معاشات التقاعد للمجاهدين والمعاشات الصغيرة ومساهمة الدولة في صندوق احتياطات التقاعد والتعويضات التكميلية لمعاشات التقاعد والعجز، وكذا التعويضات التكميلية لعلاوات التقاعد والتعويضات التكميلية للمعاشات والمكافآت والزيادة الاستثنائية بـ5٪ في معاشات وعلاوات التقاعد لكل من نظام الأجراء وغير الأجراء، بالإضافة إلى إعادة التثمين الاستثنائي.

3 – المخصصات الموجهة لوكالة التنمية الاجتماعية بمبلغ 58.7 مليار دينار جزائري والتي تغطي جهاز أشغال المرافق العامة ذات اليد العاملة الكثيفة لسنة 2022، التكفل بالمستفيدين من العلاوات الجزافية للتضامن وتوظيف الوحدات الجوارية وتغطية 128 مشروع للتنمية المحلية.

4 – إدراج مبلغ إجمالي قدره 64.7 مليار دينار جزائري لتغطية مخططات التوظيف المختلفة.

5 – مخصصات بمبلغ 3.5 مليار دينار جزائري موجهة

لاستقرار أسعار السكر والزيت.

6 – تخصيص 15 مليار دينار جزائري للعلاوات الخاصة بالتضامن لفائدة التلاميذ المحتاجين والتي ارتفعت، كما تعلمون من ثلاثة آلاف دينار جزائري إلى خمسة آلاف دينار جزائري في سنة 2019 لفائدة ثلاثة ملايين تلميذ محتاج، وتخصيص 6.5 مليار دينار جزائري موجهة لتغطية مجانية الكتب المدرسية.

7 – تغطية العلاوات المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة 100٪ والتي تنتقل من أربعة آلاف دينار جزائري شهريا إلى عشرة آلاف دينار جزائري في الشهر لفائدة أكثر من 264 ألف مستفيد بمبلغ إجمالي يقدر بـ 32.65 مليار دينار جزائري.

أخيرا – احتياطات المجمع الذي يسمح بتغطية النفقات غير متوقعة لسنة 2022 بمبلغ إجمالي قدره 524.2 مليار دينار جزائري.

أما عن نفقات التجهيز فسترتفع في سنة 2022 من حيث اعتمادات الدفع بمبلغ إجمالي قدره 568.72 مليار دينار جزائري، أي بزيادة 19.1٪ بما هو مقرر في سنة 2021.

وستسجل رخص البرامج مبلغ 2448.90 مليار دينار جزائري في مشروع قانون المالية لسنة 2022، مسجلة انخفاضا قدره 345.07 مليار دينار جزائري مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021، وينقسم مبلغ رخص البرامج المعتمد هذا إلى برامج الاستثمار 2048.9 مليار دينار جزائري، عمليات رأس المال 400 مليار دينار جزائري، باستثناء قطاع النفقات المتنوعة وباستثناء عمليات رأس المال ستبلغ رخص البرامج المقترحة 948.9 مليار دينار جزائري، وستقدر اعتمادات الدفع بـ3546.9 مليار دينار جزائري في مشروع قانون المالية لسنة 2022 مقابل 2978.18 مليار دينار جزائري في قانون المالية التكميلي سنة 2021، أي بارتفاع يقدر بـ568.72 مليار دينار جزائري، وتوزع اعتمادات الدفع كما يلي:

بالنسبة لتمويل برامج الاستثمار 2713.86 مليار دينار جزائري، وعمليات تمويل رأس المال 833.04 مليار دينار جزائري.

وخارج قطاع النفقات متنوعة ستبلغ اعتمادات الدفع الموجهة للاستثمار مبلغ 1713.9 مليار دينار جزائري.

وأخيرا، ستبلغ التحويلات المدرجة في ميزانية الدولة لسنة 2022 ما قيمته 1942 مليار دينار جزائري، أي ما يمثل 8.4٪ من الدخل الإجمالي الداخلي الخام للدولة، كذلك ومقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021 سينخفض حجم التحويلات الاجتماعية المتوقعة في ميزانية الدولة بما يقارب 6.3٪، وبالإضافة إلى ذلك يظهر هيكل التحويلات الاجتماعية لسنة 2022 الحفاظ على حصة معتبرة من دعم الدولة للأسر، والدعم الممنوح لقطاعي السكن والصحة بنسبة 62٪ من مجموع التحويلات، وسيبلغ دعم الأسر 597.7 مليار دينار جزائري بزيادة قدرها 8٪ مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021، أي ما يمثل 31٪ من إجمالي التحويلات، ويشمل هذا الدعم بشكل أساسي، دعم أسعار المنتجات الأساسية من حبوب، حليب، زيت المائدة... إلخ، بمبلغ 315.5 مليار دينار جزائري، ما يمثل 53٪ من الدعم الموجه للأسر و16٪ من إجمالي التحويلات.

وسيبلغ دعم قطاع السكن أكثر من 247 مليار دينار جزائري ممثلا 13٪ من حجم التحويلات.

وسيصل دعم قطاع الصحة في سنة 2022 مبلغ 361.1 مليار دينار جزائري وهو ما يمثل 19٪ من إجمالي التحويلات.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

أما بالنسبة للتدابير التشريعية التي يتضمنها هذا المشروع فهي تندرج في إطار التوجهات الاستراتيجية للدولة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي الواردة في مخطط عمل الحكومة، والتي تتمحور حول نقطتين أساسيتين، هما: الإصلاح الجبائي ودعم الاستثمار ودعم الإنتاج الوطني ودعم الأسر.

أولا – بالنسبة لإصلاح المنظومة الجبائية: يدور الإصلاح الجبائي المدرج في مشروع قانون المالية لسنة 2022 حول ثمانية محاور أساسية، ويهدف الإصلاح الجبائي، الذي تم الشروع فيه من طرف السلطات العمومية إلى تعزيز العدالة الجبائية من خلال التوزيع العادل للعبء الضريبي بين الأعوان الاقتصاديين والأفراد والأسر لضمان إعادة التوزيع العادل للثروة الوطنية في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ومن ناحية أخرى، تهدف إلى دعم المؤسسات الاقتصادية من خلال وضع آليات وأدوات لتحفيز الاستثمار الإنتاجي،

كما قلت، بالنسبة لإصلاح المنظومة الجبائية، فهناك ثمانية محاور:

المحور الأول الضريبة على الدخل: الإصلاح المقترح بالنسبة للضريبة على الدخل، يكشف تحليل هيكل الإيرادات الجبائية في الميزانية العامة للدولة أن حاصل الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور يمثل بالنسبة لسنة 2020 النسب الآتية: 90٪ من مجموع إيرادات الضريبة على الدخل الإجمالي لجميع فئات الدخل مجتمعة 55٪ من إجمالي الضرائب المباشرة 26٪ من إجمالي الإيرادات الجبائية 24٪ من إجمالي الجباية العادية.

وعليه، فإن هذه الوضعية التي تتسم بهيمنة الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات من المصدر المطبقة على الأجور، تتطلب القيام ببعض التعديلات التي تهدف إلى زيادة الإيرادات الجبائية لفئات الدخل الأخرى، وهذا لتحقيق العدالة الجبائية، لذلك يهدف إصلاح هاته الضريبة، ضريبة على الدخل الإجمالي إلى ضمان العدالة الجبائية، تخفيف الضغط الجبائي عن الأسر والأجور المتوسطة والضعيفة؛ وأخيرا، تحسين مردودية الإيرادات الجبائية لفئات الدخل الأخرى غير الأجور والرواتب.

ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال تعزيز التدرج التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي وتخفيف الضغط الجبائي، لاسيما من خلال مراجعة أقساط الجدول السنوي والمعدلات الهامشية المقابلة، مواءمة الحد الأدنى من القسط الأول للجدول الضريبي مع الحد الأدنى الوطني للأجور، إعادة إدراج إجمالية الضريبة المؤسسة على الدخل الإجمالي عن طريق تعميم الإخضاع الضريبي لمكان الإقامة الجبائي، وإلغاء خاصية الإلغاء الضريبي المحرر لبعض أصناف الدخل.

الهدف الثالث من إصلاح الضريبة على الدخل، توسيع الوعاء الضريبي للضريبة على الدخل الإجمالي عن طريق تقسيم الأرباح المهنية إلى فئتين هما: فئة الأرباح الصناعية والتجارية، وفئة الأرباح غير التجارية.

استحداث نظام ضريبي مبسط لأصحاب المهن الحرة يعتمد على محاسبة تقوم على أساس التدفق النقدي، حيث يؤسس الدخل الخاضع للضريبة من الفرق بين العائدات المهنية والنفقات المبررة.

مراجعة عتبة الإخضاع للضريبة الجزافية الوحيدة بخفضها من 15 مليون دينار جزائري إلى 8 مليون دينار جزائري، علما أن فئة المكلفين الخاضعين لهذه الضريبة هي الغالبة مقارنة بالمكلفين الخاضعين لنظام الربح الحقيقي، حيث تمثل أكثر من 70٪ من إجمالي المكلفين بالضريبة، غير أن حصتها من الإيرادات الجبائية لا تتعدى 1.65٪ من إجمالي الضرائب المباشرة و0.82٪ من إجمالي الحواصل الجبائية.

استبعاد المهن غير التجارية من مجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة، مراجعة طريقة التحديد وفرض الضريبة على المداخيل الفلاحية مع مراعاة خصوصيات كل نشاط وكل منطقة، وكذا تبسيط الواجبات المتعلقة بالتصريح ودفع الضريبة، علما أن مساهمة الجباية المتأتية من النشاط الفلاحي لا تمثل سوى 0.03٪ من الجباية العادية، في حين أن هذا القطاع يساهم بنسبة 12٪ في الدخل الوطني الخام، الناتج الإجمالي الخام.

وهنا يجب علينا العودة إلى الإصلاح الذي جاء به قانون المالية لسنة 2022 فيما يخص ضريبة الدخل الإجمالي المطبقة على المهن الحرة، هذا للتوضيح، فنص مشروع هذا القانون على إنشاء نظام ضريبي جديد فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي يطبق على فئة الأرباح غير التجارية، أي المهنية، والذي أطلق عليه تسمية النظام الضريبي المبسط، ويتضح من خلال مشروع المواد القانونية المتعلقة بهذا النظام الضريبي الجديد أنه سيسجل استجابة لتكريس مبدأ المساواة والعدالة الجبائية بين كل المواطنين فيما يخص تحمل العبء الجبائي حسب قدراتهم التساهمية، وفي هذا السياق يمكن تقديم تحليل بسيط للمواد التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2022.

فالغاية من إخضاع المهن غير التجارية من محاسبة وتوثيق وطب ومحاماة وهندسة معمارية... إلخ، من المهن الحرة للنظام المبسط فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي، يرجى منه ما يلي: تعزيز المساواة والعدالة الجبائية، كما قلت، بين جميع المكلفين بالضريبة وفقا لقدراتهم التساهمية، كما هو منصوص عليه في الدستور، وكذا كما هو معمول به على مستوى كل الدول في العالم.

تخفيض الضغط الجبائي من خلال تطبيق الجدول التصاعدي الجديد للضريبة على الدخل الإجمالي.

تبسيط الإجراءات الجبائية لتسهيل أداء الالتزامات

المتعلقة بالتصريح بالضريبة ودفعها.

تعزيز ضمانات المكلفين بالضريبة لتجنب أي أخطاء محتملة في تأسيس الضريبة.

الشمول الجبائي من أجل محاربة القطاع الموازي الذي يزيد من حدة المنافسة غير العادلة بين المكلفين بالضريبة الملتزمين، والمكلفين غير الملتزمين.

إن هذه المبادئ المذكورة يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

إن فرض الضريبة الجزافية الوحيدة حاليا على المهن الحرة يرتكز على تطبيق معدل 12٪ على رقم الأعمال الحقيقي، الذي يشمل جميع إيرادات المكلف بالضريبة، بالمقابل فإن نمط فرض الضريبة الجديد الذي جاء به مشروع قانون المالية سنة 2022، يرتبط بالدخل المحقق فقط والناتج عن الفرق بين الإيرادات المهنية المقبوضة والنفقات المتحملة فرض الضريبة على الدخل سيكون وفق الجدول التصاعدي الذي يعتمد على أقساط الدخل ومعدلات هامشية موافقة لكل قسط، هذا وتجدر الإشارة إلى أنه إضافة إلى استفادتهم من جملة من المزايا والإعفاءات الجبائية خاصة تلك المتعلقة بأنظمة الدعم والتشغيل، فإن رقم الإيرادات المهنية المحققة من طرف هذه الفئة غير المعنية بالرسم على النشاط المهني.

بالنسبة لتبسيط الإجراءات الجبائية، مسك دفتر مرقم ومؤشر من طرف إدارة المصالح الجبائية، حيث يتم تدوين الإيرادات المقبوضة والنفقات التي على أساسها يتم الخصم، ويجدر التنبيه هنا إلى أن النظام الجديد يمنح الحق في خصم كل الأعباء من إيجار وأجور مدفوعة للعمال والمستخدمين: الهاتف، الأنترنت، الفاكس، أشغال الصيانة، الإهتلاكات، وقود السيارات، الماء، الكهرباء، الغاز، مستلزمات المكتب... إلخ، وفي حالة وجود صعوبة في تبرير الأعباء يسمح بتطبيق خصم جزافي بنسبة 10٪ وليس من الممكن منح معدل أعلى، إذ إنه يتنافى مع سياسة تعميم استعمال الفوترة، كما أنه سيدفع ببعض المهنيين إلى عدم تبرير أعبائهم بوثائق ثبوتية، مما سيزيد من حدة اللجوء إلى السوق الموازية.

وأخيرا، اكتتاب تصريح لكل ثلاثة أشهر بدلا من تلك المنصوص عليها كل شهر.

بالنسبة لتخفيض الضغط الجبائي، وهذا دائما في النقطة الأولى -إصلاح الضريبة على الدخل- ففيما يتعلق بفرض الضريبة على الدخل الإجمالي على فوائض القيمة الناتجة عن تنازلات العقارات من خلال اعتماد، لاسيما إمكانية قبول خصم المصاريف التي تحملها البائع في إطار إتمام الصفقة أو تكاليف الشراء أو الصيانة والتهيئة، شريطة إثبات هذه المصاريف والأعباء وهذا بحدود 30٪ من مبالغ الشراء أو قيمة إنشاء العقار، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، تطبيق تخفيض ضريبي قدره 50٪ في حالة التنازل عن السكنات الجماعية التي تشكل الملكية الوحيدة والسكن الرئيسي.

المحور الثاني بالنسبة للإصلاح الضريبي المدرج في قانون المالية لسنة 2022: يخص الضريبة على أرباح الشركات، ففيما يتعلق بالضريبة المطبقة على أرباح الشركات، فقد تم إدخال عدة تدابير من شأنها تبسيط النظام الجبائي وخفض الضغط الضريبي عن طريق، لاسيما تقليل الاختلافات بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية، مما سيؤدي حتما إلى إدماج ضريبي أمثل، حيث يمكن تلخيص هذه الإجراءات فيما يلي:

1 - توضيح قواعد المعالجة الجبائية المتعلقة بتجمع الشركات ومجمع الشركات من خلال تقديم المزيد من الإيضاحات حول التزاماتها الضريبية وطريقة تحديد الوعاء الضريبي.

2 - تعديل الأحكام التي تتضمن مفهوم النتيجة الجبائية المستخدمة في تحديد الربح الخاضع للضريبة بطريقة تبرز بشكل واضح ما يلي: تعريف النتيجة الجبائية مع تحديد الفترة الزمنية الموافقة لها وتحديد النتيجة الجبائية عن طريق معالجة خارج المحاسبة.

3 - توضيح شروط وطرق خصم المصاريف والأعباء عن طريق توضيح أكثر للشروط العامة لخصم المصاريف والأعباء من حيث الشكل والمضمون، مراجعة ورفع تسقيف بعض الأعباء القابلة للخصم كاهتلاك السيارات السياحية، الهدايا الإعلانية، الأعباء المخففة القيمة، مصاريف صيانة السيارات السياحية... إلخ.

4 - توضيح كيفية حساب الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة للشركات التي تقوم بأنشطة تندرج ضمن معدلات ضريبية مختلفة.

5 - إدراج معدل مخفض بعنوان الضريبة على أرباح الشركات محدد بـ 10٪، يطبق على الأرباح المعاد استثمارها من طرف الشركات المنتجة عندما يكون الهدف من إعادة

الاستثمار هو تطوير أداة الإنتاج.

6 – إخضاع المداخيل المتأتية من توزيع الأرباح لفائدة الأشخاص المعنوية التي كانت محل إخضاع للضريبة على أرباح الشركات، أو تم إعفاؤها صراحة للاقتطاع من المصدر بنسبة 5٪، محررة من الضريبة.

المحور الثالث في الإصلاح الجبائي، الذي جاء به مشروع قانون المالية لسنة 2022 وهو يخص الرسم على النشاط المهني:

تندرج التدابير المتعلقة بالرسم على النشاط المهني في إطار التخفيف من الأعباء الضريبية التي تثقل كاهل المؤسسات، خاصة المنتجة منها، حيث تجدر الإشارة إلى أن الرسم على النشاط المهني يطبق على رقم أعمال الشركات وهو مستحق حاليا بمعدلات مختلفة من 1٪ إلى 3٪، حسب طبيعة النشاط، ومن أجل تخفيف الأعباء الضريبية على الشركات يقترح ما يلي:

– إلغاء تطبيق الرسم على النشاط المهني لشركات الإنتاج.

– تخفيض معدل هذا الرسم بمعدل 25٪ للأنشطة الأخرى، باستثناء نشاط نقل المحروقات بالأنابيب وبذلك ينتقل معدل هذا الرسم من 2٪ إلى 1.5٪.

المحور الرابع في الإصلاح الجبائي، يخص الرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين، حيث يجب على المستخدمين تخصيص، كما هو معلوم مبلغ يساوي 1٪ من الكتلة السنوية للأجور كمساهمة في التكوين المهني المتواصل لمستخدميهم ومبلغ يساوي 1٪ من الكتلة السنوية للأجور، كمساهمة في التكوين من خلال التمهين، ويطبق الرسم على التكوين المهني والرسم على التمهين على أرباب العمل على الحصة التي لم يتم استخدامها للتكوين والتمهين وسيتم تحويل ناتج هذين الرسمين كليا وإدماجه في ميزانية الدولة ابتداء من الفاتح جانفي 2022.

ومن أجل تبسيط طريقة إعداد هذين الرسمين وتوضيح إجراءات تنفيذهما تم اقتراح تقنين أحكام هذين الرسميين في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة في الجزء المتعلق بالضرائب والرسوم التي تعود حواصلها لميزانية الدولة.

المحور الخامس فيما يخص الإصلاح الجبائي ويخص الرسم على القيمة المضافة، فباعتباره رسما على الاستهلاك، يعتبر الرسم على القيمة المضافة ذا أهمية استراتيجية في السياسة المالية لأي دولة، حيث يشكل الإيرادات الرئيسية للدولة من حيث الجباية العادية، وفي انتظار تنفيذ إصلاح شامل على هذا الرسم وإزالة العقبات الموجودة حاليا في تسييره تم اقتراح جملة من التدابير الغرض منها توسيع الوعاء مع تكريس بعض المزايا لعمليات محددة بطريقة مضبوطة كما هو مبين أدناه:

1 – النص الصريح بإخضاع أصحاب المهن غير التجارية للرسم على القيمة المضافة مع تحديد الأساس الخاضع للرسم على القيمة المضافة المطبق على هذه المهن.

2 – مراجعة الأحكام المعالجة للإعفاءات فيما يخص الرسم على القيمة المضافة، قصد توضيح ومواءمة هذه الأحكام مع التشريع الجمركي وقواعد المعاملة بالمثل في إطار العلاقات الدبلوماسية.

3 – إلغاء الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة المتعلقة بعمليات بيع السكر من أجل إخضاعها للمعدل المخفض 9٪.

4 – إخضاع عمليات توزيع مياه الشرب للقطاع الصناعي وقطاع الخدمات للرسم على القيمة المضافة للمعدل العادي 19٪.

5 – تطبيق المعدل المخفض 9٪ من الرسم على القيمة المضافة على تذكرة الدخول لقاعات الاستعراض، والتي تتم ترجمته من خلال التحكم في التكاليف وجعل الدخول إلى هاته القاعات متاحا لأكبر عدد من الجمهور.

6 – تمديد تطبيق المعدل المخفض 9٪ من الرسم على القيمة المضافة على الخدمات المتصلة بالنشاطات السياحية والفندقية والحمامات المعدنية والإطعام السياحي المصنف والأسفار وتأجير سيارات النقل السياحي لمدة ثلاث سنوات إضافية إلى غاية 31 ديسمبر 2024، باعتباره قطاعا استراتيجيا متأثرا بالأزمة الصحية التي نتجت عن جائحة فيروس كورونا.

المحور السادس في إصلاح الجباية ويخص الإدماج الضريبي، فقد تم اقتراح في هذا المحور ما يلي:

1 – استحداث اقتطاع تسبيقي بمعدل 2٪ على الواردات من السلع الموجهة حصريا لإعادة البيع على حالها، حيث يهدف هذا الاقتطاع التسبيقي إلى ضمان أفضل متابعة لمسار تسويق السلع المستوردة.

2 – تخفيض بنسبة 50٪ من الضريبة على أرباح الأسهم

في حالة استخدام هذه الأرباح في الحصول على حصة في رأس مال شركة ما، بشرط الاحتفاظ بهذه الأسهم لمدة لا تقل عن خمس سنوات بطبيعة الحال.

3 – إدراج تدبير جبائي يمنح بمقتضاه المكلفين بالضريبة الناشطين في القطاع الموازي إمكانية التصريح تلقائيا وتسوية وضعيتهم إلى غاية 31 ديسمبر2022، دون تطبيق أي عقوبة جبائية، إذا تمت عملية التسوية قبل إجراء المراقبة الجبائية من طرف مصالح إدارة الضرائب.

4 – تكييف الأنشطة ذات الطابع المهني التي يقوم بها الأفراد بطريقة اعتيادية ومتكررة من أجل تحقيق الربح كأنشطة تجارية.

5 – توسيع المعالجة الجبائية الخاصة بحالات غياب التصريح أو التصريح الناقص للمكلفين بالضريبة المستفيدين من المزايا الجبائية التي تشمل أولئك الذين استفادوا من إخضاع ضريبي تفضيلي بموجب اتفاقية جبائية.

6 – من أجل ضمان متابعة فعالة لمسار تسويق المنتجات التبغية وكذا حسب أفضل للمادة الخاضعة للضريبة، تم اقتراح تعديل يخص الضريبة الجزافية المطبقة على رقم أعمال بائعي التجزئة لهذه المنتجات كما يلي: مراجعة معدل الضريبة المطبقة على رقم أعمال بائعي التبغ بالتجزئة إلى 5٪ بدلا من 3٪ حاليا، تعديل شروط تطبيق هذه الضريبة بغرض جعل اقتطاعها يتم من قبل المنتجين عند الخروج من المصنع والذين يتعين عليهم دفعها إلى قابض الضرائب.

7 – رفع تعريفة الرسم الإضافي على المنتجات التبغية إلى 37 دينارًا جزائريا بدلا من 32 دينارا حاليا، وتسمح هذه الزيادة، طبعا، بضمان عائدات إضافية لميزانية الدولة، من جهة، وكذا المساهمة في تقليص استهلاك هاته المادة.

المحور السابع فيما يخص الإصلاح الجبائي ويخص تعبئة موارد الجباية المحلية. الهدف من إصلاح المالية هو تعزيز الاستقلال المالي للجماعات المحلية والذي لا يمكن تحقيقه جزئيا إلا من خلال تحسين الإيرادات الخاصة للبلديات والولايات وهذا من خلال مراجعة تطبيق بعض الضرائب والرسوم وإضفاء أكثر ديناميكية على الموارد المتأتية من الممتلكات وإيرادات الاستغلال، وبالتالي يقترح في إطار هذا المشروع مراجعة بعض الضرائب المخصصة للجماعات المحلية وإنشاء آليات لتحسين تحصيل هذه الضرائب والرسوم.

فبالنسبة للرسم العقاري ورسم جمع النفايات المنزلية، كما قلنا سابقا، فمن المهم الإشارة إلى أن هذا الرسم العقاري الذي تم تحصيله خلال سنة 2020 مثل نسبة 0.063٪ من الجباية العادية فقط، في حين أنه ينبغي أن يشكل أحد الموارد الأساسية والرئيسية للجماعات المحلية، إضافة إلى رسم جمع النفايات المنزلية؛ وعليه، تتجلى الحاجة إلى اتخاذ جملة من التدابير التي تمس كلا الجانبين المتعلقين بالوعاء الخاضع للرسم وذلك المتعلق بتحصيله من خلال، لاسيما تبسيط تحديد مبلغ الرسم العقاري باعتماد قيمة إيجارية واحدة مدعومة بمعامل المضاعف الذي سيجعل من الممكن تحمل الفرق الموجود بين البلديات من حيث مستويات العمران والتنمية، أو حتى البعد عن المراكز العمرانية.

توحيد المصالح التي تسير الرسمين بتحويل صلاحيات تحصيل هذه الرسوم من خزينة البلديات إلى قابضي الضرائب باعتماد مبلغ مبدأ المخاطب الوحيد واستحداث نظام للتصريح والدفع الذاتيين بالنسبة للشركات على مستوى المقر الرئيسي من خلال توفير إمكانيات التصريح والدفع عن بعد، فرض الرسم العقاري على الأملاك الشاغرة بتطبيق نسبة قدرها 7٪ عوض 3٪.

أما بالنسبة للرسم على الإقامة فقد تم في هذا المجال اقتراح ما يلي: مواءمة هذا الرسم مع فئات الفنادق المصنفة بموجب المرسوم التنفيذي 19 –158، الذي يحدد المنشآت الفندقية ويحدد شروط وكيفيات استغلالها وتصنيفها.

تحديد مبالغ الرسم حسب عدد نجوم الفنادق.

تكريس مبدأ المخاطب الوحيد للمكلفين فيما يخص الفنادق ليتم دفع مبلغ هذا الرسم على مستوى قباضة الضرائب الذين يخضعون لها فقط، وبعد ذلك سيتم إعادة مبلغ الرسم المحصل إلى البلديات المعنية.

تحويل صلاحيات تحصيل هذه الضريبة من خزينة البلدية إلى قابضي الضرائب.

بالنسبة للمحور الثامن والأخير، في إطار الإصلاحات الجبائية التي جاء بها قانون المالية لسنة 2022 فهي تتعلق بتبسيط الإجراءات فيما يخص تطبيق الضريبة على الثروة.

فمن أجل تبسيط وإضفاء أكثر مرونة على إجراءات تطبيق الضريبة على الثروة تم اقتراح إعادة النظر في نمط

تحديد قيمة العقارات المصرح بها بعنوان هذه الضريبة والذي يتم حاليا من طرف لجنة وزارية مشتركة وذلك بمنح إدارة الضرائب صلاحية تحديد هذه القيمة بالرجوع لأسعار مرجعية المحددة من طرف مصالحها وفق القيمة التجارية الحقيقية، إذ أنه عند إعادة التقييم في مجال حقوق التسجيل وفائض القيمة الناتج عن التنازل عن العقارات الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي يتم تحديد القيمة التجارية الحقيقية من طرف مصالح الضرائب.

كما تجدر الإشارة إلى أن التشريع الجبائي الساري المفعول قد حدد أجل اكتتاب التصريح بالممتلكات كل أربع سنوات بحلول 31 مارس كحد أقصى؛ وعليه، فإن للمدينين بالضريبة أجل أقصاه 31 مارس 2022 من أجل اكتتاب هذا التصريح، هذا فيما يخص الإصلاح الجبائي.

ثانيا: أما فيما يخص القسم الثاني والذي يتعلق بدعم الاستثمار والإجراءات المقترحة لدعم الاستثمار، تشجيع الإنتاج الوطني ومساعدة الأسر، فقد تم في هذا الصدد اقتراح التدابير التالية:

1 – توسيع الإعفاءات الجبائية الممنوحة للشركات الناشئة لتشمل كذلك الضريبة الجزافية الوحيدة.

2 – رفع الحق الجمركي المطبق على الإسمنت البترولي، الآبار من 15٪ إلى 30٪ حماية للإنتاج الوطني.

3 – دعم نشاط تربية المائيات عن طريق تطبيق المعدل المخفض بالنسبة لجملة من النشاطات التي تدخل في هذا المسار.

4 – فتح حساب تخصيص خاص معنون بصندوق الرسوم الموجهة إلى المؤسسات السمعية –البصرية لدعم مؤسسات السمعي –البصري.

5 – إنشاء هيئات التوظيف الجماعي.

6 – تعديل الأحكام المتعلقة بشركات رأس المال الاستثمار بغرض السماح لشركات رأس المال الاستثماري كذلك شركات تسيير الأموال الاستثمارية بإنشاء وإدارات هيئات التوظيف الجماعي برأس مال مخاطر وصناديق استثمار مشتركة متخصصة.

ويهدف هذا التدبير إلى تسهيل وتبسيط إنشاء صناديق استثمار متخصصة؛ وبالتالي المساهمة في تنويع مصادر تمويل الشركات.

7 – تعديل أحكام المادة 100 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 التي أقرت إنشاء صندوق استثماري في كل ولاية يكلف بالمساهمة في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو تدبير يهدف إلى السماح لصناديق الاستثمار في الولايات بالاستفادة من تجديد المخصصات الميزانياتية عند الحاجة، كما يهدف إلى توسيع نطاق تدخل الصناديق الاستثمارية الولائية ليشمل الولايات العشر الجديدة التي تم إنشاؤها مؤخرا.

8 – تعديل أحكام المادة 94 من الأمر 03 –11 المتعلق بالنقد والقرض لاستثناء التنازلات التي تتم من خلال بورصة القيم المنقولة من ترخيص محافظ بنك الجزائر بصفة مسبقة فيما يتعلق بالتنازل عن سهم أو سند مشابه في بنك أو مؤسسة مالية، غير أن التنازلات عن أسهم بنك أو مؤسسة مالية من خلال البورصة والتي قد تؤدي إلى التحكم فيها في جميع الحالات، أي كل عملية قد يترتب عنها اقتناء العشر، الخمس، الثلث، النصف أو ثلثي رأس المال أو حقوق التصويت، يجب أن تحصل على ترخيص مسبق من طرف محافظ بنك الجزائر.

9 – وضع آلية وطنية للتعويضات النقدية لفائدة الأسر المؤهلة بعد مراجعة وتعديل الآليات الحالية.

10 – تأسيس منحة البطالة لفائدة البطالين، طالبي الشغل أول مرة، البالغين من العمر بين 19 و40 سنة والمسجلين لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل، ويترجم هذا التدبير إرادة الدولة في دعم ومرافقة شريحة البطالين طالبي الشغل وذلك سعيا منها لضمان أساسيات العيش الكريم لهؤلاء من خلال تأمين دخل يكفل تغطية الحد الأدنى من احتياجاتهم خلال مرحلة بحثهم عن فرصة للشغل.

ثالثا: إعادة النظر في حقوق الطابع عن طريق اقتراح لاسيما الرفع من مبلغ حق الطابع من 500 دينار جزائري إلى 1000 دينار جزائري، لإصدار رخصة الصيد، وإنشاء حق الطابع السنوي لممارسة عملية الصيد والتي حددت قيمته بـ 500 دينار جزائري.

مراجعة الرسوم ورفعها والزيادة المطبقة بعنوان حق الطابع وهذا فيما يخص رخصة العمل وتراخيص العمل المؤقتة الممنوحة لصالح الأجانب.

توسيع مجال تطبيق الرسم المستحق في حالة ضياع جواز السفر المحصل، فضلا عن حق الطابع المستحق

حسب نوعية الوثيقة في حالة تدهور جواز السفر أو إنشاء زيادة أي مضاعفة عدد الأوراق لحق الطابع المستحق لطلب جواز سفر جديد المقدم من طرف صاحب الطالب الذي لم يقم بسحب جواز سفره في أجل أقصاه ستة أشهر، وهذه الزيادة منصوص عليها في المادة 10 من القانون رقم 14 –03 المتعلق بالسندات ووثائق السفر.

إلغاء حالة سرقة بطاقة الهوية من مجال تطبيق ضريبة 1000 دينار جزائري، حتى لا تتم معاقبة ضحية السرقة بدفع هذه الضريبة.

وفيما يخص تطهير وتنظيم العقارات التابعة للدولة، تم اقتراح تمديد آجال تسجيل عقارات الجماعات المحلية في جدول عام للأملاك التابعة لأملاك الدولة إلى أجل أقصاه 31 ديسمبر 2024.

وفي مجال تأطير أنشطة الصيد القاري الترفيهي والصيد، فيقترح عليكم ما يلي:

إنشاء إتاوة سنوية لتأجير الأراضي الموجهة لممارسة الصيد تحدد بـ 500 دينار جزائري للهكتار الواحد، وتحديث الرسم السنوي للحصول على رخصة الصيد القاري والترفيهي على مستوى السدود والحواجز المائية ليصبح 2000 دينار جزائري، بدلا من 1000 دينار جزائري حاليا، ويخصص ناتج هذه الأتاوى لفائدة ميزانية ا لدولة.

كما تم في نطاق قانون المالية لسنة 2022، إدراج بعض الإجراءات لتكييف مواءمة مهام إدارة الجمارك، حيث تم اقتراح جملة من الأحكام تتعلق، لاسيما بما يلي:

إدراج مفهوم الشحن السريع في التشريع وتحديد جزافيا قيمة البضائع المستوردة من طرف المسافرين عن طريق الطرود البريدية أو الرزم البريدية أو عن طريق الشحن السريع.

كما تم إدراج تقليص مدة مكوث البضائع في المخازن المؤقتة، وتم كذلك إدراج إجراء يتعلق بالتمييز بين إجراءات إتلاف البضائع رهن الإيداع أو تحت نظام جمركي والبضائع المحجوزة أو المتخلى عنها.

كما تم إدراج اقتراح يسمح للمصالح الجمركية بالقيام بتمديد بصفة استثنائية لآجال تسوية الوضعية التنظيمية للمركبات المستوردة أو المصدرة مؤقتا وهذا بناء على طلب الأشخاص المعنيين، وبالنسبة لنفس الآجال الممنوحة مبدئيا وهذا إلى غاية 31 ديسمبر 2022 ولعدة مرات حسب الضرورة.

كما تم إدراج بعض الإجراءات التي تخص حسابات التخصيص الخاص.

أما عن الأحكام المتنوعة فهي تخص أساسا إقتراح تسوية استثنائية في مجال جمركة ومطابقة وترقيم وفقا للشروط والكيفيات المحددة بقرار وزاري مشترك بين الوزراء المكلفين بالمالية والداخلية والمناجم لوضعية المركبات المستوردة بصفة مؤقتة بسبب عبور جمركي من طرف رعايا أجانب في إطار إجراءات خاصة وتسهيلات استثنائية لاعتبارات إنسانية والتي تم بيعها وترقيمها على مستوى التراب الوطني بطريقة لا تحترم الشروط القانونية ذات الصلة، وتجري هذه التسوية عن طريق دفع رسم تسوية يقدر بـ 50 ألف دينار جزائري، مقابل استرجاع المركبة الموضوعة في المحشر.

تلكم هي، إذن، السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة الموقر، عناصر التأطير الاقتصادي والمالي لقانون المالية لسنة 2022 وأهم التدابير التشريعية التي تضمنها، شكرا على كرم الإصغاء وطيب المتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

..**"تصفيق"**..

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير الأول، وزير المالية، على كل هذه التوضيحات الهادفة؛ والآن الكلمة للسيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لتقديم التقرير التمهيدي، وهذا بعد اجتماع الأمس مع السيد الوزير الأول، وزير المالية، دام أربع ساعات، تفضل.

السيد مقرر اللجنة المختصة: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،
السيد الوزير الأوّل، وزير المالية المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
أسرة الإعلام،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير التمهيدي الذي أعدّته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول مشروع قانون المالية لسنة 2022.

مقـدمـة

دأبت الممارسة البرلمانية في مثل هذه الفترة من السنة، على مناقشة مشروع قانون المالية للسنة المعنية، وها نحن نعكف اليوم على دراسة ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2022، الذي يشكل سانحة هامّة ضمن محطات العمل الرقابي للبرلمان على عمل الحكومة، لما له من أهمية قصوى على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي في حياة الأمة.

وغني عن التّذكير أن مشروع قانون المالية لسنة 2022، يأتي في سياق استمرار الصدمة المزدوجة للأزمة الصحّية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد –19) من جهة، وتذبذب أسعار المواد الطاقوية في الأسواق العالمية منذ سنة 2014، من جهة أخرى؛ وهو ما نجم عنه ركود للاقتصاد العالمي بفعل تراجع مؤشرات الاقتصاد الكلي إلى مستويات متدنية.

ورغم هذه الظّروف القاهرة، فقد أظهر الاقتصاد الوطني مرونة في مواجهة تلك الصدمة والتداعيات السلبية للوضع المتأزم، والتي أفضت لاسيما إلى: تباطؤ في النّمو الاقتصادي؛ إنخفاض معتبر للادخار العمومي؛ تقلص احتياطات الصرف؛ إرتفاع الدين العمومي الداخلي؛ إنخفاض قيمة العملة الوطنية، وارتفاع طفيف في معدل البطالة ... إلخ.

ويعود السبب في هذه المرونة التي أظهرها اقتصادنا في امتصاص تلك الصدمات إلى التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية، من أجل المحافظة على النشاط الاقتصادي وترشيد الإنفاق العمومي وتطهير التجارة الخارجية وكذا التمويل الداخلي للاقتصاد.

وبناء على إحالة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، المؤرخة في 18 نوفمبر 2021، على لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، تضمنت مشروع قانون المالية لسنة 2022، من أجل دراسته وإعداد تقرير تمهيدي بشأنه؛ عقدت اللجنة اجتماعين منفصلين بمقر مجلس الأمة، برئاسة السيد رشيد عاشور، رئيس اللجنة، الأول صبيحة يوم الأربعاء 17 نوفمبر والثاني ظهيرة يوم الخميس 18 نوفمبر 2021، درست في الأول مشروع القانون والأحكام التي تضمنها وسجلت جملة من الأسئلة والانشغالات والملاحظات حولها.

أما الاجتماع الثاني الذي عقد ظهيرة يوم الخميس برئاسة السيد رئيس اللجنة، والذي حضره السيد الحاج عبد القادر قرينيك، نائب رئيس مجلس الأمة، المكلف بشؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني، استمعت فيه إلى عرض حول مشروع القانون، قدّمه الوزير الأوّل، وزير المالية السيد أيمن بن عبد الرحمان، بحضور السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان، بالإضافة إلى المدراء العامين بوزارة المالية المكلّفين على التوالي بالميزانية والضرائب وأملاك الدولة والجمارك.

ويحتوي مشروع قانون المالية لسنة 2022 على 192 مادة، تتعلق بالتوازنات المالية ووسائلها، والميزانية والعمليات المالية للدولة، وميزانيتي التسيير والتجهيز ورخص البرامج واعتمادات الدفع، وعدد من التدابير التشريعية الهامة التي تتعلق لاسيما بالتحويلات الاجتماعية لدعم الأسر وقطاعي الصحة والسكن ... إلخ.

محتوى مشروع القانون والتدابير التشريعية التي تضمنها

أولا: التأطير الاقتصادي الكلي والمالي لمشروع قانون المالية لسنة 2022

تتمثل أهم المؤشرات المعتمدة في إعداد التأطير الاقتصادي الكلي والمالي لمشروع قانون المالية لسنة 2022، فيما يلي:

– السعر المرجعي لبرميل الخام: 45 دولارا أمريكيا.
– سعر السوق لبرميل النّفط الخام: 50 دولارا أمريكيا.
– معدّل التّضخم: من المتوقع أن يبلغ 3.7٪.
– النّمو الاقتصادي: من المتوقع أن يبلغ 3.3٪.
– صادرات المحروقات: من المتوقع أن تنخفض عائدات المحروقات في سنة 2022 إلى 27.9 مليار دولار أمريكي.
– واردات السلع: من المتوقع أن تسجل واردات السلع في سنة 2022 انخفاضا بـ 5.4 ٪ في القيمة الجارية لتبلغ 31.8 مليار دولار أمريكي.
– التجارة الخارجية: من المرتقب أن يشهد الميزان التجاري توازنا على أساس السعر المرجعي لبرميل الخام المقدر بـ 45 دولارا أمريكيا في سنة 2022.

ثانيا: ميزانية الدولة لسنة 2022

1 – إيرادات الميزانية:

ستنخفض إيرادات الميزانية من 5858.03 مليار دج، في

توقعات اختتام سنة 2021 إلى 5683.2 مليار دج، في سنة 2022، أي بنسبة 2.98٪ نتيجة لتراجع الموارد العادية بنسبة 8.95 ٪.

ستبلغ الجباية البترولية المدرجة في الميزانية وتلك التي ستحصّل في سنة 2022 حوالي 2103.9 مليار دج، و2579.9 مليار دج، على التوالي.

ستسجل الموارد العادية انخفاضا بنسبة 8،85 ٪ مقارنة بتوقعات اختتام سنة 2021، نتيجة لانخفاض الإيرادات الاستثنائية.

سترتفع الإيرادات الجبائية بنسبة 3.2٪ منتقلة من 2769.7 مليار دج إلى 2857.9 مليار دج في سنة 2022.

في حين سوف تسجل الإيرادات الاستثنائية انخفاضا معتبرا منتقلة من 965.0 مليار دج إلى 490.3 مليار دج.

2 – نفقات الميزانية:

ستقدر نفقات الميزانية بـ 9858.4 مليار دج، مسجلة ارتفاعا قدره 1215.8 مليار دج، أي بنسبة زيادة قدرها + 14،1 ٪، مقارنة بـ 8642.7 مليار دج، المتوقعة في نهاية سنة 2021، ومرد هذا الارتفاع إلى زيادة نفقات التسيير بنسبة + 11،4 ٪ ونفقات التجهيز بنسبة + 19.1 ٪.

أ– نفقات التسيير:

ستبلغ نفقات التسيير 6311.5 مليار دج، وهذا بزيادة 647.03 مليار دج، مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021، أي بنسبة زيادة قدرها + 11.4 ٪.

للإشارة، ستشهد ميزانية التسيير حسب طبيعة الإنفاق، التطورات الآتية:

– إرتفاع نفقات أجور الموظفين (الإدارات المركزية والمصالح اللامركزية) بـ 56.57 مليار دج أي بنسبة + 2.4٪ منتقلة من 2369.24 مليار دج، في سنة 2021 إلى 2425.80 على إثر عمليات التوظيف في المناصب الجديدة وكذا عمليات الإدماج التي باشرتها السلطات العمومية؛

إرتفاع إعانات التسيير بـ 7.55 مليار دج، أي بنسبة زيادة قدرها 0.82 ٪؛

إرتفاع المديونية العمومية بـ 64.02 مليار دج، أي بنسبة زيادة قدرها + 32.8 ٪، منتقلة من 194.97 مليار دج، في سنة 2021 إلى 258.98 مليار دج، في سنة 2022.

إرتفاع نفقات عتاد وتسيير المصالح والصيانة بـ 2.9 مليار دج، أي بنسبة زيادة قدرها 1.27 ٪؛

مساهمة الدولة في صندوق التضامن للجماعات المحلية بـ 150 مليار دج، مع الأخذ بعين الاعتبار المطاعم المدرسية التي خصص لها 27 مليار دج، ودمج 65.000 مستفيد من نظام المساعدة على الإدماج المهني الذي خصص له 38 مليار دج، فضلا عن العلاوات المفروضة على ميزانية الدولة والتي يبلغ مجموعها 85 مليار دج، والتي تخص الحرس البلدي، فوارق الرواتب لأعوان الجماعات المحلية، حراسة المدارس ... إلخ.

تضاعف التدخل الاقتصادي للدولة تقريبا، منتقلا من 493.95 مليار دج، سنة 2021، إلى 821.19 مليار دج، وهذا بزيادة قدرها 327.24 مليار دج، أي بنسبة زيادة قدرها + 66.25 ٪، لتغطية المساهمة المقدمة للديوان المهني للحليب، وللديوان الجزائري المهني للحبوب.

وأخيرا، سيتجسد التدخل الاجتماعي للدولة من خلال الإجراءات الآتية:

– تعويض سعر تحلية مياه البحر بمبلغ 56.53 مليار دج؛

– دعم التقاعد والمتقاعدين بـ 213.16 مليار دج؛

– المخصصات الموجهة لوكالة التنّمية الاجتماعية بـ58.7 مليار دج؛

– دعم أسعار السكر والزيت بـ 3.5 مليار دج؛

– علاوة التضامن لفائدة التلاميذ المحتاجين بـ 15 مليار دج؛

– علاوات لذوي الاحتياجات الخاصة بـ 32.65 مليار دج؛

– تغطية النفقات غير المتوقعة بـ 524.2 مليار دج.

ب– نفقات التّجهيز:

سترتفع هذه النفقات من حيث اعتمادات الدفع بمبلغ 568.72 مليار دج، مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021، وهذا بنسبة زيادة قدرها + 19.1 ٪.

رخص البرامج: تُقدّر بـ 2448.90 مليار دج، مسجلة انخفاضًا قدره 345.07 مليار دج، مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021.

وينقسم مبلغ رخص البرامج إلى قسمين:

– الاستثمار: مبلغ 2048.9 مليار دج؛

– عمليات رأس المال: مبلغ 400.0 مليار دج.

اعتمادات الدفع: ستبلغ 3546.90 مليار دج، مقابل 2978.18 مليار دج، في قانون المالية التكميلي لسنة 2021، مسجلة ارتفاعا قدره 568.72 مليار دج، أي بنسبة 19.1 ٪، موزعة كالآتي.

– برامج الاستثمار: مبلغ 2713.86 مليار دج؛
– عمليات رأس المال: مبلغ 833.04 مليار دج.

ثالثا: التّحويلات الاجتماعية بعنوان السنة المالية 2022

ستبلغ التحويلات الاجتماعية 1942.0 مليار دج، وهو ما يمثل 8.4٪، من الناتج الداخلي الخام، مسجلة انخفاضا قدره 131،2 مليار دج، أي بنسبة انخفاض قدرها 6.3٪، مقارنة بتوقعات قانون المالية التكميلي لسنة 2021.

ومقارنة بسنة 2021، سيتراجع حجم هاته التحويلات بنسبة 24.0 ٪ في سنة 2021، إلى 19 ٪ في سنة 2022.

يجدر التنّويه، إلى أن بُنية التّحويلات الاجتماعية تظهر الحفاظ على حصة معتبرة من دعم الدولة للأسر وقطاعي الصحة والسكن، إذ تحصل هذه الفئات الثلاث على نسبة 62٪ من مجموع التحويلات، كما يلي:

دعم الأسر: بـ 597.7 مليار دج، أي بنسبة زيادة قدرها 8 ٪، يشمل هذا الدعم بشكل أساسي أسعار المنتجات الأساسية من حبوب وحليب وسكر وزيت المائدة، وهو ما يمثل 31 ٪ من إجمالي التحويلات، ويشمل هذا الدعم أسعار المنتجات الأساسية من حبوب وحليب وسكر وزيت المائدة.

دعم قطاع السكن: بأكثر من 247 مليار دج، مع تسجيل نسبة انخفاض قدرها 42 ٪ مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021، وهو ما يمثل 13 ٪ من إجمالي التحويلات.

دعم قطاع الصحة: بـ 361.1 مليار دج، وهو ما يمثل 19 ٪ من إجمالي التحويلات.

عرض ودراسة مشروع القانون

نستعرض فيما يلي ملخصا لعرض السيد الوزير الأول، وزير المالية، حول مشروع قانون المالية لسنة 2022، والمواضيع التي تمحورت حولها أسئلة وانشغالات وملاحظات أعضاء اللجنة، ورد السيد الوزير الأول، وزير المالية عليها.

أولا: عرض السيد الوزير الأول، وزير المالية

قدّم السيد الوزير الأوّل، وزير المالية عرضًا مفصّلا وشاملا عن مشروع قانون المالية لسنة 2022، تطرق فيه إلى محورين أساسيين بدءًا بتحديد الإطار المرجعي لمشروع القانون الذي استهله بوصف الوضع الدولي الذي ميّز النشاط الاقتصادي العالمي، وأشار فيه إلى أداء الاقتصاد الوطني خلال سنة 2021 مع بيان توقعات نهاية سنة 2021.

أما المحور الثاني فتعلّق بالتأطير الاقتصادي الكلي والمالي للفترة 2022 – 2024، فقد أسهب السيد الوزير الأوّل، وزير المالية في بيان عناصره الرئيسة، من خلال تطرقه بالتحليل وبالأرقام إلى العناصر الآتية:

– أهم مؤشرات التأطير الاقتصادي الكلي والمالي.
– المجاميع الاقتصادية الكلية والمالية الأخرى.
– ميزانية الدولة لسنة 2022.
– التحويلات الاجتماعية.
– التدابير التشريعية.

ثانيا: أسئلة وانشغالات وملاحظات أعضاء اللجنة

خلال تدخلاتهم، طرح أعضاء اللجنة جملة من الأسئلة والانشغالات والملاحظات، تمحورت حول المواضيع الآتية:

– لماذا لا تُكيّفُ المنظومة الجبائية مع متطلبات الواقع الاقتصادي الوطني، وتفادي الاعتماد على تجارب دول يختلف واقعها عنا؟

– هل يتسنى لإدارة الجمارك تطبيق إجراءات الضبط الجمركي المنصوص عليها في المشروع في ظل إمكانياتها الحالية؟

– لماذا لا يتم استبدال العملة الوطنية (مع حذف الأصفار) كإجراء لاحتواء الكتلة النقدية المتداولة في خارج القنوات الرسمية؟

– لماذا لا تقوم إدارة الجمارك بالبحث عن حلول عملية لتذليل الصعوبات التي يواجهها المتعاملون الاقتصاديون في حال استيرادهم لسلع تكون غير مطابقة للمواصفات المسجلة في وثائق الاستيراد، لتفادي الإحالة المباشرة على الإجراءات التنازعية؟

– لماذا أغلقت الموانئ الجافة علمًا أن عددها يبلغ 12 ميناء؟

– لماذا لا يتم تفعيل دور بورصة الجزائر ورقمنة نشاطها؟

– ما هي التدابير المتخذة من أجل رفع العراقيل التي يواجهها العمل الاستثماري، وهي عديدة؟

– نظرا للأهمية الاقتصادية التي يكتسيها الطريق الوطني شمال– جنوب أو ما يسمى بالطريق الوطني رقم 1، يلاحظ أن هذا الأخير مهترىء ولم تُجْرَ أي توسعة للعديد من مقاطعه، ما هي التدابير المتخذة لمعالجة هذه الوضعية؟

– ما هو مصير إنجاز مشروع ميناء الحمدانية، الذي تتداول بشأنه معلومات عن استئناف أشغاله بعدما تم تجميده؟

– لماذا لم يتم رفع التجميد عن مشاريع التجهيز العمومي

الكبرى، ولاسيما منها ذات البعد التنموي والاقتصادي؟

– لماذا لا يتم استحداث مناطق للتبادل الحر بمقاييس دولية؟

– يحتاج قرار رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية إلى التريث في اتخاذه، وهذا نظرا للتبعات الخطيرة للرفع الفجائي والتام له في الوضع الراهن، ولعدم وجود إحصاء دقيق للفئات المعنّية بالاستفادة منه، في ظل انتشار الاقتصاد الموازي. وعليه، ما هي مقاربة الحكومة فيما يخص آليات تجسيد هذا الإجراء؟

– لماذا لا يتم عقد شراكات مع المتعاملين الخواص من أجل انجاز المشاريع العمومية لجلب رؤوس الأموال والخبرة التقنية التي تتمتع بها؟

– تشهد ترقية الصادرات العديد من العراقيل (وبالأخص على مستوى الجمارك وتوفير الشحن) وهذا رغم الآمال الكبيرة المعوّل عليها في هذا الظرف الصعب. ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها في هذا الإطار، والتي يمكن من خلالها مضاعفة حجم تصدير المواد المنتجة محليا؟

– ما هو الدور الذي يلعبه السلك الدبلوماسي في ترقية الاقتصاد الوطني والتعريف به ورصد الأسواق الخارجية؟

– تشهد بعض المشاريع في القطاع المنجمي مماطلة في التجسيد، كمنجم واد الهضبة مثلا، فهل يرجع هذا إلى ضغوطات تمارس من أطراف خارجية للحيلولة دون إنجازها؟

– يشكل الطريق الوطني رقم 3 بالجنوب عصباً للحياة التجارية وتسهيلا لحركة التنقل، فما هي الإجراءات المتخذة لعصرنته وتجديده وإنشاء خطوط ازدواجية له؟

– متى يُرفع التجميد عن مشروع إنجاز الطريق المزدوج خميس مليانة – برج بوعريريج مرورًا بالبرواقية بالنظر إلى الأهمية التي يكتسيها؟

– ما هي البدائل التي ستعتمد عليها الحكومة لتغطية العجز الكبير في الميزانية؟

– لماذا لم تبادر الحكومة بتحمل جزء من فوائد القروض التي تمنحها البنوك في إطار الصيرفة الإسلامية؟

– أين وصل مشروع الشباك الواحد الذي يعول عليه في القضاء على البيروقراطية التي يعاني منها المستثمر؟

– لماذا لم تُنشأ منطقة حرة بولاية تقرت؟

– هناك ركود في الاستثمار الخاص والعام؟ وهل قانون المالية لسنة 2022 تدارك هذا الركود؟ وما هي الطرق المناسبة للنهوض بالاستثمار؟

– ألم تتوصل مصالح الوزارة إلى إيجاد صيغة فعالة لتوجيه الدعم إلى مستحقيه؟

– لماذا لم تخصص ضريبة لاسترجاع الدعم، تفرض على الأغنياء نظير استفادتهم من الخدمات، كهرباء، غاز وماء ... إلخ؟

– لماذا لم يُعَد مرسوم تمدد بموجبه عملية إدماج أصحاب عقود ما قبل التشغيل وتحسين أوضاعهم المهنية؟

– لماذا لا يُتكفل بأصحاب الشبكة الاجتماعية؟

– لماذا لم يمدد سن الفئة العمرية التي لها الحق في الحصول على منحة البطالة؟

– خصصت الدولة صندوقا للجنوب، ما هي نسبة الأموال التي صرفت منه في إطار التنمية؟

– أقر السيد رئيس الجمهورية تثمين قيمة النقطة الاستدلالية في قطاع الوظيفة العمومية، لماذا لم ينص قانون المالية لسنة 2022 على ذلك؟

– ما هي الآجال الممنوحة لغلق صناديق الحسابات الخاصة التي لا داعي لها؟

– متى يعاد النظر، بعقلانية، في القانون رقم 08 – 15 المتعلق بتسوية البنايات؟

– لماذا لا يعتمد نظام الدفع في استعمال الطريق السيار شرق – غرب، من أجل التكفل بتهيئته؟

– لماذا تم منع ما يسمى بحاويات آخر رحلة؟

– أين وصلت توصيات اليوم الدراسي المنعقد بمجلس الأمة بداية سنة 2021 حول القرض الإسلامي؟

– ما هي الاستراتيجية التي وضعتها الدولة للحد من استيراد الحبوب التي تكلف أموالا باهظة؟ ولماذا لا تنتج محليا عن طريق دعم الفلاح؟

ثالثا: ردّ السيد الوزير الأول، وزير المالية

أجاب السيد الوزير الأول، وزير المالية عن مجمل ما طرحه أعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية من تساؤلات واستفسارات وانشغالات؛ نوجز ردّه على النحو التالي:

بشأن الانشغالات التي وردت بخصوص رفع العراقيل التي تواجه الاستثمار، أوضح السيد الوزير الأول، وزير المالية، بأن للحكومة مقاربة شاملة للتكفل بهذا الموضوع.

ولهذا الغرض، فقد تم إنشاء لجان محلية ولجنة وطنية – تحت إشراف قطاع الصناعة– غايتها جرد كافة الملفات

والمشاكل التي تحول دون انطلاقها، وهي مشاكل تتصل إما بقضايا البيئة أو العقار أو بتغيير وجهة النشاط الأصلي للمشروع ... إلخ، كما أوضح أنه ستنعقد قريبا النّدوة الوطنية للإنعاش الاقتصادي، تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية، ستشكل إطارا لمعالجة الاختلالات التي تواجه العمل الاستثماري؛ وهو ما سينجم عنه توفير مناصب الشغل وخلق للثروة، لاسيما إذا ما أدركنا أنه يوجد في الوقت الحالي ما يقارب (2500) مشروع بصدد انتظار موافقة المجلس الوطني للاستثمار.

من جهة أخرى، أكد أن تجسيد المشاريع المهيكلة التي قررتها السلطات العمومية وعددها 5 مشاريع، لاسيما فيما يخص ترقية قطاع المناجم أو الموانئ، قد أخذت مجراها الطبيعي نحو التجسيد.

وفي هذا الجانب أوضح بأنه تم عقد شراكات مع متعاملين رواد في هذا المجال، بالنسبة لاستغلال الفوسفات والحديد أو بالنسبة لإنجاز واستغلال ميناء الحمدانية، هذا الأخير الذي يتطلب استكمال كافة مراحل النّضج، نظرا لتكلفته الكبيرة والمقدرة بخمسة (5) ملايير دولار أمريكي، وهو مبلغ هائل يستدعي كما سبق ذكره النضج الكافي للمشروع.

بالنسبة لتسهيل الإجراءات الجمركية، أوضح السيد الوزير الأول، وزير المالية، بأنه وبغية التكفل بانشغالات المتعاملين الاقتصاديين الذين كثيرا ما يتذمرون من الإجراءات الجمركية المفروضة على تعاملاتهم، سيتم تزويد قطاع الجمارك بنظام معلوماتي، هو نتاج شراكة مع شركة كورية رائدة في هذا الميدان؛ معترفا في ذات الوقت بحاجة لمخطط استعجالي لتطوير أساليب العمل، منوها في ذات السياق بالمجهودات التي يبذلها أعوان الجمارك من أجل ضمان مهامهم في سبيل حماية الاقتصاد الوطني والمحافظة على حقوق الخزينة العمومية.

وعن سياسة الدعم التي أثارت جدلا واسعا في أوساط البرلمان والرأي العام في الآونة الأخيرة، أكد السيد الوزير الأول، وزير المالية، بأن هذا اللغط الكبير الذي وقع مؤخرا كان سببه بعض الأطراف.

وشدّد بهذا الصدد، على أنه لم يكن في نية الحكومة رفع الدعم، بل إعادة توجيهه لمستحقيه، من خلال القيام بدراسة ومقاربة شاملة في هذا المجال؛ فالهدف من الإجراء المقترح في مشروع قانون المالية لسنة 2022، هو توجيه الدعم لمن هو أهل للاستفادة منه، مع تحديد، بالضرورة آليات تحقيق هذا الهدف وهو ما تكفل به المشروع؛ مؤكدا في ذات المنوال، بأن تطبيق هاته الآليات لن تمر دون موافقة البرلمان.

وللتدليل على أهمية الخروج من مقاربة الدعم المعمم ونتائجه السلبية، أشار إلى الإجراء الذي اتخذته الحكومة في مشروع القانون، والقاضي بالتنازل عن الأرباح الاستثنائية لشركتي سوناطراك وسونلغاز، اللتان تتكبدان أعباء مالية نتيجة الفارق في تكلفة السعر التجاري والمسوق فعلا لمنتجاتها، حيث يعيق ذلك عملياتها الاستثمارية ويحول دون تركيزها على مشاريعها الإستراتيجية، وأبرز أهمية استغلال هاته الموارد المالية الضخمة من أجل تنمية قطاعات هي في أمس الحاجة لذلك كالصحة والتعليم.

وعن قضية الأمن الغذائي، أوضح السيد الوزير الأول، وزير المالية، بأن هذا الهدف قد أدرج ضمن أولويات الحكومة؛ ومن أجل المساهمة في تحقيق هذا المسعى، تقرر إعادة بعث "بنك الجينات" الذي يعود إنشاؤه إلى سنة 1985 حيث شهد إهمالا، مؤكدا أن البنك هو مقياس لنجاعة السياسة الفلاحية لأية دولة.

وعن الانشغالات الواردة بشأن التماطل في تسوية البنايات، أكد بأن المشكل يعود أساسا إلى التصنيف الفلاحي للكثير من الأراضي التي أنجزت عليها البنايات محل التسوية القانونية، وسيتم التكفل بهذا الانشغال على مستوى إدارة أملاك الدولة.

وبخصوص النقائص التي تعرفها التنمية المحلية لعديد مناطق الوطن، أبرز السيد الوزير الأول، وزير المالية، الجهود التي تبذلها الدولة في هذا المجال؛ وللتأكيد على هاته المجهودات، أوضح بأن الجزائر مصنفة ضمن البلدان ذات الربط الكهربائي العالي للساكنة، منوها في ذات الوقت بالتكلفة الكبيرة لهاته الاستثمارات التي تتطلب إمكانيات مالية معتبرة.

وفي السياق ذاته، أوضح أنّ ربط الولايات بعضها ببعض بالطرق على مختلف أنواعها، تشكل أولوية من أولويات السلطات العمومية.

وبشأن غلق الموانئ الجافة، أكد بأن هذا الإجراء نهائي، موضحا بأن هذا النشاط كثيرا ما شكّل غطاء لعمليات

تحويل غير قانوني للعملة الصعبة، أو في استيراد بضائع غير مطابقة؛ وقد تكبدت بذلك الخزينة العمومية خسائر فادحة بفعل هذا النشاط، والذي كان من الممكن الاستغناء عنه بفضل توفر إمكانيات محلية لشحن البضائع إلى وجهاتها، بل وبتوفر مؤسسات عمومية كانت قادرة على التكفل بذلك.

خـاتـمـة

لا ريب في أن الميزانية العامة للدولة تهُمنا جميعا، فهي كما يطلق عليها "عقدٌ بين المواطن والدولة"، بل هي المحور الذي تدور حوله الحياة السياسية والاقتصادية لأي بلد.

ففي سنة 2020 شهد الاقتصاد الوطني انكماشا هاما لمواردنا المالية قابله ارتفاع للنفقات، من أجل التكفل باحتياجات البلاد من المواد الصحية وللتكفل بالخسائر المادية التي لحقت بالأسر والمؤسسات جراء جائحة (كوفيد -19).

في حين شهدت سنة 2021 تبني الدولة إجراءات هامة من أجل تعزيز تلك المُتخذة خلال سنة 2020، بهدف السماح بالرجوع التّدريجي للنشاط الاقتصادي ضمن مستويات تسمح بتدارك الخسائر المُسجلة، وتخفيف اختلالات الحسابات الداخلية والخارجية، وكذا الحفاظ على المكاسب الاجتماعية للمواطن.

ومن خلال دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2022، نستطيع القول إنّ الأحكام التي نص عليها تندرج في إطار تحقيق أهداف مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، والذي صادقت عليه غرفتا البرلمان مؤخرا.

وعليه، فإن الأهداف المتوخاة بعنوان السنة المالية 2022، تتمثل أساسا في: تحفيز النشاط الاقتصادي وتنويعه لبعث النمو والتقليل من التبعية للمحروقات؛ إرساء توازنات الحسابات العمومية على المدى المتوسط؛ ضمان الاستدامة الميزانياتية؛ الإبقاء على دعم الدولة للفئات الضعيفة حفاظا على المكاسب الاجتماعية.

ويبقى التأكيد مرّة أخرى، زميلاتي، زملائي الأفاضل، أن الموازنة بين المطالب الاجتماعية المعبّر عنها وترتيب أولوياتها، تبقى عملا دقيقا وصعبا، ولاسيما في ظل الوضع الاقتصادي الراهن، والذي يتسمُ بالضغط على ميزانية الدولة، وارتفاع معدل العجز رغم ما تم اتخاذه من تدابير لترشيد الإنفاق وتعبئة الموارد الجبائية وتطهير التجارة الخارجية.

ذلكم، السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو مضمون التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول مشروع قانون المالية لسنة 2022.

نشكركم على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على هذا التقرير الوافي.

الآن نتوجه إلى النقطة الثانية من جدول أعمال جلستنا وهي تدخلات السادة أعضاء مجلس الأمة في إطار المناقشة.

وعليه، قررنا في اجتماع المكتب الموسع لرؤساء المجموعات البرلمانية تحديد وقت المداخلة، فقد حددنا الوقت بـ 6 دقائق فقط لكل متدخل و17 دقيقة -لرؤساء- المجموعات البرلمانية.

الكلمة للمتدخل الأول وكالعادة السيد أحمد بوزيان، فليتفضل مشكورا.

مرحبا بك السيد بوزيان.

السيد أحمد بوزيان: بسم الله واجب الوجود، الحق المعبود واسع العطاء والجود، والصلاة والسلام على صاحب اللواء المعقود والحوض المورود والمقام المحمود، وعلى آله وذريته وأزواجه وأصحابه ذوي النهى والتقى ومن تبعهم بإحسان إلى اليوم الموعود، وبعد؛

سيدي المجاهد رئيس مجلس الأمة الموقر،

سيدي الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي الأكارم،

السيدات والسادة إطارات الدولة المرافقة للسيد الوزير الأول،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن الدراهم في الأمور كلها

تكسو الرجال مهابة وجلالا

فهي اللسان لمن أراد فصاحة
وهي السلام لمن أراد قتالا

قد يكون من نافلة القول إن قانون المالية هو أسُّ القوانين، عليه تبنى وتدور، ومنه تنطلق وتعود...

وقد لا نختلف كثيرا إذا قلنا إن المواطن بكل مستوياته واختلاف ثقافاته ينظر إلى هذا القانون بعين الاعتبار، إذ به تتحدد الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي أهم ما ينظر إليه المواطن هذه الأيام، خاصة وأن الجبهة الاجتماعية توالت عليها السهام والنصال، مما أرهق كاهل المواطن، وفي السياق ما تجابهه الدولة على الجبهة الخارجية وما نشهده من تكالب الأشقاء قبل الغرباء، وتآمر القوى الإمبريالية، مع ضعف وتخلخل الجبهة الداخلية، وجشع المضاربين وأصحاب النفوذ، مما زاد المواطن إرهاقا، هذا كله جعل الأعناق تشرئب لآفاق هذا القانون الذي ينتظر منه المواطن أن يتنفس به الصعداء، وما زاد الطين بلة أن هذا المواطن لا يتحرك إلا في أفق منتظرا من الدولة الإمداد، مما أضعف رؤية الدولة للاقتصاد.

وما نلاحظه – سيدي الوزير الأول، وزير المالية – بشكل مجمل على مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد دراسته، أنه يتضمن حزمة أخرى من الرسوم الضريبية والجبائية، الأمر الذي يشي بأن سياستنا لا زالت نوعا ما تمارس الحلول الترقيعية وتنتهج قاعدة: "أحييني اليوم واقض علي ما أنت قاض في غد".

إننا – وبكل أسف – لا نجد أي نية في العمل من معالجة المشكلات واجتثاثها من جذورها، كمشكلة اعتماد اقتصادنا على الصادرات من المحروقات، وغياب الشفافية المالية وسياسة الشمول المالي، وهذه وحدها كفيلة بوضع عجلة التنمية في المسار الصحيح.

يا سادتنا يا كرام إنه في غياب الخطط لتطبيق الشفافية في المعاملات الاقتصادية، والمالية منها على وجه الخصوص، فإنه يمكن القول بأننا لا نريد عمدا وبإصرار عجيب أن ندخل الفترة المعاصرة، حيث النمو الاقتصادي والحقيقي هو هاجس كل الدول والشعوب.

إننا نسمع في الأخبار أن دولا أقل منا قدرة في المجال الاقتصادي تمضي حثيثا نحو الشمولية والشفافية المالية، حيث يمكن للدوائر المختصة في الدولة أن تطلع على سير الأموال ورصد الثروات ومكافحة الفساد وتبييض الأموال، كما يمكنها من إقامة نظام ضريبي ناجع وعادل.

إن أدنى ملاحظة لمشاريع قانون المالية التي أسهمنا في إثراء مناقشتها في السنوات الماضية، وكذا هذا المشروع الذي نحن بصدد مدارسته، قلت إن أدنى ملاحظة، نتبين منها ألاّ تغيير في سياسات تسيير الميزانية، واسمحوا لي –سيدي الوزير الأول– أن أتجرأ وأقول: إنها أشبه بالتدبير المنزلي، لا شيء يتغير من مشروع إلى مشروع سوى في الجزئيات، أما الكليات والسياسات العامة التي تبشر بانفتاح ونمو اقتصادي فلا نلمس لها أثرا.

لذلك أشدد في الأخير بعيدا عن لغة الشعبوية الجوفاء والتهريج والتهييج، وهذه قد تكون وقفتي وكلمتي الأخيرة من على هذا المنبر الموقر، وعهدتي النيابية تشارف على نهايتها، أن ترتفع همة حكومتنا وتعزم للعمل بجدية من أجل النهوض باقتصاد الوطن نهوضا مدروسا يحتاط للأمد البعيد، ويبتغي صالح الأجيال القادمة، ولا يكتفي بالممكن القريب الذي يتكئ على خيرات الوطن في باطن الأرض، علينا أن نستثمر في الشعب ومقدراته البشرية الهائلة، ونستثمر في ظاهر الأرض الخصيب الذي ينتظر السواعد والبصائر كي ينتج وينمو وتتحقق من خلاله الإقلاعة الاقتصادية ومن ثم الخير والنماء للوطن.

وأختم بأن أقدم اعتذاري الصادق على غلظتي في خطابكم، كما أطلب منكم الصفح وقد يكون هذا آخر عهدي بكم، فما والله ما أنطقني إلا حب الوطن والإخلاص له، والصدق في نصحكم.

قد تكون هذه آخر غيمة رمادية وبعدها لن يكون هناك مطر.

شكرا لكم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بوزيان كالعادة دائما، الكلمة الآن للسيد عبد الوهاب بن زعيم فليتفضل مشكورا؛ 6 دقائق.

السيد عبد الوهاب بن زعيم: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيد الوزير الأول، وزير المالية،
السادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،

أسرة الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أبدأ مداخلتي بموضوع الساعة، وهو مشروع دعم الأسر وتوجيه الدعم لمستحقيه، وهو خطوة جبارة وعملاقة تحسب لكم إحقاقا للعدل والمساواة في توزيع الثروة، وهنا أفتح قوسا لأقول لبعض السياسيين الذين يتعاملون بوجهين وبشعبوية، فمن جهة في كل تدخلاتهم يطالبون بالعدالة الاجتماعية بين الجزائريين، وفي نفس الوقت حين تقدم الدولة على مشاريع وإجراءات نجدهم يرفضون ويندون وهنا أغلق القوس لأقول إننا ندعم كل مشروع وكل خطوة تؤسس للعدالة الاجتماعية بين الجزائريين، كما أدعو إلى أن تكون كل مشاريع إصلاح الدعم على مستوى مصالح الوزير الأول، لأنها تمس كل القطاعات، وزارة المالية ستكون هي الخزينة والآمر بالصرف، سوف يكون صعبا أن تكون هي الصانع لقوانين الدعم وفي نفس الوقت الآمر بالصرف.

سيدي الوزير الأول، أود أ ن أطرح بعض الانشغالات والأمانات ضمن قانون المالية:

وأنتم تراجعون قانون الإستثمار، أرجو مراجعة عقود الإمتياز في القطاع الاقتصادي والفلاحي، لا يعقل السيد الوزير الأول، أن يستفيد مستثمر ويقوم بالبناء والاستثمار والفلاحة ودفع الملايير، ثم ليس له الحق من المشاركة أو يبيع أو يرهن أو يتصرف كما يشاء، وهنا وجب على الدولة وضع شرطين أساسيين، الأول أن يبقى العقار ملكا للدولة، والثاني أن يدفع الإتاوات في وقتها، والباقي يتصرف كما يشاء وهنا عندما يبيع العقارات والشركات فالدولة هي المستفيدة من هاته العمليات.

كما أدعو لجلسات وطنية مع الشريك الاقتصادي لوضع قانون الاستثمار ولا أن تنفرد به الحكومة.

الأمانة الثانية في قانون المالية، وضعتم ميزانية كبيرة لعملية الإدماج وفق مرسوم 19-336، مجهود كبير من طرف الحكومة في إدماج الجميع، حيث بلغ عدد المدمجين 90 ألف وأكثر، لكن في نفس الوقت بقي 200 ألف لم يدمجوا، هنا أتمنى من الحكومة وإحقاقا وإنصافا للجميع، أولا: تمديد وتعديل مرسوم الإدماج، حيث يبقى ساري المفعول وهنا -سيدي الوزير الأول- 200 ألف من الشباب ينتظرون تدخلكم، وينتظرون التمديد لهذا الموضوع.

الشبكة الاجتماعية -السيد الوزير- الملف الذي طال انتظاره نعتبره سوء تسيير من المسؤولين السابقين، وأقول لك إن هؤلاء الناس ظروفهم سيئة، وإذا أمكن يمكن تحويلهم لنظام الخمس ساعات من أجل استفادتهم من الترقية والضمان الاجتماعي وكذلك الاستفادة من التقاعد وننتهي من مشكلتهم نهائيا.

السيد الوزير الأول، المواطن يتساءل عن استيراد السيارات الأقل من ثلاث سنوات واستيراد السيارات، هل هناك توضيحات؟

ملف البطالة، أنا اقترحت ما بين 25 -45 سنة بدلا من 19 سنة، اليوم 19 سنة يتحصل على شهادة البكالوريا بعد خمس سنوات سوف يحتاج، نرى من الأحسن أن تكون بين 25 -45 سنة.

اقترحت كذلك أن تكون هناك منحة تربص مؤقتة عوض منحة البطالة، من أجل تعليمهم عمل كما يقول المثل الصيني "لا تعطني سمكة ولكن علمني كيف أصطادها".

بالنسبة للضريبة على الرسم العقاري، كما قلتم ضعف التحصيل، أقترح وهذا في صالح الحكومة إضافة الرسم العقاري ضمن العمليات العقارية كراء العقارات، بيعها، شراؤها... كما يمكن إضافتها في حقوق التسجيل.

كما أدعو إلى خلق ضريبة جديدة هي ضريبة استرجاع الدعم من كبار المستهلكين من مصانع، فنادق، مؤسسات خاصة، في المواد الإستهلاكية إلى غير ذلك وتدفع إلى خزينة الدولة.

أرى أن نصف الميزانية -السيد الوزير الأول- من الجباية المحلية وهنا أعتقد أنه وجب وضع الإمكانيات والأجهزة والموارد البشرية ومراجعة أجور عمال الضرائب، لكي يتسنى لهم القيام بواجباتهم في أحسن الظروف، ويقومون بالتحصيل والأداء الجيد لخدمة الوطن.

سيدي الوزير، هناك نقطة حول رخصة السيارات للمجاهدين، الدولة تمنحها لهم وهم يبيعونها وأنت تعرف العملية، لماذا لا يسمح باستخراج البطاقة الرمادية ونتركه يبيع، في ثلاث سنوات التداول على البيع تسترجع الدولة حق الضرائب، ولا توجد إشكالية أحسن من أن تباع بصفة غير قانونية كالوكالة وأنتم تعرفون الموضوع.

بالنسبة لسوق الهاتف النقال -سيدي الوزير- منذ سنة 2018 الدولة لم تستفد ولو حتى بدينار وحقوق جمركية أو

حقوق ضريبية، 500 مليون دولار تقريبا هو رقم الأعمال، أتمنى أن تكون هناك تعليمات بحيث يخضع الهاتف النقال للقانون والناس تدفع الضريبة وحقوق الجمركة.

بالنسبة لموضوع النقل -السيد الوزير- الخطوط الجوية الجزائرية تعاني أزمة مالية، فرض الدفتر الصحي للمسافرين ذهابا وإيابا سوف يحل المشكل نهائيا، ويسمح للنقل الجوي بفتحه كاملا وبذلك تكون جرعة اقتصادية.

انشغال آخر، سيدي الوزير، هذه أمانة وإن شاء الله، سوف تتدخل كما نعرفك إنسانا طيبا، يوجد 230 عون حماية مدنية تحصلوا على البراءة من المحكمة وينتظرون إعادة إدماجهم، نتمنى أن تعطوا تعليمات في هذا الشأن، الحماية المدنية فعلا لهم كل خير فهم يقدمون أنفسهم من أجلنا، إذا أمكن ردهم في مناصبهم خاصة أنهم تحصلوا على البراءة.

شكرا لكم - معالي الوزير - ونتمنى لكم التوفيق.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمود قيساري.

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمن الرحيم، السلام عليكم.

أولا، نحن جد ممتنين ونعترف بأن هذا القرار، قرار دعم وموجه وتوجيهي للفئات الفقيرة والمعوزة دون غيرها، يعتبر ثاني أقوى قرار في الجزائر المستقلة بعد قرار تأميم المحروقات، وهذا ندعمه بقوة، لكن فقط في قانون الميزانية نطالب أن تضبط الأغلفة المالية وكذا تضبط الآجال لتنفيذ المشاريع، مع ضرورة وتوضيح محل عمال الشبكة الاجتماعية وكذا الإدماج، كونهم سيتأثرون مباشرة برفع الدعم أو الدعم الموجه، يجب أن يحظوا بإهتمام واضح في هذا الأمر.

الشيء الآخر وفي ظل تنامي العداء للجزائر نطالب برفع الإنفاق الحكومي على البحوث العلمية المرتبطة بالصناعات الدفاعية في مواجهة قادم الأيام.

بالنسبة للبنوك ضرورة التفكير في التخلص من جميع التعاملات الربوية كونها تقف عائقا في الإقلاع الاقتصادي، وكذا تدفع في التضخم، هذا من جهة، مع ضرورة خلق أو إنشاء منصب المراقب المصرفي يكون تابعا رأسا لجنابكم أو تابعًا لرئاسة الجمهورية يحرر تقارير دورية، ويكون على مستوى البنك المركزي لكون تلك التقارير الدورية تنبئ رئاسة الجمهورية أو الوزارة الأولى بحركة القروض وحركة الأموال هذا من ناحية.

الشيء الآخر، نطالب أن تكون إضافة إلى تاريخ الوثائق الحكومية توقيت بالدقة بالساعة والدقيقة والثانية التي تصدر هذه الوثائق وهي معمول بها في كل الدول المتطورة، حبذا لو نضيف إلى وثائقنا الإدارية التوقيت الزمني بالدقيقة والساعة والثانية، إضافة إلى إدراج اسم أو رقم المقرر أو محرر الوثيقة الإدارية.

الشيء الآخر - سيدي- صندوق الجنوب، هو مجمد ونطالب بتوضيح سياستكم ورؤيتكم للجنوب وتنمية الجنوب، كيف هي من خلال أن صندوق الجنوب مجمد، مستحقات رجال الأعمال والممولين والمقاولين لم تدفع لحد الآن ومن خلالهم العمال، فحبذا لو تعرجون في إجابتكم على هذا الأمر لكي نعرف التأثير.

الشيء الآخر، ضرورة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر.

ضرورة الإهتمام بالإقامات الجامعية، أي ضرورة التفكير في المنحة المباشرة، أي أن الديوان الوطني للخدمات الجامعية أصبح يقدم خدمات رديئة للكثير من الطلبة وهذا ما زاد في شكواهم، نطلب منكم التفكير في المنحة المباشرة وأن نقتدي بمن سبقونا في هذا الأمر بدون عقدة من الدول المتقدمة وأن نسير على خطاهم وأن نصلح ما يمكن إصلاحه.

كذلك، السيد الوزير، يعلم الجميع -للأسف-أن سوق المخدرات تضرب شبابنا، لكن تجار المخدرات يبيعون لشبابنا هذه المخدرات بالدينار لكن إتيانها تكون بالعملة الصعبة، وهذا يدل على أن التجار يلتهمون كل فائض العملة الصعبة الموجودة في السوق الموازية، ويشكل هذا ضغطا رهيبا على الدينار الجزائري وهامش الربح في سوق المخدرات كبير وبالتالي يشترون الدينار بأي ثمن وهذا يضغط على الدينار الجزائري في السوق الموازية وبالتالي السوق الرسمية، ولهذا ندعو إلى الردع التام لتجار المخدرات، هذا من ناحية أخرى.

الشيء الآخر الذي أريد التنويه به هو ضرورة إعطائنا التبرير المنطقي والدوافع الحقيقية لتعويم الدينار في كل مرة، هذا من ناحية أخرى.

كذلك نرجو محاربة البيروقراطية -سيدي- لأننا رأينا أن البيروقراطية هي المشجع الحقيقي للرشوة ونحن نستنتج أن كل مسؤول بيروقراطي هو مسؤول مرتشي، وعليه نطالب بمحاربة البيروقراطية بتطبيق أننا لا نضع السلطة المطلقة في يد واحد، هناك قاعدة تقول "السلطة المطلقة مفسدة مطلقة"، وعليه يجب التفريق بين السلطات ولا مركزية القرار لمحاربة البيروقراطية، هذا من ناحية.

قبل تطبيق مبدأ الإصلاح الضريبي الذي تكلمتم عنه، حبذا لو نفكر في المصالحة الضريبية أولا، ضرورة تغيير اسم الضريبة من ضريبة للمساهمة الحكومية أو المساهمة الوطنية أو الالتزامات، لأن مصطلح الضريبة قاسي نوعا ما هذا من ناحية.

من الحكمة توجيه الدعم لمستحقيه، لكن أرجو في برنامج الحكومة هذا وبالأخص في قانون المالية هنالك رفع الدعم ورفع الضرائب ولهذا لا أطلب اللحم والحليب في نفس الوقت، إذا أمكن تأجيل رفع الضرائب للسداسي الثاني، نقوم برفع الدعم أولا ثم بعد ستة أشهر نقوم برفع الضرائب، رفعهما معا في يوم واحد أظن أنه كثير نوعا ما هذا من ناحية.

أخيرا، قبل الختام... للتاريخ ولعلنا لن نلقاك بعد هذا اللقاء، نطالب باسترجاع وزارة الثقافة ليس وزيرة الثقافة ولكن وزارة الثقافة بعمومها وبمؤسساتها وبجمعياتها وشخصيتها، يجب أن نسترجعها كي تساهم في الثقافة...

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد بوجمعة زفان، فليتفضل مشكورا.

السيد بوجمعة زفان: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أخواتي وإخواني أعضاء مجلس الأمة الموقر،

إطارات الدولة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الرئيس، حتى لا نعيد طرح ما قدمه زملائنا النواب بالمجلس الشعبي الوطني من ملاحظات واقتراحات ومطالب حول هذه الميزانية نوجز تدخلنا فيما يلي:

تثمين المنهجية التي تعتمدها الحكومة في تجسيد برنامج رئيس الجمهورية من خلال مخطط عملها الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه، حيث تعد هذه الميزانية الفاعل الأساسي لتنفيذه بوتيرة تعتمد الأولويات بخطوات ثابتة لتحقيق الأهداف المرجوة وفي هذا الصدد نثمن ما جاء في هذه الميزانية بخصوص المحافظة على سياسة الدعم الاجتماعي وعلى اعتماد منحة البطالة مع الإلحاح على ضرورة مراجعة سلم الأجور لعدد من القطاعات والضريبة المفروضة عليها وعلى الدخل الاجتماعي كما نثمن ما جاء من أحكام جبائية الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المرتبطة بالأنشطة الممارسة من طرف الشباب أصحاب الاستثمارات والمشاريع المستفيدين من دعم التشغيل الذي تسيره الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وذلك بزيادة فترة الإعفاء المؤقت من الضريبة على الدخل الإجمالي من 3 سنوات إلى 6 سنوات وكذا الأنشطة في مناطق الجنوب التي تستفيد من مساعدة صندوق تسيير عمليات الاستثمار العمومي من فترة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي إلى 10 سنوات.

أما فيما يتعلق بالأنشطة المختلفة، يعتبر مشروع القانون مشجعا ومحفزا لممارسة وتوسيع هذه الأنشطة في ولايتنا حيث يتزايد التفاؤل بتحقيق انتعاش كبير للتنمية عندما يتم التجسيد الفعلي للتطبيق النموذجي الذي بادر به السيد الوالي والسلطات المحلية بهدف استقطاب أكبر عدد من الشباب لممارسة الأنشطة الحرة في مجالات الفلاحة والصناعات التحويلية والتخزين والخدمات وإنشاء المؤسسات والتعاونيات التي تفتح مناصب الشغل وتخلق الثروة وتساهم في زيادة المداخيل بدون وجود أي بيروقراطية أو عرقلة بفضل اعتماد بوابة المنصة الرقمية التي تم إطلاقها على مستوى الولاية من أجل تسهيل إجراءات حصول الشباب على تحقيق رغباتهم، مما يتطلب إعطاء الأهمية اللازمة لرصد الأموال الكافية لتهيئة وتجهيز المساحات والأماكن المحددة لإقامة الأنشطة المذكورة

بالكهرباء والطرق وتسهيل الحصول على رخص حفر الآبار الارتوازية لمواجهة صعود الأملاح وإنقاذ حياة العديد من النخيل والأشجار.

ومن أجل ضمان انخراط أكبر عدد من الشباب لممارسة النشاط الفلاحي وتوسيع مجالات التنمية التي تحقق أهداف واعدة، تتمثل في:

1 – استقطاب وتوجيه أكبر عدد من فئات الشباب لممارسة النشاط الفلاحي باستعمال الأدوات والوسائل التقنية الحديثة.

2 – توسيع البرنامج المتعلق باستصلاح المساحات الفلاحية الجديدة لما ينتج عن ذلك من إيجابيات لفائدة المناخ والبيئة.

3 – توفير العديد من مناصب الشغل وزيادة المنتوجات الفلاحية التي ينجم عنها زيادة الثروة والمداخيل.

أما بشأن قضايا وهموم متطلبات المواطنين المتنوعة على مستوى ولايتنا، فإننا نلح على ما يلي:

ضرورة تكفل هذه الميزانية بتخصيص الأرصدة المالية الضرورية لجعل الهياكل والمرافق الصحية المنجزة على مستوى الولاية تؤدي المهام التي أنجزت من أجلها لفائدة المواطنين كما هو الحال بالنسبة لمستشفى مكافحة السرطان بأدرار الذي يحتاج إلى المساعدة والتدعيم والمرافقة الممكنة وكذا تخصيص المبالغ المالية لرفع معاناة المواطنين في ولايات الجنوب من تكاليف الكهرباء في فصل الصيف الممتد من أفريل إلى سبتمبر وذلك بتحديد مبلغ رمزي أو الإعفاء الكلي من التكاليف خلال الأشهر المذكورة.

ونظرا للعجز المسجل في تسجيل وإنجاز شبكة السكة الحديدية المطلوب إنجازها منذ زمن بسبب الصعوبات المالية، نؤكد على الإسراع في تصليح الطرق التي تربط مقر الولاية بدائرة أولف مرورا بقصور بلديات دوائر فنوغيل وزاوية كنتة ورقان وكذا الطريق الذي يربط مقر الولاية بولاية تيميمون مرورا ببعض بلديات دوائر تسابيت وأوقروت وشروين وتينركوك والعمل على ازدواجيتها مع الإسراع في إنجاز طريق برج باجي مختار رقان لما لهذا الإنجاز من نتائج إيجابية للمواطنين بتقليل من حوادث المرور أو القضاء عليها نهائيا وذلك من خلال التنسيق مع مصالح الأمن بداخل المدن ومصالح الدرك والحماية المدنية خارجها قصد التعرف أكثر على المقاطع الخطيرة والنقاط السوداء بها ومعالجتها وكذا لوسائل النقل المختلفة لاسيما المعنية بنقل البضائع والسلع خاصة المحروقات، مما يستدعي تقديم المزيد من الدعم لشركة (LOGITRANS) التي ساهمت في القضاء على مشكل التمويل بهذه المواد، الذي كان مطروحا في سنوات سابقة.

وفي الختام نلح على ضرورة الإسراع بالتكفل بإتمام تسوية وضعية العاملين بمختلف القطاعات ضمن جهاز الإدماج المهني ومواصلة الإجراءات العملية الخاصة بضمان عدالة وشفافية أكثر في التعامل مع الشركات ومؤسسات المناولة التي تقدم عروض مناصب الشغل للشباب بالجنوب ضمن مجالات أنشطتها في قطاع الطاقة.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد عمارة.

السيد محمد عمارة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

نساء ورجال الصحافة والإعلام،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

والله يا سيدي وزير المالية أظن... في مداخلتي هاته سوف أتحدث عن الشق الاجتماعي، نرى السيد الوزير المحترم، قانون المالية دوما عند معالجة الخلل في الميزان التجاري أو ما يسمى "بالعجز" تلجؤون مباشرة إلى جيب المواطن، نتساءل كثيرا سيدي وزير المالية في كل مرة نلجأ إلى جيب المواطن وفي كل قانون المالية، أظن أن هذا لابد أن يتوقف وهو أمر كبير!!

كذلك نتساءل السيد الوزير حول الفريق الحكومي... أين أداء الفريق الحكومي في معالجة العجز؟ الوزير الذي لا يقدم ولا يدفع بقطاعه إلى الأمام فيما يخص العجز أظن أن يجلس خيرا له... الوزير الذي يملأ كرسيه فقط... مطلب كبير ما ينتظرنا نحن كجزائريين وعلى الطاقم الحكومي بذل مجهود أكبر وتنمية القطاعات ولا نتكل على جيب المواطن فقط، أظن أن السادة الوزراء لابد لهم من فهم أنفسهم.

نقطة أخرى سيدي الوزير، بالنسبة إلى الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) العمال والموظفين فرحوا كثيرا بالنسبة لتوضيحاتكم، لكن النقطة الاستدلالية سيدي وزير المالية أين هي؟ السيد رئيس الجمهورية كان قد تحدث عنها لكنها لم توضح في قانون المالية، من فضلك العامل والموظف محتار في هذا الأمر فلتوضحه لنا هل هي 90، 80، 70، 50، فرحة العامل بتخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي مع توضيح حول النقطة الاستدلالية.

نتمنى ألا تكون على حساب الدعم الاجتماعي السيد وزير المالية، نحن في ولاية النعامة لم نفهم شيئا، هل نحن تابعون للهضاب العليا أم للجنوب؟ نحن نطالب من هذا المنبر بإضافتنا إلى منطقة الجنوب من أجل استفادة الفلاحين من تسعيرة الكهرباء والتخفيضات، والعمال يستفيدون من منحة المنطقة، والكل يعلم أن الولاية لها مناخ استثنائي حار صيفا وبارد بقسوة شتاء، نحن لم نعرف هل نحن مصنفون في الهضاب أم الجنوب؟!

أضيف إلى مداخلتي، توجد معاناة وكما تفضلت وقلت السيد الوزير الأول إن الدولة الجزائرية هي دولة اجتماعية فعلا، ولكن لا ننسى هناك طبقات تعاني من ضمنها عمال الشبكة الاجتماعية عبر العصور والأنظمة والفترات ينتظرون ولم ننصفهم ونتحدث عن البطال والبطالة، وهذه الطبقة منذ التسعينيات وهم ينتظرون، أظن السيد الوزير، نحن نتساءل كثيرا حول هذه الفئة، ونحن نتلقى يوميا رسائل من طرفهم وانشغالاتهم هم ينتظرون حلا من سيادتكم على كل حال.

وأتكلم عن طبقات كثيرة منها خريجو التكوين المهني، اتصالات الجزائر، المعلمات والمعلمون لمحو الأمية، العمال المسرحون من شركة (INFRAFER)، في بلدية مكمن بن عمار بولاية النعامة شبابها في احتجاجات لحد الساعة، كل هذه الطبقات تعاني.

كل هذه الأمور كبيرة... الدولة مشكورة من حيث الدعم، لكن هناك أمور يجب معالجتها قبل أمور أخرى، أما أن نعالج أمورًا وننسى هذه الطبقات وما يحدث من معاناة، أظن السيد وزير المالية المحترم، لابد من إيجاد حل لهذه الفئات قبل السير إلى أمر آخر.

الشيء الأخير الذي أردت توضيحه كذلك، يوجد مواطنون في ولاية النعامة يعانون وهم أصحاب التجزئات الاجتماعية، حيث استفادوا من قرارات استفادة سكنات، ولحد الآن ينتظرون منذ مدة 3 سنوات، أظن أن هذا هو السكن الاجتماعي... وهذا هو من أراد معالجة أمور بأمور أخرى، بهذه الطريقة نستطيع التقدم.

في الأخير، أقول للبطالين مبارك لكم قرار رئيس الجمهورية، ولكن رجائي ثم رجائي كرامة المواطن، حذار ثم حذار من إهانة كرامة المواطن في قضية الاستفادة من منحة البطالة، رجائي ثم رجائي كرامة المواطن الجزائري، يجب أن يستفيد منها بقيمته وليس بالطوابير وما يشبه الطوابير والبيروقراطية، حذار ثم حذار ثم حذار.

شكرا للجميع، واسمحوا لي إن أخطأت في كلامي، شكرا، شكرا، شكرا للجميع.

السيد الرئيس: لم تخطئ في كلامك، ولكن فقط نتحاشى العموميات عندما نقوم باقتراح أو انتقاد، لابد من الدقة في الأمور لتنبيه الحكومة في أشياء وأمور دقيقة، أما إن كانت عموميات فهي عموميات، أردت أن أبدي الملاحظة فقط، الكلمة للسيد عبد الكريم قريشي فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا معالي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أتوجه بالشكر إلى السيد الوزير الأول، وزير المالية ومن خلاله إلى الحكومة على المشروع المقدم أمامنا للمناقشة، وإلى أعضاء اللجنة المختصة على التقرير التمهيدي الذي قدمته حول النص المتضمن قانون المالية لسنة 2022، وإلى جميع الزميلات والزملاء على مداخلاتهم.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، السيدات والسادة، أمام الوضع الاقتصادي الصعب، ومحاولات الحكومات المتعاقبة الخروج من هذه الأزمة واستعادة التوازن من خلال

الإصلاحات التي تجسدت في قوانين المالية للسنوات السابقة، وكذا مشروع القانون المعروض أمامنا للمناقشة، إلا أنه وبالرغم من كل محاولات الإصلاح هذه؛ لا يزال نموذجنا الاقتصادي رهين قطاع المحروقات؛ إذ لم نصل بعد إلى مستوى التنويع المنشود؛ وعليه، جاز لنا إعادة إثارة السؤال الجوهري: كم نحتاج من وقت لبلوغ التنوع الاقتصادي الحقيقي خارج قطاع المحروقات؟

وبالرجوع إلى مناقشة هذا المشروع، فإنه من الأهمية بمكان التنويه بما حمله من تدابير تشريعية وخاصة ما تعلق بإصلاح المنظومة الجبائية، ودعم الاستثمار وتشجيع الإنتاج الوطني ومساعدة الأسر، وغيرها من التدابير التي تصب في مصلحة تطوير الاقتصاد الجزائري في ظل ما يعانيه؛ إلا أنه من المفيد الإشارة إلى جملة من الملاحظات التالية:

1 – المادة 187: بناء على اجتماعية الدولة الجزائرية، نثمن رصد 1942 مليار دينار مبلغا للتحويلات الاجتماعية، وتوجيه الدعم لمستحقيه، ووضع جهاز وطني للتعويضات النقدية لصالح الأسر المؤهلة، والذي يتطلب هذا جهدا كبيرا لتحديد هذه الأسر، والمواد المعنية بهذا الدعم، خاصة في ظل النشاطات الموازية للاقتصاد الرسمي، والتصاريح غير الصحيحة، للقيام بهذا في القريب العاجل، ويذهب الدعم لمستحقيه من الفئات الهشة والأسر المعوزة والعجزة وذوي الأمراض المزمنة والمستعصية؛

2 – المادة 189: نثمن عاليا قرار السيد رئيس الجمهورية بتأسيس منحة البطالة، لكن ألا ترون معالي الوزير الأول، وزير المالية أننا سنكون أمام وضعيات تتطلب منا اليقظة والحذر، بوجود عمال يشتغلون 8 ساعات يوميا ولا يتجاوز مرتبهم ضعف هذه المنحة، في الوقت الذي يمارس فيه بعض هؤلاء البطالين أعمالا حرة بدون تصريح لدى مستوى صندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS)، وأين هو الدور الذي يجب أن يلعبه هذا الصندوق في مراقبة انعدام التصاريح هذه في مختلف النشاطات والورشات الخاصة؟ كما ننبه لغياب دوره كذلك في الكشف عن مختلف التلاعبات التي يعرفها ملف التشغيل في ولاية ورقلة والذي ينتظر قرارات حكومية صارمة ينتظرها البطالون.

3 – أعود للمادة 120: القاضية بتوسيع مهام إدارة الجمارك لتشمل المراقبة الجمركية البرية والبحرية والجوية، ومضاعفة مكافحة التهريب... وهو شيء نثمنه، لكن هل من المعقول أن تصادر مفرقعات من بعض الشباب البطال الذي اشتراها ليعيد بيعها، مع إدراكنا لخطورتها، لكن ألم يكن من الأجدر توقيفها عند المراقبات البحرية والبرية بدل معاقبة هؤلاء الشباب؟

4 – ننوه بتوجه الحكومة لتطوير الاقتصاد الرقمي، مطالبين بالإسراع في رقمنة جهاز الضرائب وكذا البنوك حتى نتمكن من القضاء على العجز في الإيرادات وتحسين المداخيل العادية في موارد الميزانية مع ضرورة تبني سياسة ضريبية وجمركية لضبط الاستيراد، وهل من إجراءات صارمة في حق المتهربين من الضرائب؟ وكذا مكافحة الفساد بتفعيل الهيئات المكلفة بذلك؛ والعمل على إيجاد طريقة للاستفادة من مداخيل عمالتنا في الخارج كما هو الشأن بالنسبة لبعض الدول الأخرى؛

5 – تشجيع الاستثمار المالي الذي ينعكس بشكل مباشر على الاستثمار الاقتصادي إيجابا فيؤدي إلى الدفع من القدرة الإنتاجية المحلية وكبح الواردات وتوقيف نزيف العملة الصعبة نحو الخارج، ومن بين ما يرتكز عليه النشاط الاقتصادي عموما، والاستثمار على وجه الخصوص، ما يتعلق بالتمويل؛ وهنا نثمن الإجراءات التي اعتمدت سابقا فيما يتعلق بالصيرفة الإسلامية؛ إلا أن الظرف الاقتصادي والاجتماعي يقتضي منا بذل مزيد من الجهد والمرونة، وعدم الاكتفاء بالنوافذ الإسلامية، والسعي إلى إقحام صيغ التمويل الإسلامي في الحركية الاقتصادية؛ ويدفعنا هذا – معالي الوزير الأول – إلى التساؤل عن غياب فاعلية بورصة الجزائر؟

6 – تسهيل الإجراءات للاستثمار الأجنبي لتعويض الصادرات خارج المحروقات؛

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، السيدات والسادة،

مناقشة قانون المالية مناسبة لرفع بعض الانشغالات:

1 – أطالب باستثناء الولايات البترولية فيما يتعلق بتمركز الضريبة على النشاط المهني (TAP)؛

2 – رفع كمية استهلاك الكهرباء المدعمة لسكان الجنوب من 12000 كيلو واط سنويا إلى 18000 كيلو واط سنويا؛

3 – ترقية الخدمات الصحية والتربوية بالجنوب لأنها تتذيل الترتيب في نتائج شهادة البكالوريا؛

4 – متى يتجسد مشروع مسبح في كل بلدية من بلديات الجنوب؟

5 – إنجاز بناية للمدرسة العليا للأساتذة (ENS) بورقلة.

أشكركم على الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد سليمان زيان فليتفضل.

السيد سليمان زيان: شكرا للسيد الرئيس الفاضل، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المجاهد المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

السيد الوزير الأول، لقد تفضلتم بعرض مشروع قانون المالية لسنة 2022 علينا في ظروف أكثر أريحية من السنة الماضية، التي كانت تتميز بظروف صحية صعبة وضائقة مالية، وأقول هنا لقد سيرها السيد رئيس الجمهورية بحكمة عالية والحمد لله.

السيد الوزير الأول، بعد اطلاعي على مشروع قانون المالية استنتجت ما يلي:

1 – إن ميزانية التسيير أخذت حصة الأسد على حساب ميزانية التجهيز وربما له ما يفسره، حيث ارتفعت كتلة الأجور تبعا للقرارات الشجاعة التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية والتي ننوه بها، كمراجعة أجور الموظفين، تخصيص منحة البطالة، توظيف أصحاب عقود ما قبل التشغيل.

2 – خصصت الدولة مبالغ معتبرة لحماية الفئة الهشة، ولكن الجديد هذه المرة بآلية جديدة تحددها المادة 187، هذه الآلية –سيدي الرئيس– لقد دعمناها كثيرا في هذا المجلس وطالبنا بها ونحن نؤيدها، نظرا لأن لها عدة أهداف (كمحاربة التبذير، المضاربة، الاحتيال، تهريب السلع والوقود عبر الحدود).

السيد الوزير الأول، أحسنتم فعلا بتنصيب لجنة وطنية تحدد كيفية تطبيق في الميدان هذه العملية وشرحها للمواطن، وأؤكد هنا شرحاً للمواطن حتى لا يتفاجأ برفع أسعار المواد المدعمة.

السيد الوزير الأول، إن هذا القانون الذي هو بين أيدينا أعطى أهمية كبيرة للتحصيل الجبائي، وأعتبره جيدا لأن كل الدول المتطورة تعتمد في ميزانيتها على التحصيل الجبائي ولكن بعدل.

كما ننوه ببعض المواد التي استثنت المستثمرين الشباب، وكذا المؤسسات الناشئة، والمؤسسات التي تقوم بخلق مناصب شغل واستثمار أرباحها، وهذا ما يعتبر جيد لتشجيع المستثمرين الشباب.

السيد الوزير الأول، إن أصحاب الاختصاص في الجباية يرون بأنه لابد من مراجعة فترة تسديد الدين الجبائي وتمديده لغاية 30 جوان عوض 31 ديسمبر، وخاصة لأصحاب الجباية التي تفوق 10 مليون دينار جزائري مع وضع نسب تصاعدية للإعفاء من دفع غرامات التحصيل.

السيد الوزير الأول، هناك بعض التساؤلات أتمنى الإجابة عليها في ردكم على تساؤلات السادة الأعضاء:

1 – هل خصصت ميزانية لتهيئة المناطق الصناعية المستحدثة منذ سنوات في عدة ولايات ولم تهيأ بعد؟

2 – ما هي الوسائل التي ستستعملها الحكومة حتى ترفع من الجباية المحلية التي تبقى ضعيفة جدا (هل ستقوم الدولة بتحيين الحظيرة الوطنية للعقارات المسجلة وغير المسجلة بهدف تحقيق تحصيل أحسن)؟

3 – هل من حلول لمربي الدواجن الذين يشتكون عدم توفر الكتكوت وارتفاع سعره في السوق، مما أدى إلى عزوف العديد من أصحاب المهنة والذي أدى إلى ارتفاع جنوني في سعر اللحوم البيضاء؟

4 – هل سيرفع التجميد عن مشاريع البنية التحتية علما بأن العديد منها فاق الإنجاز بها 50 بالمائة وهي متوقفة وكمثال ثلاث مستشفيات في ولاية البويرة؟

السيد الوزير الأول، لا يمكن أن نفوت هذه الفرصة بدون أن أرفع بعض النقائص التي تعيق التنمية المحلية في ولاية البويرة منها:

1 – الإسراع في إعادة النظر في المخططات العمرانية التي تسير ببطء كبير، علما بأن هناك عدة أحياء نشأت محاذية لعدة بلديات خارج المحيط العمراني لا تستفيد لا من المراقبة العمرانية ولا من التحسين الحضاري.

هناك عدة بلديات محاطة بالأراضي الغابية لجبال جرجرة وتيكجدة وبرج خريص مما يمنعها من التوسع واستقبال المشاريع قصد التنمية، وهنا أفتح قوسا، السيد الوزير الأول، دعني أطلب منكم باسم سكان بلدية عين بسام التي يفوق عدد سكانها 54 ألف نسمة والتي تشكو من ضائقة كبيرة في السكن نظرا لأن حصتها من السكن لا يتم إنجازها بسبب نقص العقار المخصص لذلك، وقد تم رفقة السلطات المحلية طلب تخصيص والتنازل عن 32 هكتار من مجموعة فلاحية مردودها ضعيف إلى متوسط محاذية للمدينة والملف موجود لدى وزارة الفلاحة والوزارة الأولى منذ سنوات تنتظر الرد، أو خلق تجمعات سكانية خارج المدينة في أراضي البور تبعد حوالي (7 كلم).

كما أعلم كان هناك عدة طرق ولائية رقيت منذ أكثر من 7 سنوات إلى طرق وطنية قصد الاستفادت من مبالغ مالية على المستوى المركزي ولا هي استفادة على المستوى المركزي ولا على المستوى الولاية وبقيت معلقة، وفقكم الله لخدمة الوطن والمواطن.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد رشيد بوسحابة فليتفضل مشكورا.

السيد رشيد بوسحابة: شكرا للسيد الرئيس المحترم، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة الأفاضل،
زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،
أسرة الصحافة والإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.
سيدي الرئيس،

في البداية، إسمحوا لي أن أتوجه أصالة عن نفسي وباسم سكان ولاية خنشلة، التي أنتمي إليها، بجزيل الشكر وعظيم الامتنان وكبير العرفان إلى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون على العناية التي يوليها لهذه الولاية، منذ أن كان مترشحا للانتخابات الرئاسية حيث صرح في التجمع الانتخابي الذي نظمه بالولاية يوم 23 نوفمبر 2019 أن خنشلة معزولة ومهمشة.. وأن أوضاعها ستتغير إن شاء الله بعد الانتخابات الرئاسية.

ولم تكن مجرد وعود انتخابية وإنما تعهدات حقيقية، وها هو السيد رئيس الجمهورية يلتزم ويفي بتعهداته أمام الشعب، حيث شدّد يوم السبت 25 سبتمبر 2021 خلال ترؤسه لاجتماع الحكومة مع الولاة، على ضرورة وضع برنامج استدراكي بولاية خنشلة.

وأكد السيد الرئيس أنه لما ينضج برنامج خنشلة، ستتنقل الحكومة إلى خنشلة وتتخذ قرارات في عين المكان.

كما أسدى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال ترؤسه اجتماع مجلس الوزراء، يوم الأحد 3 أكتوبر 2021 توجيهاته في إطار البرنامج التكميلي للتنمية بولاية خنشلة.

إننا نثمن هذه القرارات التاريخية لفائدة ولاية تاريخية والتي استبشر بها خيرا جميع سكانها.

ودائما في هذا الإطار، أطلب –باسم سكان ولاية خنشلة خاصة سكان الأرياف والمناطق المعزولة وبإلحاح منهم– قلت أطلب من السيد الوزير الأول، وزير المالية إعادة النظر في قرار إلغاء البرنامج الذي كان مخصصا لولاية خنشلة بتمويل من الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL) بغلاف مالي قدره 8.5 مليار دج؛ إنه من الإجحاف أن تحرم ولايتنا من هذا البرنامج.

وإليكم توزيع هذا البرنامج الهام لولايتنا على النحو الآتي:

1 – السوق الوطنية للتفاح (بوحمامة) بمبلغ 400 مليون دج. وهو يعتبر سوقا وطنيا من أجل قدوم التجار للشراء.

2 – إنجاز مركز هدم النفايات بـ (قايس) بمبلغ 386 مليون دج.

3 – إقتناء عتاد متحرك لفائدة البلديات من أجل اقتناء شاحنات جمع القمامة حيث لا تزال في القرون الوسطى، بمبلغ 1.2 مليار دج.

4 – تهيئة حضرية بمبلغ 5.5 مليار دج، والولاية بحاجة لهذا.

5 – إستكمال أشغال إنجاز ملعب الشهيد حمام عمار بمبلغ 1 مليار دج.

في الختام، أثمن مشروع هذا القانون الذي يحتاج إلى

تجنيد كامل الطاقم الحكومي مع الولاة لتجسيده، وهو في الحقيقة يعكس برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون الطموح والواعد؛ كما يجب الضرب بيد من حديد لكل أولئك الذين يعرقلون مسار بناء الجزائر الجديدة ويقفون ضد تطورها وازدهار الشعب الجزائري؛ وأنا شخصيا أعتبرهم "عملاء".

سيدي الوزير الأول، إنكم في الطريق الصحيح، الله معكم وأشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد خليفة، تفضل.

السيد محمد خليفة: شكرا، بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة والإطارات المرافقة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، إذا كنا نعيش هذه الأيام نفحات شهر نوفمبر المبارك فإنه يستوجب علينا أن نكون في مستوى التضحيات التي قدمها أسلافنا من أجل أن نكون أحرارًا في هذا المكان لمناقشة أهم وثيقة مالية لتسيير الدولة اقتصاديا في مختلف القطاعات وتحقيق النمو المنشود في مختلف المجالات.

وقبل الخوض في مناقشة هذه الوثيقة المتمثلة في قانون المالية لسنة 2022.

يسعدني أن أتقدم بأخلص التهاني بمناسبة الذكرى الـ67 لثورة أول نوفمبر المجيدة لجميع أفراد الشعب الجزائري، أعاده الله علينا بالخير والاستقرار والازدهار، كما نتمنى نجاح الانتخابات المحلية لاستكمال بناء المؤسسات الدستورية وفق معايير الجزائر الجديدة.

أما فيما يخص مشروع قانون المالية لسنة 2022 المطروح بين أيدينا فإننا نسجل بارتياح النتائج المحققة منذ سنة 2020 خاصة والمتمثلة في تراجع عجز الميزان التجاري الخارجي، التحكم في احتياطات الصرف من العملة الصعبة وذلك بالرغم من الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار النفط وانتشار وباء كوفيد 19.

كما أننا نثمن وندعم الإجراءات المتخذة للحد من فاتورة الاستيراد بوقف استيراد جميع السلع المنتجة محليا مهما كان النقص في إنتاجها لأن ذلك من شأنه رفع الإنتاج الوطني في أقرب وقت كما هو الشأن بالنسبة للبطاطا، وفي هذا الصدد ندعو بعض وسائل الإعلام التي تهول من نقص بعض المنتجات ليس حبا في المواطن وإنما لتبرير حصول بارونات الاستيراد على الحصول لرخص الاستيراد، وبالتالي، تهريب أموال الشعب من العملة الصعبة بفواتير مضخمة.

كما أننا نثمن النتائج المحققة في تحسين المداخيل من العملة الصعبة خارج المحروقات ونتمنى المزيد من التسهيلات والمرافقة لرفع الصادرات خارج المحروقات إلى مستوى أكبر ولاسيما التصدير نحو إفريقيا والدول العربية، حيث يمكن للمنتوج الوطني المنافسة والقبول، أما عن تحسن النمو الاقتصادي من – 4.9 سنة 2020 إلى +4.4 في نهاية سنة 2021 وبلوغ الصادرات خارج المحروقات نهاية سنة 2021 إلى 5 ملايير دولار خير دليل على نجاعة الإجراءات المتخذة لتحسين وتطوير الأداء الاقتصادي مما يستدعي المواصلة على نفس المنهجية مع العمل على رفع كل النقائص المسجلة؛ وفي هذا السياق، فإننا ندعو إلى الوقف النهائي لتدخل الدولة في عمليات استيراد كل ما هو كمالي وتركه للخواص والاكتفاء بتحصيل الحقوق الجمركية ومراقبة النوعية والتوزيع.

ورغم التحكم في واردات السلع (CAF) والميزان التجاري (FOB) في ظل السعر المرجعي لبرميل الخام والمقدر بـ 50 دولارا، إلا أن ذلك غير مضمون مع استمرار انتشار كوفيد 19 والصراعات الجيوسياسية بين القوى الاقتصادية العظمى.

وعليه، فإنه يتحتم علينا الاستمرار في ترشيد الواردات وتطوير الصادرات.

أما بالنسبة للناتج الداخلي الخام العام فإنه لا يزال يعاني من بعض الاختلالات في الاستغلال الأمثل للموارد المالية وترشيد النفقات ما من شأنه تحقيق عدالة أفضل في أداء الواجبات والحصول على الحقوق، مما يحقق العدالة

الاجتماعية وتثمين المنتوج العملي والفكري.

ولتحقيق ذلك يتطلب العمل على:

1 – توسع الوعاء الجبائي.

2 – رقمنة النظام الجبائي.

3 – محاربة الإكتناز المالي.

4 – تحقيق العدالة الجبائية.

5 – مراجعة القوانين الخاصة بكل قطاع لتحقيق عدالة أكثر في سلم الأجور.

وعلى العموم، فإن التعديلات المقترحة في النظام الضريبي مقبولة إلى درجة قد تؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي.

وحول التدخل الاجتماعي فإننا نثمن بعضها خاصة ما يتعلق بدعم صندوق التقاعد والمخصصات الموجهة للوكالة الاجتماعية والمخصصات الخاصة بالتضامن لفائدة التلاميذ المحتاجين.

المخصصات الخاصة بتغطية مخططات التوظيف.

وبالنسبة لمنحة البطالة فإننا نرى أنه كان من الأفضل العودة إلى فتح برنامج ما قبل التشغيل أو برنامج دعم الشباب لما له من فائدة، أولا، في كسب الخبرة وأداء دور اقتصادي في المؤسسات التي هي بحاجة ليد عاملة، أما المنحة الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة 100٪ فإنها تبقى دون المستوى المطلوب وغير مقبولة تماما مما يستدعي رفعها إلى 20.000 دج على الأقل، كما نلح ونؤكد بدون مزايدة على أن يوجه الدعم الاجتماعي إلى مستحقيه مباشرة بدلا من صيغته الحالية، كما نسجل ضعف مخصصات البرامج الاستثمارية في نفقات التجهيز..

(وذلك لما لها من دور في تحريك سوق الشغل والعجلة الاقتصادية.

وفي الأخير، سأغتنم هذه الفرصة لطرح بعض الانشغالات التي يطرحها مواطنو ولاية بسكرة.

1 – الإسراع في تسوية الوعاء العقاري الفلاحي وفق القانون رقم 83 – 18 المؤرخ في 13 غشت سنة 1983 المتعلق بحيازة الملكية العقارية.

2 – إعادة بعث المشاريع التي استبشر لها سكان الولاية للتخفيف من البطالة ورفع قطاع الإنتاج وخاصة مشروعي مركب تكرير البترول ببلدية لوطاية والميناء الجاف ببلدية أوماش.

3 – تطوير القطاع الصحي بتسجيل مستشفيات 60 سريرا بدائرتي أورلال وجمورة وكذا الإسراع في إنجاز المستشفى المركزي للولاية.

4 – تدعيم جامعة بسكرة بكلية الطب.

5 – تزويد ولاية بسكرة بمياه سد بوهارون.

6 – الإسراع في إنجاز ازدواجية الطريق بين بسكرة والولايات المجاورة.

وفي الأخير، نتمنى لكم التوفيق والنجاح في مهامكم النبيلة... عاشت الجزائر حرة مزدهرة والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا؛ نعود إلى السيد عفيف سنوسة.

السيد عفيف سنوسة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمـن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

لقد ورد في قانون المالية في مادته 187 أن الحكومة تعمل على إنشاء هيئة للدعم الاجتماعي حتى يذهب هذا الدعم وهذه المساعدة لمستحقيها.

نظريا هذا شيء جيد وجميل، لكن في اعتقادي هذه العملية ونظرا لتأثيرها الاجتماعي على الحياة المعيشية والقدرة الشرائية للمواطنين يجب التريث فيها، ودراستها بعناية من طرف الهيئات العمومية والخبراء والجمعيات والمنتخبين مركزيا ومحليا، حتى يتم ضبط قوائم المعوزين ووضع بطاقية رقمية وطنية حتى يوجه الدعم لأصحابه ومستحقيه ولا تقع خروقات وتجاوزات مثلما يحدث كل سنة لقفة رمضان.

كما أن العملية في رأيي تتطلب دراسة اجتماعية

واقتصادية لواقع المجتمع وظروف الفئات المحرومة، وحتى المتوسطة وتحديد بدقة من يستحق الدعم الكامل ومن يستحق نصف الدعم مثلا.

السيد الرئيس،

لقد قام السيد الوزير الأول مشكورا بإنشاء لجنة للتحقيق في ارتفاع أسعار تذاكر الخطوط الجوية الجزائرية التي أصبحت تذاكرها من بين الأغلى في المنطقة إن لم نقل في العالم، ونتمنى أن يتم الإسراع في عملية التحقيق ذلك أن الجالية الجزائرية بالخارج قلوبها معلقة بوطنها وأملها زيارة أهلها، كما أن تنقلهم إلى وطنهم فيه حركية اجتماعية وحتى اقتصادية.

كما نتمنى أن يطال التحقيق كيفية سير هذه الشركة وعدد موظفيها، والميزانية التي تستهلكها سنويا، وما هي مساهمتها كشركة تجارية في الخزينة العمومية.

إن نقص عدد الرحلات الجوية والبحرية في اعتقادي هو من الأسباب التي أدت إلى ارتفاع أسعار التذاكر فضلا عن هذا الغلاء فإن الخدمات المقدمة سيئة وأحيانا منعدمة والدليل هو ما تعرض له هؤلاء بالأمس بميناء مستغانم في الرحلة الأولى بعد سنتين من التوقف.

السيد الرئيس،

هناك طلبة كانوا يدرسون بالخارج وقد فرضت عليهم الظروف الوبائية لكورونا من العودة للجزائر، وهم حاليا يدرسون عن طريق التحاضر عن بعد، لكن – وللأسف – تم قطع المنحة عنهم، خاصة الذين يدرسون بالصين، وعليه نطالب إرجاعها لهم أو على الأقل إعطاءهم النصف لمجابهة المصاريف الدراسية وظروف الحياة.

السيد الرئيس،

لقد تم فرض رسوم جمركية على التجارة الإلكترونية خاصة على استيراد الهواتف النقالة عندما يتجاوز مبلغ الفاتورة مليون سنتيم بينما كان المبلغ يفرض عن تجاوز 10 ملايين سنتيم.

وعليه نطلب من الحكومة تخفيض هذا الرسم لأن بقاءه... تمنياتي للحكومة بالنجاح لما فيه الخير للبلاد والعباد.

شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد أحمد دزيري فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد دزيري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد وزير الأول، وزير المالية،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن هذا المشروع لكي يحقق رسم معالم الجزائر الجديدة، يجب أن يؤثر مباشرة على تغيير سلوك النشاط الاقتصادي.. وحتى يتغير سلوك النشاط الاقتصادي يجب أن يتغير السلوك الإداري، بالقضاء على البيروقراطية والمحسوبية والمحاباة، من ناحية النصوص القانونية التي عفا عنها الزمن، ومن ناحية أخرى السلوك السيئ لبعض الإداريين، وللتخلص من هذه العلة، لا حل إلا بالذهاب إلى الرقمنة والتحول الرقمي لجميع الإدارات التي ترعى شؤون المواطن، ويصبح التواصل بين المواطن طالب الخدمة الإدارية، مباشرة مع الآلة عوض العون الإداري.

سيدي الوزير الأول، في إطار جلب العملة الصعبة من الخارج كنت أتمنى أن يتضمن هذا المشروع آليات تحفيزية، كالتي تعرفها العديد من الدول التي تعرف رواجا كبيرا في جلب الاستثمار الأجنبي، فهل تعلم – سيدي الوزير الأول – أن مستثمرا أجنبيا من دولة عربية شقيقة تجمعنا مع بلاده علاقات تاريخية جد متميزة، غير وجهته إلى تركيا لأنه حرم في الجزائر من شهادة الإقامة لكي يدرجها في ملف فتح حساب بنكي بالعملة الصعبة، والذي كان ينوي تحويل أمواله من الخارج لإنجاز مصنع خياطة الملابس في الجزائر، حيث منحته تركيا – سيدي الوزير – الأول جنسيتها مقابل استثمار 250 ألف دولار... وجمهورية مصر سيدي الوزير الأول، مقابل إدخار 100 ألف دولار لمدة سنتين تمنح الجنسية للمستثمر الأجنبي!! ونحن نحرمهم من وثيقة شهادة الإقامة حتى وبصفة مؤقتة، فلماذا لا تستحدث الجزائر صيغة خاصة لشهادة الإقامة بهذا المثل تُخصص للمستثمرين الأجانب الذين تربطنا مع بلادهم علاقات جيدة وتكون لمدة معينة قابلة للتجديد تشجعهم وتطمئنهم على استثمار أموالهم في بلادنا؟ فأتمنى أن يتم استدراك هذا الأمر في قانون الاستثمار الذي سيعرض علينا.

سيدي الوزير الأول، يجب التركيز على تقديم قانون الاستثمار قبل كل القوانين التي مرت، لأنه هو العائق الأكبر لعجلة التنمية في البلاد.

سيدي الوزير الأول، أنا وأهالي ولاية تيارت، الولاية الفلاحية الرعوية جد جد متخوفين من فرض الضريبة على المنتوجات الفلاحية، هذا الإجراء سيضر بالفلاح البسيط ويتعارض وسياسة الدعم ويساهم في انخفاض القدرة الشرائية للمواطن إذا لم يتم تحديد الآليات بدقة لإخضاع هذه الضريبة لحماية مصالح الفلاح والموال البسيط.

سيدي الوزير الأول، نثمن ما جاء في هذا المشروع من نية الحكومة لتوجيه الدعم لمستحقيه، لكن نتمنى من الجهاز الذي توكل له مهام تحديد المستويات والمستفيدين أن يراعي كل الجوانب الاجتماعية والحالات الاستثنائية للعائلات الجزائرية.

سيدي الوزير الأول، ما مصير الأساتذة الاحتياطيين الناجحين في مسابقة التوظيف سنة 2017 للطورين المتوسط والثانوي وفي 2018 بالنسبة لطور الإبتدائي، في ظل عدم إجراء أي مسابقة توظيف بعدها، حيث ينصفهم القانون باستغلال القائمة الاحتياطية وإعطائهم الأولوية للالتحاق بالمناصب الشاغرة؟ هذه الفئة التي تجاوز عمرهم 35 سنة يعانون التهميش والحقرة، في حين أن زملاءهم الذين لم يجتازوا مسابقة التوظيف من أصحاب عقود ما قبل التشغيل تم إدماجهم، فأتمنى منكم إلتفاتة إليهم.

كما نشكر السيد والي تيارت على المجهودات الجبارة التي يقوم بها من برمجة خرجات ميدانية لتفقد الأحوال المعيشية لسكان مناطق الظل بولاية تيارت وإعطاءه توجيهات للإسراع في إكتمال المشاريع التنموية، كما نطالب بإضافة مبالغ مالية تخصصها الحكومة لولاية تيارت التي تعتبر كلها مناطق ظل، وشساعة مساحتها وزيادة تعداد سكانها.

ونطالب كذلك بتهيئة الطريق الرابط بين قصر الشلالة وزمالة الأمير عبد القادر الذي يعرف إهتراء كبيرا وصعوبة في السير خاصة في موسم الأمطار وكذلك الطريق الرابط بين بلدية زمالة الأمير عبد القادر وبلدية الناضورة على طول 40 كلم، هذا الطريق الذي سيقرب بعد هذه البلدية على عاصمة الولاية علما أن هذا الطريق مسجل في وزارة الأشغال العمومية.

سيدي الوزير الأول، يطالب سكان ولاية تيارت الوليونية المجاهدة، بإنجاز مستشفى جامعي وكذا كلية الطب... (فيسألكم سكانها سيدي الوزير التفاتة منكم وخاصة سكان بلدية زمالة الأمير عبد القادر العاصمة المتنقلة للأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية المعاصرة... بلدية محرومة، من مناطق الظل بامتياز رغم المؤهلات الفلاحية والرعوية التي تزخر بها، هذه البلدية التي تبعد 160 كلم عن عاصمة الولاية، على شبر من النسيان من برامج تنموية فهي بحاجة إلى مرافق عمومية كمدارس وتعبيد الطريق وملاعب جوارية وخاصة زيادة حصتها من السكنات الريفية.

وكذلك منطقة الظل المسماة أم الزبوج، بلدية الرشايقة، التي تعاني من نقص النقل المدرسي وجميع مؤهلات الحياة رغم توفرها على مؤهلات فلاحية ورعوية كبيرة، ينتظر سكانها إلتفاتة من الحكومة لتخصيص أغلفة مالية لبرامج تنموية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد فريد بحري.

السيد فريد بحري: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل المحترم،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نسجل بإرتياح انعكاسات عمل الدوائر الحكومية على المستوى المحلي وخاصة ما يتعلق برفع معاناة المواطنين في المداشر والقرى، ولازال ينتظرها الكثير من مختلف القطاعات الحيوية التي لها أثر مباشر على حياة المواطنين.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول،

لازلنا لم نواكب النهضة الملفتة للانتباه والهبة التضامنية القوية التي تشهدها ولاية الوادي وخاصة في الميدان الفلاحي والسياحي والخدماتي، ففي قطاع

الأشغال العمومية فالطريق الوطني رقم 48 الرابط بين سطيل والوادي والمنفذ الوحيد لربط الولاية بشمال البلاد يعاني الرداءة وثقل وتيرة إنجاز ازدواجيته، وكذلك الطريق الوطني رقم 03 الرابط بين بسكرة –المغير –جامعة، ينتظر فلاحو الولاية وكذلك صناعيوها إنجاز السكة الحديدية على مسافة 130 كلم.

تعاقبت الحكومات منذ ما يزيد عن 20 سنة لإنجاز هذا الخط لكن بدون جدوى.

للعلم، فإن السكة الحديدية في وقت سابق أي قبل 80 سنة كانت تنشط وينقل بواسطتها آلاف الأطنان من التمور وتصدر إلى أوروبا.

سيدي الرئيس،

أملنا فيكم كبير وهذا مطلب جميع سكان ولاية الوادي لرفع هذا الانشغال الأساسي إلى السيد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، لحل هذه المعضلة التي لم تحل بالرغم من المطالب المتكررة والمسجلة لدى دوائركم الحكومية.

هناك ظاهرة خطيرة أخرى يعرفها الجميع خاصة مرتادو هذه الولاية، ظاهرة غزو حشرة الذباب خاصة في أشهر سبتمبر، أكتوبر ونوفمبر، من كل سنة بسبب الاستعمال الفوضوي للأسمدة الطبيعية المستعملة والمترامية في كل تراب الولاية.

على المصالح أو القطاعات المعنية بالفلاحة والبيئة والصحة وكل من له دخل إيجاد الحلول اللازمة لإزالة هذه الظاهرة، واستعمال الأدوية والمستحضرات الكيميائية للقضاء عليها وتجنيب المواطنين تفشي الأمراض المتنقلة عن طريق هذه الحشرة.

أخيرا، نسجل جمودا مخيفا في قطاع البناء بسبب الارتفاع الفاحش في سعر الحديد المستعمل في البناء، أكثر من 100٪، هذه الزيادة تسببت في ارتفاع نسبة البطالة والفقر وتعطيل المواطنين خاصة الفئة الهشة منهم في بناء مساكنهم.

يرجى دراسة هذه الظاهرة ومحاولة تخفيض سعره حتى نعيد نشاط البناء من جديد.

شكرا لكم جميعا، شكرا لكم سيدي الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: الأخ محمد بوبكر، والأخ محمد مداني حود مويسة قدما تدخلين مكتوبين، الكلمة الآن للسيد مليك خذيري.

السيد مليك خذيري: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح قوجيل المحترم،

السيد الوزير الأول، وزير المالية الموقر،

السيدات والسادة الوزراء والوفد المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير،

إن التقلبات الاقتصادية التي شهدها العالم عامة والبلاد خاصة على إثر جائحة كوفيد 19 والتي هزت اقتصادات كبريات الدول وكبدتها خسائر مادية ضخمة وبدأت تعطي ملامح جديدة في موازين القوى العالمية، والجزائر اليوم وبفعل الحكامة الراشدة والقرارات المصيرية التي اتخذتها الحكومة من خلال توجيهات السيد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، من خلال تعهداته الانتخابية 54 التي وعد بها خلال الحملة الانتخابية، والتي بدأت معالمها تتضح للعيان من خلال إرجاع هيبة الدولة وإرساء دولة الحق والقانون والمحافظة على المال العام، من خلال ترشيد النفقات العمومية ومحاربة التبذير بكل أشكاله وإعادة بناء المؤسسات التشريعية والقضائية وتطهير الإدارة، كل هذه القرارات التي تعتبر اللبنة الأولى لبناء دولة قوية ذات نواة صلبة والتي تسند فيها المسؤولية للكفاءة وأصحاب الأيادي النظيفة.

سيدي الرئيس، بكل تأكيد لقد عانى الاقتصاد الوطني من انعكاسات سلبية التي خلفتها جائحة كورونا على غرار باقي اقتصادات العالم، وهو ما جعل اقتصادنا اليوم في مواجهة تحديات كبيرة ومتعددة، لعل أبرزها إعادة الانتعاش التدريجي لاقتصادنا الوطني، وهنا لابد أن نعبر عن دعمنا المطلق لكل الإجراءات المتخذة في مشروع قانون المالية لسنة 2022 والتي تقودها الحكومة اليوم والرامية بالأساس

إلى الاعتماد على سلسلة من التدابير الاستباقية لدعم الفئات والقطاعات المهنية والشركات المتضررة وتعزيز الأمن الاستراتيجي، ولاسيما المخزون الاستراتيجي المتعلق بالمواد الغذائية والصحية والطاقية وكذا تنويع ركائز الاقتصاد الوطني وتعبئة الموارد المالية الضرورية من أجل إتمام المشاريع المتوقفة وتمويل المشاريع التحويلية وتوطيد علاقة التعاون مع كل المتعاملين الاقتصاديين على مقاربة رابح –رابح.

وإننا وإذ ننوه بالإهتمام الكبير لمشروع المالية لسنة 2022 لقطاع الاستثمار والذي يبقى من بين أهم القطاعات التي وجب توفير المناخ الملائم والأوعية العقارية اللازمة ومن هنا سيدي الوزير الأول، وزير المالية، نطالب من سيادتكم الموقرة إعطاء تعليمات صارمة للفصل في دراسة آلاف الملفات المكدسة في الإدارات والتي تنتظر الفرج وتعاني من البيروقراطية.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

مشروع قانون المالية لسنة 2022 يتضمن العديد من الأحكام التي تمس مباشرة الحياة اليومية للمواطن لما لها من تأثيرات قد تؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطن، ذلك ما يستوجب استحداث آليات وطنية لتحديد من المستفيد من الجهاز الوطني للتعويضات النقدية لصالح الأسر.

من مقتضيات الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي في البلاد ضرورة استدامة الطابع الاجتماعي للدولة وفق مقاربة عقلانية ومتوازنة.

سيدي الرئيس،

لابد من الإشادة لما حققه قطاع الفلاحة والذي يشكل أحد أهم قطاعات التنمية الوطنية وذلك بالنظر إلى مساهمته في خلق فرص العمل وانتعاش الإنتاج والتصدير ومحاربة الفقر.

سيدي الوزير الأول،

لا ينبغي أبدا أن يكون قانون المالية وسيلة لإعادة النظر في سياسة الدعم وفرض ضرائب جديدة على بعض المهن كالفلاحين مثلا وبعض المواد الغذائية واسعة الاستهلاك وكل ما من شأنه أن يمس مباشرة القدرة الشرائية، بل بالعكس ينبغي أن ينتهج في كل الأحوال رؤية فعالة ومنسجمة.

ولأن المورد البشري والكفاءة عنصر مهم في تجسيد مشروع هذا القانون لابد من إعادة النظر في منظومة التكوين والتي هي من أهم الأولويات التي يجب التكفل بها فبعد الوحدة الترابية للبلاد وأمنها فهي إحدى اللبنات الأساسية التي يعول عليها لبناء دولة قوية وتطوير التنمية المستدامة والنهوض بالرأس المالي البشري والارتقاء بالفرد والمجتمع وهو ما يضعنا جميعا أمام مسؤولية وطنية وتاريخية كبيرة لنرفع من مستوى التعليم وإحداث ثورة في إصلاح المنظومة البيداغوجية ترتقي بالتعليم وتحقق جودة، وتهتم بأوضاع نساء ورجال التعليم وتبقى الميزانية المخصصة لهذا القطاع المهم لا ترقى لنجاعته وجودته المنشودة للمدرسة العمومية التي يستحقها أبناؤنا وبناتنا في هذا القرن 21، مع العلم أن الإنفاق في مجال التربية والتعليم اليوم يجنبنا غدا الإنفاق في معضلات اجتماعية كبرى... (كالانحراف والإجرام والتطرف والإرهاب.

إن لغة التراجعات والتفاوتات والتباينات التي طغت على منظومتنا التربوية والاهتمام بالكم قبل النوع وأدى بجامعتنا إلى الحصول على مستويات لا ترقى إلى ما نصبو إليه.

لقد كانت الجامعة الجزائرية مركز إشعاع عبر عقود من الزمن، مركزا لتكوين النخب العلمية والثقافية ولكن اليوم – للأسف– لا يخفى على أحد الوضع الذي وصلت إليه جامعتنا وهذا راجع بالأساس إلى وجود معيقات تحد من تقدم القطاع ولكننا لنا أمل من أن تنجح في إعادة الوهج للجامعة الجزائرية وتطويرها من خلال القيام بإصلاح بيداغوجي شامل وتحقيق بحث علمي متميز وترسيخ ثقافة الابتكار وتحسين حكامة المنظومة وتوفير كل الإمكانات لها لتصبح الجامعة للبحث والابتكار.

سيدي الرئيس،

من الأولويات الاستراتيجية حفاظ الدولة على الطابع الاجتماعي، ذلك ما يستلزم إجراء دراسة دقيقة حول الفئات الهشة في البلاد أمام الارتفاع الرهيب لكل المواد الاستهلاكية مع ضرورة توضيح استراتيجية الحكومة على الأمدين القريب والبعيد لتنظيم السوق ومواجهة الاحتكار والمضاربة، خصوصا في ظل استمرار تداعيات الصدمة النفطية والأزمة الصحية التي ضربت الجزائر.

سيدي الوزير الأول، نحن مطالبون اليوم بالتوجه نحو

اقتصاد أكثر فعالية ورفع كل العراقيل والبيروقراطية.

سيدي الرئيس، السيد الوزير الأول، وزير المالية،

ينبغي علينا جميعا اليوم الأخذ بعين الاعتبار الواقع الراهن للبلاد والذي تحيط به تحديات كبيرة داخليا وخارجيا، لاسيما على ضوء التكالب الأجنبي على الجزائر في كل المجالات، مما يستوجب علينا جميعا الالتفاف حول شخص رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، وكل ما هو مندرج في طلب القرار الوطني حماية للوطن من أي استهداف شكرا لكم على حسن إصغائكم).

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد مولود مبارك فلوتي، فليتفضل مشكورا.

السيد مولود مبارك فلوتي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد؛

ما زالت الآثار السلبية الناتجة عن الأزمة المزدوجة الصحية والمالية، تلقي بظلالها على الاقتصاد الوطني، ويتجلى ذلك خاصة في تدني المداخيل وتقلص احتياطات الصرف وانخفاض قيمة العملة الوطنية وتدهور القدرة الشرائية للمواطن.

ومن شأن الإجراءات والتدابير التي جاء بها مشروع هذا القانون أن تعيد تنشيط الاقتصاد الوطني وتشجيع الإنتاج المحلي وحماية القدرة الشرائية للجزائريين، وذلك بفضل التحفيزات والتخفيضات والإعفاءات الجبائية للمستثمرين ومختلف الشركات والمؤسسات، لاسيما المنتجة للسلع والخدمات، والشركات الناشئة وتلك التي تنشط في القطاع السياحي وغيرها.

وفي مجال حماية القدرة الشرائية، تم إقرار مراجعة الجدول الضريبي وملاءمته مع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون، وهو إجراء سيساهم في تحسين أجور جزء كبير من العمال والموظفين في انتظار مراجعة قيمة النقطة الاستدلالية بالارتفاع والتي أقرها السيد رئيس الجمهورية.

أما فيما يتعلق بمراجعة سياسة الدعم عن طريق وضع آلية للتعويضات النقدية لفائدة الأسر المؤهلة بعد مراجعة وتعديل أسعار المنتجات المدعمة، فهو مسعى ندعمه ونشيد به وطالما رافعنا من أجل وضع حد لهدر المال العام بهذه الطريقة، حيث توجه ملايير الدينارات دون وجه حق إلى غير مستحقيها، في تجاوز صارخ لمبدإ العدالة الاجتماعية والإنصاف، لكن وضع هذه الآلية حيز التنفيذ يجب أن يسبقها في اعتقادي إجراءات وتدابير تتعلق خاصة بتفعيل وظيفة الإحصاء والانتهاء من رقمنة القطاعات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية المعنية بهذا المجال، وكذلك إحتواء السوق الموازية ودمجها ضمن الشبكات الرسمية للتجارة والضمان الاجتماعي والضرائب، والتي تستفيد منها حاليا عشرات الآلاف من الأسر.

من جهة أخرى، نثمن قرار رئيس الجمهورية بإقرار منحة البطالة التي تسمح للشباب الجزائري بتلبية حاجياته الأساسية بشكل يحفظ كرامته في انتظار حصوله على منصب عمل قار ودائم.

سيدي الرئيس، سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

أنتهز هذه السانحة لأنقل إليكم بعضا من انشغالات مواطني ولايتي سكيكدة بغرض معالجتها والتكفل بها والمتمثلة أساسا فيما يلي:

1 - يعاني قطاع السكن بولاية سكيكدة من نقص الأوعية العقارية لاحتضان البرامج السكنية المسجلة منذ سنوات ومنها 1000 سكن مبرمج إنجازه بغرب الولاية، غير أن الطابع الغابي للمنطقة حال دون ذلك وهو ما يتطلب تدخلكم، سيدي الوزير الأول، إضافة إلى عدم صدور العديد المراسيم التنفيذية التي تخص أراضي فلاحية تمت الموافقة على اقتطاعها لإنجاز برامج سكنية من طرف المجلس الوزاري المشترك، ومنها من انتهت بها الأشغال ووزعت على أصحابها وبعضها يوجد في طور الإنجاز، مما عطل حصول المستفيدين على عقودهم ووثائقهم الرسمية.

كما تتواجد أغلب السكنات "LPA" في وضعية معلقة بفعل عدم مطابقة الإنجازات للمخططات المصادق عليها، مما حرم المستفيدين من عقودهم التي تسمح لهم بتملك سكناتهم والتصرف فيها.

2 – في مجال النقل بالسكك الحديدية: يتواجد مشروع ازدواجية السكة الحديدية سكيكدة – عنابة في وضعية غير مفهومة، حيث إن هذا المشروع متوقف منذ سنة 2006 بعد أن صرفت فيه ملايير السنتيمات وتركت المعدات والتجهيزات التي أنجزت عرضة للتلف والإهمال والسرقة، كما تسببت هذه الوضعية في إفلاس عديد المقاولات المناولة التي لم تتلق مستحقاتها إلى غاية اليوم، وعليه نرجو منكم سيدي الوزير الأول، التدخل لنفض الغبار عن هذا الملف العالق.

3 – في مجال الصيد البحري: نتساءل عن الأسباب التي تحول دون وضع ميناء وادي الزهور حيز الخدمة، رغم إنتهاء الأشغال به منذ شهور، وتهيئته وتجهيزه بكل المنشآت اللازمة، ألا يعتبر هذا –السيد الوزير الأول– تضييعا لفرص العمل والاسترزاق وهدرا للوقت والإمكانيات، وإهلاكا للعتاد والتجهيزات، وحرمان منطقة بكاملها من إمكانية للخروج من العزلة التي تعانيها؟

4 – تعاني مدينة سكيكدة من ضغط مروري كبير نتيجة المركبات الجماعية والفردية التي تجوب المدينة بشكل مستمر ومتواصل على مدار اليوم، مما شوه منظرها وزاد من حدة التلوث وتدهور الطرقات، ولقد أعدت وزارة النقل منذ سنوات دراسة بغرض إنجاز "ترام واي"، لكن للأسف تم تجميد هذا المشروع كغيره من المشاريع بسبب الأزمة المالية، وعليه نرجو منكم، سيدي الوزير الأول، إعادة برمجة إنجاز هذا المشروع حتى نرفع الضغط والإزدحام المروري عن مدينة سكيكدة ونريح المواطن والبيئة في نفس الوقت.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد محمد الطيب العسكري، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة،

السيد الفاضل معالي الوزير الأول، وزير المالية،

السيدات والسادة الأفاضل معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة الحضور،

طابت جلستكم والسلام عليكم جميعا.

تختلف شروط دراسة ومناقشة مشروع قانون المالية من قبل البرلمان بشكل واضح عن شروط مشاريع القوانين الأخرى، فهو يجند عددا كبيرا من النواب سواء في المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة، ليبقى النقاش حول الميزانية المالية لحظة قوية في الحياة البرلمانية.

خصوصية قانون المالية تكمن في وجود "التوازن المالي"، في الواقع، من الضروري تقييم جميع موارد الميزانية العامة للدولة وتحديد سقوف التكلفة للتنفيذ، وبالتالي نتحصل على التوازن المالي.

يجب أن تكون جدية الميزانية الهدف الرئيسي الذي تحدده الحكومة. ولتخفيض العجز العام وتشجيع النمو، يجب اختيار السيطرة الجيدة على الإنفاق العام، وتمويل الأولويات، والمراجعة بالانخفاض لبعض الضرائب وبالزيادة لضرائب أخرى.

نلاحظ بارتياح أن قانون المالية لعام 2022 ينص على مراجعة شاملة لمقياس ضريبة الدخل الإجمالي، وإجراء تعديلات في فئات الدخل ومعدلات الضرائب المقابلة.

الشيء الملاحظ دائما بالارتياح في بلدنا، هو أن الدولة الجزائرية لن تتخلى أبدا عن المساعدات العامة للأسر المحتاجة، وستستمر دائما في سياسة دعم الفئات الأكثر حرمانا، ونتفق جميعا على أن هذه المساعدة تذهب مباشرة إلى الأسر المعنية وليست مساعدة عامة لجميع فئات المجتمع.

فيما يخص إنشاء آلية تعويض وطنية لصالح الأسر المحتاجة، والتي ستحل محل نظام الدعم المعمم، هذا أمرا جيدا لأنه سيمثل "تعويض تضخم" أو علاوة التضخم لدعم الأسر في مواجهة ارتفاع أسعار المنتجات الضرورية، ولكن كان من الأفضل والأكثر منطقية أنه بالإضافة إلى علاوة التضخم التي يتعين دفعها للأسر المحتاجة، فعلى أصحاب المداخيل التي تتجاوز العتبة المحددة في قانون المالية لعام 2022، أن يشاركوا جزئيا في تمويل التحويلات الاجتماعية، مثلا بإنشاء ضريبة خاصة للتضامن تتعلق نسبيا بالدخل، لضمان الحفاظ على قدرة شرائية مقبولة، خاصة بالنسبة للمنتجات الأساسية الإثنتي عشرة نذكر فقط أن التحويلات الاجتماعية تكلف الدولة 17 مليار

دولار سنويا.

وهناك العديد من الإجراءات المالية والتشريعية لا داعي للرجوع إليها.

معالي الوزير الأول، وزير المالية،

مضت تقريبا سنة من تنفيذ قانون المالية 2021، وكانت خصوصية هذا القانون أنه يجب أن يكون قانونا للانتعاش الاقتصادي للتعامل مع عواقب الأزمة الناجمة عن وباء كوفيد 19، وتدهور أسعار النفط.

1 – هل نبقى اليوم متفائلين بأن الجزائر في طريق تحقيق هذا المبتغى المسطر في قانون المالية 2021 ونحن حاليا نناقش قانون المالية 2022؟ وهل فعلا سنعود إلى مستوى النشاط الذي كان عليه قبل الأزمة في سنة 2022، أم الأزمة ما زالت قائمة في سنة 2022 أيضا؟

2 – علما أنه لم يتحقق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4٪ مثل ما نص عليه قانون المالية 2021، هل ستجسد الإصلاحات المبرمجة على مستوى الميزانية والجباية والإدارة والخوصصة لتحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3٪ المستهدفة الآن في قانون المالية 2022؟

3 – هل الإصلاحات الطموحة التي بادرت بها وزارة المالية منذ عدة سنوات والتي تتعلق بشكل أساسي بإعادة تعريف نظام المالية العمومية لتحسين استخدام الموارد العمومية وإصلاح النظام المصرفي والمالي لدعم وخدمة الاقتصاد والأعمال، ثمنت وجسدت من أجل عصرنة حقيقية وإصلاح المالية العمومية؟

النقطة الأخيرة التي لم نتكلم عنها كثيرا وهي تتعلق بالتنمية البشرية التي تنعكس مباشرة إيجابيا على النمو الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، فالجزائر صنفت من بين الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة وتموقعت في المركز (83) عالميا واستمرت في قيادة القارة الإفريقية في هذا المجال.

ويواصل برنامج الأمم المتحدة للتنمية مرافقة الحكومة الجزائرية في تعزيز وترقية التنمية البشرية، وخاصة لتعزيز أبعاد الاستدامة والتضامن ما بين الأجيال بحيث إن التقدم التنموي يعود بالفائدة على الأجيال القادمة، وذلك في إطار الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة... (التي تهدف إلى القضاء على الفقر، وحماية الكوكب، والتأكد من أن جميع الناس يعيشون في سلام ورخاء، وهذا ما نتمناه لبلدنا وشعبنا من خلال ما تخططه الحكومة الجزائرية كعمل وكقوانين مالية متجانسة.

وفي الختام، إننا ندعم ونبارك قانون المالية 2022 متمنيا للقطاع وللطاقم الحكومي كل التوفيق والنجاح لتنفيذه للصالح العام.

أشكركم على كرم المتابعة والإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته).

السيد الرئيس: شكرا؛ نستأنف أشغالنا غدا، إن شاء الله، على الساعة التاسعة والنصف صباحا، بتدخلات الأعضاء المسجلين، بالإضافة إلى رؤساء المجموعات، وبعد هذا سيردُّ السيد الوزير الأول، وزير المالية، على انشغالات أعضاء مجلس الأمة، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الخامسة والدقيقة الأربعين مساء

محضر الجلسة العلنية التاسعة
المنعقدة يوم الثلاثاء 17 ربيع الثاني 1443
الموافق 23 نوفمبر 2021

الرئاسة: السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد الوزير الأول، وزير المالية؛
- السيد وزير الصناعة؛
- السيد وزير الاتصال؛
- السيدة وزيرة البيئة؛
- السيد وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان؛
- السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة.

إفتتحت الجلسة على الساعة التاسعة
والدقيقة الثانية والخمسين صباحا

السيد الرئيس: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أولا، نجدد ترحيبنا بالسيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم، كما أرحب بالسيدتين والسادة أعضاء الحكومة وكذا الإطارات المرافقين، الموجودين معنا وأرحب أيضا بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، ونرحب أيضا بالإخوة الصحافيين والأسرة الإعلامية.

يقتضي جدول أشغال جلستنا لهذا اليوم مواصلة المناقشة العامة حول مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022، وتدخلات السادة الأعضاء وأيضا رؤساء المجموعات البرلمانية ثم رد السيد الوزير الأول، وزير المالية، على تدخلات أعضاء مجلس الأمة.

مباشرة نحيل الكلمة إلى السيد علي طالبي، فليتفضل مشكورا، وأذكّركم بأن المدة المخصصة للتدخل هي 6 دقائق.

السيد علي طالبي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السيدتان والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كما هو معروف، فإن قوانين المالية من الآليات التي تعتمدها الدول في رسم سياستها المالية لكل سنة، تحدد وتضبط فيها الإيرادات والنفقات.

السيد الرئيس،

منذ وجودي بمجلس الأمة سنة 2019، صادقنا على قانوني المالية لسنة 2020 وسنة 2021، وللأسف أن هناك مشاريع وبعض العمليات المذكورة فيهما لم تنطلق لحد الساعة، وهناك حتى مشاريع وردت في ميزانية سنة 2017 مازالت في طور الإنجاز والتنفيذ ولم يتم الانتهاء منها بسبب

بعض الممارسات البيروقراطية التي يقوم بها المراقبون الماليون على مستوى الولايات، في حين أن بعض هذه المشاريع لا تتعدى مدة إنجازها سنة واحدة، ذلك أن المراقب المالي يتماطل في التأشيرة، وفي الكثير من الأحيان ترفض وتسترجع اعتمادات الدفع بسببه ويصبح صاحب المشروع ليس له سلطة على المشروع، وعادة مايتم تحيين ومراجعة الأسعار لطول مدة هذا المشروع، وصاحب المشروع مقيد بالمادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 17 ـ 11 المؤرخ في 15 يناير 2017، التي تلزم الآمرين بالصرف بالقيام بالالتزامات في حدود الاعتمادات المبلغة لهم حسب القطاع في إطار قوانين المالية.

إن هذا الإجراء غالبا ما يعطل المشاريع واليد العاملة في حالة عدم تخصيص المبالغ الكافية لتسديد المستحقات.

فيما يخص الاعتمادات المالية (CP) يجب مراجعة طريقة تخصيصها وتوزيعها على المشاريع المبرمجة، حيث لاحظنا تخصيص الاعتمادات بنسبة 100 ٪ للمشاريع المسجلة الجديدة، رغم أن هذه المشاريع تحتاج إلى مدة زمنية طويلة تفوق 06 أشهر كإجراءات قانونية لمنحها للمقاولات، في حين لما تدخل السنة الجديدة تأخذ الاعتمادات المتبقية أو كلها إن لم تصرف ولم تخصص اعتمادات للمشاريع المنطلقة في السنة المقبلة، إلا في نهاية السنة، ولا يسمح للاعتمادات التي تسترجع استعمالها إلا بعد ترخيص من وزارة المالية، إلا أن هذا الترخيص غالبا ما يؤجل إلى السنة التالية وهذا مايؤثر سلبا على إنجاز المشاريع في وقتها، كما فيه مشاريع انتهت نهائيا، وسلمت ولم تسلم لها اعتمادات الدفع، ومشاريع مجمدة فيها نسبة من الاعتمادات المالية.

نطلب من سيادة الوزير الأول، وزير المالية، معالجة هذا الأمر لتصبح كل سيادة في مقامها، مكملين لمصالح بعضهم البعض.

السيد الرئيس،

من أجل فعالية أكثر يجب التقليل من الكلام والوعود والاستماع إلى المنتخبين وغيرهم من المختصين، وأصحاب التجربة، لمعالجة المشاكل المطروحة والقضاء على الاختلالات وسد النقائص المسجلة، ذلك أن التشخيص يؤدي بالضرورة إلى علاج جيد وشفاء مضمون بإذن الله تعالى.

لقد تطرقت خلال مناقشة مخطط عمل الحكومة إلى الوضعية الكارثية التي يعرفها المشروع المتوقف للطريق المزدوج، الرابط بين الشلف وتنس، فالأشغال متوقفة والحركة المرورية خانقة به وقد زادته الأحوال الجوية والتساقطات المطرية تدهورا وسوء، حتى العتاد الذي كانت الشركة المنجزة تستعمله بدأت في بيعه، فكيف سينجز هذا المشروع؟!

لذلك نجدد لكم طلبنا بالتكفل بالمشروع الحيوي لما له من نجاعة اقتصادية وأهمية تنموية لسكان ولاية الشلف وتدعيم الميناء وقطاع السياحة في الصيف بهذا الطريق.

السيد الرئيس،

وأود، بالمناسبة، التقدم بالشكر للسيد وزير الأشغال العمومية، على فتح الطريق المزدوج الحمادنة ـ مستغانم، على مسافة 60 كلم وهذا هو أول مشروع تنتهي الأشغال به من المشاريع التي انطلقت سنة 2015، ناهيك عن تحريك المشاريع الأخرى من بينها باتنة، وطريق روكاد الرابع من الخميس إلى البرواقية، وهذا مهم جدا، ونحن الآن في انتظار فتح 52 كلم للطريق السيار في ولاية الطارف.

السيد الرئيس،

هناك بعض المشاريع التابعة لوزارة النقل السكة الحديدية، انطلقت منذ 2008، ولم تنته الأشغال بها، رغم أن مدة إنجازها مقدرة بـ 60 شهرا، هي الآن في 160 شهرا منذ انطلاقها (تلمسان ـ يلل) ومازالت تراوح مكانها وهذا لغياب المتابعة والمراقبة من طرف المشرفين على هذه المشاريع، وهناك مشاريع أخرى متوقفة في كل من الهضاب العليا، الجلفة، غليزان، تيارت وتيسمسيلت حتى بوقزول، ومن الخميس إلى تيسمسيلت، لذلك نطلب التدخل لإسراع إتمامها لما لها من فوائد للمواطنين وعلى الحركة التنموية المحلية وخلق مناصب شغل، فهذه المشاريع، إن كانت تسير بوتيرة جيدة فإنها تشغل حوالي 7000 عامل، ناهيك عند استغلالها فإنها ستستوعب أكبر عدد من اليد العاملة.

أتمنى مخلصا أن يكون لمشروع قانون المالية وغيره من القوانين المردود الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للبلاد والعباد، شكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي طالبي؛ الكلمة للسيد محمد سالمي.

السيد محمد سالمي: شكرا سيدي الرئيس المحترم، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ السلام على الجميع.

هناك نقطة هامة نشير إليها وهي السوق الموازية التي تنهك وتنخر الاقتصاد الوطني أمام مرأى ومسمع الجميع، وهي تتحرك باللاءات الثلاث:

1ـ لا ضريبة؛

2ـ لا فواتير؛

3ـ لامراقبة بنكية.

هذا النوع من الاقتصاد يمثل 45 ٪ من الناتج الإجمالي، ولكم أن تتصوروا حجم الخسائر التي تتكبدها الخزينة العمومية.

طالعتنا الصحف الوطنية وحتى الأجنبية مؤخرا على فضائح بالجملة، تتعلق بحجز 5 سفن جزائرية في أربع دول أوروبية (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا وبلجيكا)، أهمها السفينة التجارية «إمدغاسن» (حمولتها 2000 حاوية) بفرنسا، وإحالتها على القضاء الفرنسي الذي فرض علينا دفع تعويض قدره 23.86 مليون دولار أو الحجز النهائي للسفينة؛ وهو مبلغ يفوق ثمن اقتناء هذه السفينة من كوريا الجنوبية سنة 2019، بمبلغ 18 مليون دولار!!والمتسبب في هذه الفضيحة هو مسؤول جزائري.

ما هي الإجراءات ـ سيدي الوزير الأول ـ المتخذة في هذا الشأن؟

في مجال تحفيز وتشجيع الاستثمار في عمقنا الإفريقي، نلتمس إعادة فتح الخطوط الجوية باتجاه إفريقيا، وكذا فتح بنوك جزائرية في إفريقيا.

ففي كل سنة نقول إن مداخيلنا قليلة ونلجأ إلى تجميد المشاريع وانتهاج سياسة التقشف، مما يؤدي إلى تراكم المشاريع المعطلة، وبالتالي نبقى نراوح مكاننا، وأكثر من ذلك سنورث للأجيال القادمة، مثلما ورثنا نحن ممن سبقنا، تراكمات هائلة من النقائص والثغرات، نتيجة فشل هذه السياسات المنتهجة والمعتمدة بشكل رئيسي على مداخيل المحروقات.. أين هو تنويع الاقتصاد الوطني؟! أين هو الاستثمار خارج المحروقات؟! وأين.. وأين.. وأين..؟!

نقطة أخرى تتعلق بتوقيف الاستيراد، صحيح أننا حققنا انخفاضا في قيمة الاستيراد ولكن في المقابل أصبحنا نعاني ندرة في العديد من المنتوجات الهامة والمطلوبة من قبل المواطنين مثل الدواء، المصانع.. فلم نستورد لا آلة ولا عتادا للأشغال العمومية، وتم توقيف مصانع نفخ العجلات وغير ذلك، هذا التوقيف وهذا التجميد دام أكثر من سنتين، إذن، وجدنا أنفسنا أننا وقعنا في المحظور!! فأين هو الحل، معالي الوزير الأول؟!

مسألة أخرى أريد لفت الانتباه إليها، وهي أننا لا نخصص الأموال أو الاعتمادات الكافية لصيانة المشاريع، مما يجعلها عرضة للتلف والزوال، فلا يمكن وضع الإنارة في الأحياء دون الصيانة، أو التشجير في الطرقات من دون عامل وأدوات للسقاية، فهذا تبذير، معالي الوزير.

بالنسبة للطريق السيار شرق ـ غرب، الذي كلفنا أكثر من 16 مليار دولار، نخصص له 1.5 مليون دج فقط لصيانته!!

وبالمناسبة أتوجه بنداء إلى السيد رئيس الجمهورية، لإنجاز مشروع غرس 1 مليار شجرة بالجنوب، خلال الثلاث سنوات المتبقية من عهدته الرئاسية، وذلك لتلطيف المناخ، وتحقيق فوائد بيئية أخرى عظيمة مع مراعاة طبيعة المنطقة.

وأغتنم هذه السانحة لأنقل تشكرات ساكنة ولاية تندوف، وعرفانهم وامتنانهم لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على القرار التاريخي والشجاع القاضي بإنجاز الطريق الرابط بين الجزائر وموريتانيا، لما له من فوائد على المنطقة والجزائر عامة من الناحية الاقتصادية.

في مجال الصحة، خاصة بالنسبة للأخصائيين الذين يأتون إلى منطقتنا ثم يغادرونها وينفرون منها، بسبب انعدام أدنى شروط الإقامة؛ فهل يعقل أن يتم وضع هؤلاء الأطباء في سكنات غير لائقة، لا تتوفر على أدنى شروط الإقامة، وأكثر من ذلك فهي معزولة وغير آمنة؟!

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

أعطوا تعليماتكم للشركات الوطنية، أعطونا مليوني سنتيم فقط، هذا أفضل من الدعم الذي تعطونه إلى فرق كرة القدم كاتحاد الحراش ومولودية الجزائر وغيرها.

ونطلب تعيين مدير جديد لقطاع الصحة في ولايتنا.

في قطاع الموارد المائية، رغم الاعتمادات المالية المعتبرة المرصودة له، فإنه يشهد تدهورا كبيرا منذ سنوات طويلة بسبب سوء التسيير؛ وأحسن مثال على هذا التدهور، هو انخفاض حصة المواطن من الماء الشروب من 150 لترا في اليوم إلى 150 لترا في الأسبوع للمحظوظين!!

وهناك مشكل آخر، يتعلق بمحطة تصفية المياه المستعملة، حيث أصبحت المياه المستعملة ترمى خارج المحطة ـ دون معالجتها ـ في مصب واد تندوف، الشيء الذي يؤثر سلبا على البيئة والمياه الجوفية وحتى على الساكنة، خاصة في فصل الصيف، فلماذا تنجز مثل هذه المحطة؟

وهناك أمر آخر غريب وملفت للانتباه، يتعلق بصفقات إنجاز الشبكات دون إدراج بند خاص بإعادة الطريق إلى حالتها الأصلية، مما أدى إلى اهتراء الطرقات بالولاية وفوضى بها.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: الكلمة للسيد ناصر بن نبري، فليتفضل مشكورا.

السيد ناصر بن نبري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد؛

سيدي رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيدتان والسادة الوزراء والطاقم المرافق لهم،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بمناسبة مناقشتنا لمشروع قانون المالية لسنة 2022، مساهمتي في هذا النقاش ستتركز حول نقاط محددة:

أولا، الأمن الغذائي:

إن الجزائر أو الجمهورية الجديدة تعمل بشكل واضح من أجل تحقيق المفهوم الشامل والحقيقي للسيادة الوطنية، سياسيا وعسكريا واقتصاديا، ولا يمكن الحديث عن السيادة في ظل عدم تحقيقنا للأمن الغذائي، فهذا المفهوم الذي يكرره السيد رئيس الجمهورية في كل مناسبة. ولتحقيق الأمن الغذائي، الأولوية، كل الأولوية تكون لقطاع الفلاحة، من جهة الزراعة، وضرورة بعث سلسلة الصناعات الغذائية والتحويلية؛ وبطبيعة الحال ما يتبعها من أدوات لوجستية من تخزين وتبريد وتسويق محلي وخارجي.

ولعل ما حققه قطاع الفلاحة خلال الفترة الماضية ببلوغه عتبة الـ 23 مليار دولار من المنتوج المحلي، يبين لنا بأن عقدة الخروج من التبعية لأسواق النفط يمكن حلها، وهذا ما نثمنه ويجب أن نبني عليه.

ثانيا، محور حماية البيئة والتحول الطاقوي:

نحن نعاني كما تعاني كل دول العالم من الآثار السلبية للتغير المناخي وما يلحقه بالبيئة والاقتصاد والإنسان، وهذا يتطلب منا تركيز الجهود من تثمين وتنمية وحماية قطاع الغابات من أجل توفير الغطاء النباتي الذي يتناسب مع المعدل العالمي المتعارف عليه والمقدر بنسبة 25 ٪ من المساحة الكلية للبلاد، إلا أننا لم نتجاوز في الجزائر عتبة الـ 11 ٪ في المنطقة الشمالية فقط وهي مهددة أيضا بالتقلص، ضف إلى ذلك موجة الحرائق التي ضربت رصيدنا الغابي في الفترة الأخيرة.

فالمطلوب منه أولا، إعادة بعث مشروع السد الأخضر، واعتماده كمشروع وطني استراتيجي.

وهنا أكرر الاقتراح الذي رافعت من أجله والمتمثل في إعادة النظر في الهيكل الإداري لقطاع الغابات وتوسيعه بما يتناسب مع دوره المنتظر منه، حيث لا يزال هذا القطاع الحساس مجرد مديرية عامة على مستوى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

ثانيا، كما يجب العمل وبصرامة من أجل الانتقال الطاقوي نحو الطاقات المتجددة والنظيفة، وهنا أثمّن قرار السيد رئيس الجمهورية، باستحداث وزارة لهذا الملف.

المحور الثالث، ويتعلق باستقطاب أموال الاقتصاد الموازي:

هذا الاقتصاد الذي يدرّ أكثر من 60 مليار دولار خارج المنظومة الرسمية، يجب على الحكومة العمل بكل الطرق الممكنة من أجل استقطابه واستيعابه، لم لهذا الإجراء من فائدة على الخزينة العمومية والأمن القومي، من خلال قطع الطريق أمام المنظمات الإجرامية التي تستغل هذا النوع من الاقتصاد لتبييض الأموال.

كما أننا ننتظر من الحكومة المبادرة بتوضيح مقترحها المتمثل في استرجاع الأموال المنهوبة.

المحور الرابع، فيما يتعلق بالاستثمار:

يعيش قطاع الاستثمار الخاص حالة جمود غير مسبوق بسبب الضبابية، فيما يتعلق بالجانب القانوني والتشريعي لهذا المجال، فكثير من المستثمرين متوقفون عن النشاط

بسبب عوائق إدارية تتطلب حلولا قانونية، على غرار تجميد رخص البناء وعدم الحصول على رخص الاستغلال، وعدم الحصول على حصص من المواد الأولية، عدم تجديد عقود الاستغلال، كما أن آلاف ملفات الاستثمار موضوعة على الرفوف، فهذا الوضع يستحق منكم، سيدي الوزير، إجابات ينتظرها الجميع.

المحور الخامس، يتعلق بتحديث منظومتنا القانونية:

لا يمكن التطلع لمؤشرات اقتصادية إيجابية ونحن لازلنا نسيّر بقوانين بعضها يعود للسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، دون الحديث عن صدور قوانين دون نصوصها التطبيقية، فكيف يستقيم الأمر بمثل هذه المنظومة القانونية؟!

فمثلا القانون رقم 08 ـ 15 المؤرخ في 20 يوليو سنة 2008 الذي يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، يتطلب من الحكومة تسهيلات ومرونة في تطبيقه.

ونفس الأمر ينطبق على مسح الأراضي، هذه العملية التي انطلقت منذ فترة إلا أن تطبيقها على أرض الواقع ترك الكثير من المشاكل التي يعاني منها أصحاب الأراضي بسبب أخطاء في المسح أو أخطاء في التسجيل.

كما يعاني الكثير من المواطنين من وضعية الشيوع بسبب صدور المذكرة رقم 4271 المؤرخة في 21 أفريل 2014، المتعلقة بإشهار العقود المتضمنة التنازل عن حقوق عقارية مشاعة في الأراضي الفلاحية، هذه المذكرة فتحت الباب أمام نزاعات لا نهاية لها يعاني منها أصحاب الأراضي.

وفي المحور الأخير، الجماعات المحلية:

لابد من مراجعة قانوني البلدية والولاية، ومسح ديون البلديات من أجل انطلاقة جديدة، ونحن أمام الانتخابات المحلية التي ستجري السبت القادم، إن شاء الله.

وختاما، أطرح انشغالات محلية راجيا الأخذ بها:

ـ ضرورة بعث عمليات ترحيل ساكني القصبة، خاصة في المساكن المهددة بالسقوط، والمصنفة بعلامة حمراء.

ـ رفع التجميد عن مشروع مستشفى خميس الخشنة، وهو المشروع الذي سبق لي أن أشرت إليه في أكثر من مناسبة، وضرورة التكفل بتوفير التغطية الصحية للجهة الشرقية لولاية بومرداس التي تعرف عجزا في الهياكل، ويكفي التذكير هنا أن مستشفى مدينة... (دلس يعود للعهد الاستعماري، بحيث تضاعف عدد سكان المدينة عشرات المرات.

ـ رفع التجميد عن استكمال أشغال الطريق الوطني الساحلي رقم 24، أين توقفت الأشغال ببلدية زموري، والطريق الوطني رقم 68 الرابط بين برج منايل ورأس جنات المتوقف عن الأشغال منذ مدة.

ـ رفع التجميد عن ميناء القوس القديم بدلس، والتفكير في تحويل ميناء دلس الحالي إلى ميناء تجاري، كما كان عليه سابقا، وإعادة ربطه بالسكة الحديدية التي كانت موجودة سابقا، وربطه بازدواجية الطريق رقم 24.

ـ ضرورة الإسراع في إصلاح ازدواجية الطريق الوطني رقم.... الرابط بين دلس والطريق الوطني رقم 12 ببلدية الناصرية وبلدية تادمايت.

ـ نطلب رخصة استثنائية لقاطني الشاليهات من أجل البناء في أماكنهم ودعمهم باستفادة التنمية الريفية وعددهم 500 عائلة، وملفهم على مستوى مصالح وزارة السكن.

ـ إطلاق أشغال إنجاز محطة برية بعاصمة الولاية، فهل يعقل أن ولاية بومرداس دون محطة برية إلى يومنا هذا؟

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله).

السيد الرئيس: شكرا للسيد ناصر بن نبري؛ الكلمة للسيد غازي جابري، فليتفضل مشكورا.

السيد غازي جابري: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تتبعت بإمعان العرض القيم الذي قدمه السيد الوزير الأول، وزير المالية، حول مشروع قانون المالية لسنة 2022، واطلعت على الإجراءات والتدابير المالية التي اتخذتها الحكومة، ولمست فيها النية الصادقة والجهد الكبير في مضمونه.

لكن، سيدي الرئيس، إن الثقة التي غيّبتها الأوضاع التي عاشها الشعب الجزائري، وخاصة في ظل الظروف الصعبة والمتنوعة، في أمس حاجة إلى ظروف استقرارها بشكل نهائي.

السيد الرئيس،

إن البرلمان في العالم هيئة أو مؤسسة تشرّع ولا يجب أن يحوّل إلى هيئة يشرّع لها حتى في أبسط الأمور، وهنا يظهر دور ممثلي الشعب، باعتبارهم الناطقين والمعبرّين باسمه عن انشغالاته كونهم جاؤوا من صلبه.

السيد الرئيس،

مخطط عمل الحكومة لمسنا فيه نوعا من الصدق في معالجة الأوضاع التي يعيشها الوطن بصفة عامة، وعليه يجب الحرص على أن يكون مشروع قانون المالية ترجمة حقيقية صادقة.

إذن، يجب أن يكون مشروع قانون المالية فرصة للحكومة لكي تفي بوعودها، فيما يخص انشغالات المواطنين اليومية وتحسين قدرتهم الشرائية.

السيد الرئيس،

عندما ننظر إلى أوضاع معيشة المواطنين، نجد أن أغلبهم يعيش عيشة ضنكى وهذا أمر لا يخفى على أحد، بالله عليكم، ألا تعلمون أن هناك من يقتات من القمامة؟!

ألا تعلمون أن الآلاف من الشباب يتعاطون أنواعا من المهلوسات والمسكرات، ويغامرون بالهروب عن طريق سفن الحرقة؟!

ألا تعلمون أن خريجي الجامعات، منهم من تجاوز 15 سنة من تاريخ تخرجه، ولم يجد منصبا حتى في إطار الشبكة أو تشغيل الشباب؟!

ألا تعلمون أن نسبة مرتفعة من ذوي الدخل الضعيف لا يستطيعون تسديد ثمن كراء السكن، فكيف تعيش في هذه الأوضاع الصعبة؟!

ألا تعلمون أن نسبة من ذوي الاحتياجات الخاصة حُرمت من المنحة على حساب حصول أوليائهم على راتب الشبكة الاجتماعية؟!

السيد الرئيس،

أعتقد أن مثل هذه الأوضاع الصعبة والتي عمقتها الأوضاع السياسية، الاقتصادية والأمنية والصحية، تحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية فيما تقول وما تبرمج وما تفعل وتقرر لتصل إلى ترسيخ نوع من الثقة.

وفي هذا الصدد، أدعو إلى تبني الدولة سياسة وطنية شاملة لمحاربة الفقر والقضاء عليه من جذوره، بدل سياسات التضامن المناسباتي.

وعليه، يجب الاهتمام بقطاع الفلاحة، الذي يحتل مكانة متميزة في المنظومة الاقتصادية، من خلال تحسين الأمن الغذائي وخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل والحفاظ على الموارد الطبيعية والسعي إلى توفير القواعد الأساسية للاستثمار ومنافذ التصدير، كما أن المقومات الطبيعية والمادية والبشرية التي تتوفر عليها الجزائر جعلت القطاع يساهم بـ 12.4 ٪ من الناتج الداخلي الخام، ويوفر قطاع الفلاحة اليوم 2.6 مليون منصب عمل مباشر وغير مباشر، كما بلغت قيمة الإنتاج الفلاحي الوطني 25 مليار دولار أمريكي، يحدث هذا رغم الأزمة الصحية العالمية، وهذا رقم غير مسبوق في جزائر الاستقلال!

السيد الرئيس،

إن مفهوم السيادة والأمن القومي أصبحا جزءًا لا يتجزأ، فلا يمكن الحديث عن السيادة الوطنية واستقلالية القرار في ظل التبعية الغذائية.

فالأمن الغذائي شرط أساسي لممارسة السيادة الوطنية بكل أبعادها، والجزائر الجديدة بفضل الله، أولا، وبتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، والتفاف الوطنيين المخلصين، بدأت خطواتها الثابتة نحو تحقيق الأمن الغذائي بشكل ملموس.

إن الفضل في تحقيق هذا الإنجاز يعود للنشاط الزراعي الكبير الذي أصبحت تقوم به عدة ولايات، خاصة الجنوبية منها، في إطار الزراعة الصحراوية، حيث وفرت نسبة كبيرة من المنتوج الفلاحي للسوق المحلية وانتقلت إلى التصدير نحو أسواق خارجية، فالجنوب يمثل حقيقة سلة غذاء الجزائر.

وأختم بالشأن المحلي وأستهله بشكر أوجهه للسيد والي ولاية بشار، على الجهود الصادقة التي يبذلها من أجل سكان الولاية، حيث إنه حرك ملف السكن بالولاية الذي عجز عنه ثلاثة ولاة سابقين.

1ـ قطاع الصحة:

في نظام المقاطعات الجديدة، الحرص على تعيين مدراء أكفاء وتفادي تعيين مدراء من أصحاب الولاء والمحسوبية، وهذا ما أكرره دائما:

ـ ولاية بشار لم تحصل على مولد أوكسجين لحد الساعة والجزائر مقبلة على الموجة الرابعة.

ـ التأخر في دخول مستشفى بني ونيف حيز الخدمة،

تعيين مدير على رأس المؤسسة لما يقارب السنة ولحد الساعة لم يتم تقديم الخدمة الطبية بالمؤسسة لأسباب تبقى مجهولة..

ـ توفير سكنات وظيفية خاصة بالأطباء، والعلم على أن تكون هناك مشاريع مركزية تهدف إلى إنشاء أحياء سكانية كاملة خاصة بالأطباء.

ـ التأخر في اتخاذ القرار لاستبدال العيادة المتعددة الخدمات، بشار الجديدة (كرومي محمد والتي هي في حالة مزرية لا تليق بتقديم الخدمات الطبية تماما).

2ـ قطاع التربية:

ـ النقص الفادح في مجال تدريس اللغات ما أدى إلى الاستعانة بسد الفراغ عن طريق التعاقد.

ـ التأخر في الكثير من الابتدائيات في توفير الوجبات الساخنة.

3ـ التعليم العالي:

نستغرب – وبكل أسف – عدم تسجيل أي مسابقة توظيف للأستاذة في الجامعة لأكثر من ثلاث سنوات، مقابل حصيلة صفرية من السكنات الوظيفية، الذين يعاني الكثير منهم ظروفا اجتماعية.

4ـ السكن:

نطالب برفع حصص سكنية، مع العلم أن الولاية لم تستفد لأكثر من 8 سنوات.

شكرا لكم على كرم الإصغاء، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد غازي جابري؛ الكلمة الآن للسيد الطاهر غزيل، فليتفضل مشكورا.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيدتان والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

أنا من هذا المنبر، أشكرك وشكري هذا نابع مما وجدناه عند المواطنين البسطاء، ونسمع هذا لأول مرة من الجزائر العميقة، التي تتطلب منكم الكثير للوصول إليها، ونحن في وسطها نسمع أصواتا تقول: هذا وزير جاء ليعمل وهذا الوزير عمل كذا وكذا..

أول هذه الإنجازات، نظام الصيرفة الإسلامية، الذي وضعته عندما كنت وزيرا للمالية، ولأول مرة منذ استقلال الجزائر، وهو شيء نفخر به.

والإنجاز الثاني وهو ما أنت متجه إليه حاليا، الدعم الموجه، الذي نؤيدك فيه، ونتمنى أن يصل هذا الدعم إلى مستحقيه، لكن، سيدي الوزير، توجد دراسة على مستوى الاتحاد العام للعمال الجزائريين، حاليا، تقول بأن العائلة المتكونة من 5 أفراد يجب أن يكون راتبها 7 ملايين سنتيم، على الأقل، للإكتفاء، أي أن هذه الدراسة حددت مبلغ 7 ملايين سنتيم، على الأقل، حتى تغطي هذه العائلة احتياجاتها، لكن سأنبهك إلى أمر، سيدي الوزير، إذا ما رفع الدعم، حذاري! لأن شهادة معوز ستمنح إلى العمال، أنا أرى حاليا العامل الذي له راتب بمليونين أو ثلاثة ملايين سنتيم ونمنحه هذا الدعم!! لا سيدي.

عند جيراننا في أوروبا الأجر الوطني الأدنى المضمون (SNMG – SMIG) مقدر بـ 22 مليون سنتيم، فيما يبلغ عندنا 2 مليون سنتيم، صحيح يجب أن يذهب الدعم إلى مستحقيه، أما عمالنا فنتمنى أن يحفظ كل واحد منهم كرامته وشخصيته، حتى المجاهدون والشهداء الذين حرروا الجزائر كانوا يأكلون في جفنة واحدة.

إذا كان هذا الدعم سيوجه، فيجب أن يوجه إلى رفع الأجور، ونحن نؤيدك في ذلك...

نقطة أخرى، سيدي الوزير، أنا هنا منذ ثلاث سنوات، وهذه السنة الربعة وفي كل مرة أرافع بشأن هذا الموضوع، ولم أر شيئا، في كل مرة يحضر الوزير هنا ونتكلم معه، حدودنا مع دولة النيجر، أنا لا أفهم لماذا هي مغلقة؟ وأنا على مدى ثلاث سنوات في كل مرة يحضر الوزير الأول هنا نتكلم معه بشأن هذا الموضوع، لكن ليس هناك أي شيء!

نحن نرى أبناءنا يقطعون البحر ويذهبون نحو حتفهم، لماذا لا تفتحون الحدود مع إفريقيا؟ لعل شبابنا يتجه نحوها

ويجد سبلا لعيش أفضل، أنا لا أفهم لماذا..؟! أتمنى منكم أن تجيبني، سيدي الوزير، رحمة بوالديك، سيدي.

مرت ثلاث سنوات وسأبقى أتكلم عن هذا الموضوع عن حدودنا حتى تنتهي الست سنوات.

لنا أمنية أخرى، فبعد تحرر اقتصادنا الوطني، بقيت شركاتنا غير محررة، لماذا لا يكون التوجه إلى إفريقيا بدل توجيه الدعم إلى الشركات العمومية العاجزة التي تشكل عبئا بحد ذاتها؟! لماذا لا توضع سياسة من أجل أن تذهب هذه الشركات إلى إفريقيا؟! هناك شركة وطنية تعمل بإفريقيا قَدمَتْ من أجل شراء دفتر شروط، فلم يجدوا من أين يمكنهم شراؤه! حتى تكرم أحدهم ومنح هذه الشركة مبلغ 500 أورو ليكون باستطاعتهم شراء دفتر الشروط هذا، لماذا؟! أنتم تعرفون نظامنا الاقتصادي كيف يسير...!!

سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

أتمنى منكم أن تزيد هذه الثالثة وتحرر اقتصادنا، لنرى شركاتنا الوطنية في إفريقيا ولا ينحصر نشاطهم في الجزائر فقط!

بالنسبة إلى انشغالات ولايتي، ولاية غرداية، وكذا انشغالات سكان الجنوب:

1ـ التشغيل، والله هناك قوانين هي مجحفة في حق البطالين بالجنوب، أعطيك أمثلة وهي من الواقع، وما سوف أحكيه لك يجب عليك أن تتنبه إليه، قَدمَتْ شركة (Inaform) إلى غرداية، وقد فرحنا بذلك، لأننا نرى شركة جاءت لاستخراج البترول، أي أنها ثروة لبلادنا، لكن، عندما قدمت جلبت معها أكثر من 250 عاملا، لماذا هذا؟! فعلى الأقل وظفوا عشرة عمال من ولايتنا، فردت الشركة بالرفض، وقالوا إفعلوا ما تشاؤون! قدموا شكوى ضدنا، أي الشركة، وبعد تقديم الشكوى وذهاب مفتش العمل إلى المحكمة، تصدر في حق الشركة مجرد غرامة بقيمة 3 ملايين سنتيم، أترون ماذا يعاني شبابنا؟! ولاية غرداية التي كانت في الطريق إلى المحنة لولا سكانها الخيرون ولولا وقوف الدولة إلى جانبنا لأصبح الوضع مغايرا و الآن الحمد لله، فما ينقصنا، هو التنمية في ولاية غرداية، عندما أتكلم عن زلفانة فأنا أقول لك بأنها بلدة سياحية بأتم معنى الكلمة..

السيد الرئيس: شكرا للسيد الطاهر غزيل؛ الكلمة الآن للسيد ضياء الدين بلهبري، فليتفضل مشكورا.

السيد ضياء الدين بلهبري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد وزير الأول، وزير المالية المحترم،

السادة ممثلو الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، أتقدم إلى سيادتكم بجزيل الشكر – السيد الوزير – لإيفادكم وزير الموارد المائية إلى المناطق الحدودية الغربية للوقوف على واقع السقي للأراضي الفلاحية، أنت مشكور، سيدي، على هذه الاستجابة.

ثانيا، وهذا الأهم، لقد تطرقت على مدى تداول 6 رؤساء حكومة إلى موضوع حساس في منطقة حساسة من الوطن، ألا وهي المناطق الحدودية الغربية، حيث قلتها وكررتها منذ زمن أن هذه المنطقة تتعرض لمؤامرة من وراء البحار بأيادي المخزن، وللأسف لم يؤخذ كلامي بمحمل الجد، إلى حين حدث ما حدث في الصائفة الماضية، لتعترف السلطات الجزائرية الرسمية ومؤسسة الجيش، أن هناك مؤامرة صهيونية بأيادي المخزن، وقد تطرقت مع سيادتكم في السنة الماضية إلى هذا بصفتكم وزيرا للمالية، وأكررها اليوم، سيدي، بصفتكم الوزير الأول، حيث ارتكزت هذه المؤامرة الخبيثة على شقين، فأما الشق الأول فهو تخدير أكبر عدد ممكن من شباب المنطقة.

وأما الشق الثاني والأهم، وهو الزج بأكبر عدد ممكن من الشباب في السجن المؤبد، وقد نجحوا، سيدي الوزير، بنسبة 80 ٪، والدليل، هناك قرى بأكملها على الشريط الحدودي الغربي يكاد ينعدم فيها الشباب، وهنا نقول إن لنا كل الثقة في عدالتنا، لكن، وللأسف، فالمؤامرة مخطط لها بإحكام، فبمجرد اكتشاف كيلوغرامات من المخدرات، فيذهب ضحيتها ليس أقل من عشرة شباب ويالياتها كانت مخدرات حقيقية، المصيبة أنها خليط من بقايا أشجار، يضاف إليها قليل من المخدرات وهذا باعتراف أصحاب الاختصاص لتبعث إلى شبابنا ويبلغ عن هذه البضاعة من وراء الحدود، وتبدأ المحاكمات والأحكام بالمؤبد ومخلفاتها من أشباه اليتامى والأرامل.

وهنا نفتح قوسا لمعلوماتكم، سيدي الوزير، أن هناك كلاما عن فتح قنصلية أو قل مكتب أعمال للكيان الصهيوني في مدينة وجدة التي تبعد عن الحدود الجزائرية بـ 13 كلم، وهنا التاريخ يعيد نفسه، فقبل سنة 1990 تم فتح قنصلية إيران في وجدة وبعدها بدأت مصائب العشرية السوداء، دون أن ننسى زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غاتس إلى المغرب لإنشاء مشروع قاعدة عسكرية بمدينة الناظور التي تبعد 20 كلم عن الحدود الغربية، فهذه صورة واضحة لما يحاك ويخطط لهذه المنطقة.

فإلى متى ـ سيدي ـ يبقى الحال على حاله؟

فإذا كان اعتراف من السلطات الرسمية أننا معرضون لمؤامرة خبيثة من المخزن، وجب علينا التصدي لها والتصدي ليس دائما بالحديد والنار، وليست كلها بالطرق الردعية فقط وإنما نحتاج أيضا إلى دراسة معمقة وحلول مستعجلة ندفع من خلالها بعجلة التنمية في الحدود الغربية في الفلاحة والصناعة والسياحة والصيد البحري، نخلق من خلالها ثروة ومناصب عمل.

ومن هنا نناشدك، دولة الوزير الأول، ومن هذا المنبر أخاطب الضمائر بلسان حال شباب المنطقة يقول: (المخزن وراءنا وشبح البطالة والعوز أمامنا).

سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

لننشئ صندوق حدود مفعل بأيادي أمينة قوية لا ترتجف، نصون بها كرامة أكثر من نصف مليون مواطن جزائري .

وفي الأخير، سيدي الوزير،أتمنى ألاّ تكون من المؤملين لأن شبابنا ملّ من الأرقام والإحصائيات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ضياء الدين بلهبري؛ الكلمة للسيدة مختارية شنتوف، فلتتفضل مشكورة.

السيدة مختارية شنتوف: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول، وزير المالية الموقر والوفد المرافق له،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة والوفد المرافق لها،

أسرة الإعلام،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

الملاحظ المهتم والفاحص، فضلا عن أهل الاختصاص، كلهم على يقين بأن تجسيد مشروع قانون المالية لسنة 2022، الموضوع بين أيدينا للنقاش، سيؤتي أكله، وسيساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني، سواء في الشمال أو الهضاب أو الجنوب، كما أن هناك مؤشرات جد محفزة تبشر بانفراج الأزمة ولم لا القضاء على آثارها جذريا.

بالنظر إلى البرنامج الطموح الذي جاء به رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، ينبئنا بأن مستقبل البلاد مضمون، إن شاء الله، باستثناء المادة رقم 187 وخطورة ما جاء فيها بخصوص استحداث جهاز لتوجيه الدعم الاجتماعي دون وجود قاعدة معطيات ودون حوار وطني شامل ولاتنمية اقتصادية، ونحن نخشى كذلك من التبعات الخطيرة لرفع الدعم المفاجئ والتام عن المواد الاستهلاكية، خاصة في الوضع الاقتصادي الراهن، لأن القرار يحتاج إلى التريث في اتخاذه لعدم وجود إحصاء دقيق للفئات المعنية بالاستفادة منه، وخاصة في ظل انتشار الاقتصاد الموازي، هذا بالنسبة للمواطن ذي الدخل الشهري، فما الحال بالنسبة لعديمي الدخل؟

فما هي فلسفة الدولة في توجيه هذا الدعم إلى أصحابه؟

وبما أن الدعم سوف يكون نقدا، كيف ستحدد الأجور التي يبدأ منها دفع هذا الدعم النقدي؟

سيدي الرئيس،

نثمن ما جاء في مشروع قانون المالية لسنة 2022، من تشجيع لخلق مناصب شغل وتخفيض الأعباء وتسهيل العلاقات، ونلح على اتخاذ التدابير الملائمة لتحسين المرفق العمومي وتعزيز التنسيق بين الإدارة والمواطن ومكافحة ظاهرة البيروقراطية وأساليبها التي تعيق الإنجازات وأذكر لك منها مثالا حيا من معسكر، بالضبط من مديرية مسح الأراضي، حيث أوقفَ مشروع ضخم لعدم تمكن صاحب المشروع من تقديم وثيقة القياس، طلبها منذ 16 سنة بسبب البيروقراطية.

سيدي الرئيس،

من الملاحظ أن هناك تحسنا في جل القطاعات الوطنية، والذي ما فتئت مؤشراته الإيجابية تظهر على حياة المواطنين،

إلا أننا نلاحظ، رغم ذلك، أن ولاية معسكر، معظم قطاعاتها لم تلمس هذا التحسن، ولا يزال سكانها يعيشون أشكال الفقر والتهميش والإقصاء، يضاف إلى ذلك نقص المستلزمات الهامة والضرورية للعيش الكريم، ولا تزال تشغل سكان ولاية معسكر، والتزامنا كممثلين عن سكان الولاية إبلاغها إلى السلطات المختصة، قصد التكفل بها، هي انشغالات كنت قد طرحتها أمام الحكومات السابقة لكن لم يتم التكفل بها إلى يومنا هذا، ولازال ساكنة ولاية معسكر عامة وسكان تيغنيف خاصة يعانون نقصا وعدم توفرها وتدهورها إن كانت متوفرة، ألخصها فيما يلي:

سيدي الرئيس،

مدة ست دقائق المخصصة للتدخل لا تكفيني لأذكر كامل الانشغالات الخاصة بمواطني ولاية معسكر، لذا سأكتفي بذكر بعضها وسأقدم الانشغالات مكتوبة كاملة إلى السيد الوزير الأول، وزير المالية، ليأخذها بعين الاعتبار، إذن سأكتفي بذكر واحد أو اثنين من هذه المشاكل، لأنه ليس باستطاعتي ذكرها كلها في ظرف ست دقائق.

يعاني سكان دائرة تيغنيف من صعوبة إيجاد مكان يدفنون فيه موتاهم بكرامة، ومرد هذه الظاهرة أن مقبرة سيدي السنوسي لم تعد تسع دفن أموات آخرين نظرا لامتلائها، بسبب ارتفاع كثافتها السكانية، الأمر الذي يستدعي منا توسعة هذه المقبرة، علما أنها تحاذي مساحة شاسعة هامة، استفادت منها وزارة الثقافة بغرض استغلالها لإنجاز متحف، وهو مشروع لم يتم تجسيده منذ عشرات السنين، فالأولى أن تضم هاته المساحة إلى المقبرة ويتم توسعتها، ويحل مشكل أزمة المقابر نهائيا.

تفتقر مدينة تيغنيف إلى محطة مسافرين.. إلى هنا أتوقف، وكما قلت لكم، سأقدم باقي الانشغالات مكتوبة إلى السيد الوزير الأول، وزير المالية.

إذن، عدم تدخلي على مستوى مجلس الأمة، لا يعني أنني أهملت ولايتي أو نسيتها، لا، إنما الوضع الراهن هو الذي يمنعني من ذلك، لأننا مع دولة مسلمة مجاورة، وأتكلم عن دولة المخزن، تقوم بإنشاء قاعدة عسكرية على الحدود الجزائرية، نحن نطلب أن يتحد مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني والجيش الوطني الشعبي، ويضعوا اليد في اليد، مع الحكومة ومع رئيس الجمهورية الجزائرية، وكما قال الرئيس الراحل هواري بومدين «الله يجعلنا ناكل التراب»! رحمة الله عليه.

الآن لم يبق لنا الوقت للحديث، هناك أهل الاختصاص للتكفل بمشاكل الدولة و انشغالات المواطنين، ولكن لا نأتي اليوم لنزيد..

السيد الرئيس: شكرا للسيدة مختارية شنتوف؛ الكلمة الآن للسيد عياش جبابلية.

السيد عياش جبابلية: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

أستهل مداخلتي بقوله سبحانه وتعالى، بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

سيدي الرئيس، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول، وزير المالية، أيمن بن عبد الرحمان،

السيدتان والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي،

الجمع الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله.

نحن اليوم بصدد مناقشة مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2022، والجزائر تمر بمرحلة حساسة جدا، إذ نثمن ما جاء في مشروع هذا القانون، وأخص بالذكر ما جاء في مجال التربية نثمن مبادرتكم، السيد الوزير، فيما يخص رفع ميزانية التربية بنسبة 15 ٪، ونتمنى أن ترفع في السنوات القادمة إلى 20 ٪، فهو قطاع مهم بالنظر إلى ما يمثله هذا القطاع الذي له علاقة مباشرة بتربية وتكوين الأجيال، ونتمنى مزيدا من الاهتمام بهذا القطاع، دون أن أنسى قطاع العدالة، وقطاع الشؤون الدينية «إنما الأمم الأخلاق ما بقيت، فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا».

سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

فعلا، نثمن مشروع هذا القانون حين أشار إلى توجيه الدعم، نعم، لكن ما هي الآليات التي ستعتمدها حكومتكم في مثل هكذا ظروف التي تمر بها الجزائر؟

في ذات السياق، أتمنى في قادم الزمن أن يجد أصحاب الهمم احتواء لظروفهم القاسية، وأن تمنح لهم الأولوية في مثل هذه المعاملات، خاصة ما تعلق منها بالجانب الاجتماعي.

سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

ملف حساس أيضا، الصيادلة الخواص، يوجد الآلاف من الصيادلة المتخرجين ينتظرون الاعتماد منذ أكثر من 10 سنوات، لكن دون جدوى، نرجو إعادة النظر في تنظيم هذه المهنة وما تقدمه للمجتمع وإنصافهم وإعادة الرخص للتنظيمات.

سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

أيعقل أن صيدليًا بمحل صيدلة بمدخول مليوني دج في الشهر وعشرة صيادلة من دون مدخول؟! أين الخلل؟

ثقتنا كبيرة، سيدي الوزير الأول، وزير المالية، فيما تقدمونه؛ ويجب التأكيد بأن بلادنا سائرة بثبات على الخطة التي رسمتها الدولة في مسار الإصلاحات الضرورية والهادفة والارتقاء بالصالح العام في شتى المجالات، وتحيين الدعامة القانونية، لاسيما في النطاق المالي والاقتصادي، على غرار مشروع قانون المالية لسنة 2022، الذي يجسد مسعى يكفل توفير مجابهة الظرف الاقتصادي والمالي وما عرفه الرهان الاقتصادي من آثار ناجمة عن جائحة كورونا، جاء مشروع هذا القانون بجوانب هامة تصب كلها في خلق ديناميكية ترقى بالاقتصاد الوطني.

معالي الوزير الأول، وزير المالية،

لدي ملاحظات طفيفة، فيما يخص مشروع هذا القانون ومنها:

ـ التحصيل الضريبي، رفع العراقيل التي تجابه دافعي الضرائب من أجل الاستغلال الأمثل للوعاء الضريبي، أي المصالحة الجبائية بما يعود بالإيجاب على المداخيل الضريبية.

ـ أيضا، نثمن استمرار دعم الدولة للفئات الهشة، والحمد لله، نحن نحافظ على الدولة الوطنية ومبادئها المسجلة في بيان أول نوفمبر.

كما عاهدتكم، السيد الوزير الأول، وزير المالية، طرح المشاكل الكبرى لولاية باتنة، وكل محطة من محطات دراسة مشاريع قوانين المالية، دون أن نلمس استجابة لإيجاد حلول لهذه المشاكل المطروحة.

باتنة، بعدما كانت رائدة في العديد من الشُعب الفلاحية، مثل إنتاج الحليب، إنتاج الدواجن والبيض، بحيث إنها كانت تنتج ثلث (3/1) الإنتاج الوطني، أصبح الآن معظم مداجنها خاوية على عروشها بأكثر من 600 مدجنة، ودفعت بالفلاحين إلى عالم البطالة وعدم القدرة على تسديد ديونهم.

كما أن مشكل المياه الشروب ومياه السقي أصبحت هاجسا لساكنة الولاية، بعد فترة الجفاف الذي عاشته المنطقة، وتعطل إنجاز السدود الذي طالما طالبنا بحل هذا المشكل في عدة مناسبات، مثل سد بريش، سد تاغروت عبد الله بعين توتة وطابقارت بنقاوس، ومحيطات السقي لهذه الولاية.

سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

ولا ننسى ربط المناطق الصناعية بالكهرباء والغاز، أملنا كبير، نحن سكان باتنة الأوراس، في برنامج رئيس الجمهورية، من تحقيق وإنجاز هذه المشاريع، ورفع التجميد عن المشاريع الكبرى للولاية.

في الأخير، سيدي الوزير الأول، وزير المالية، كما عهدناك أنت رجل المرحلة، بطاقمكم الحكومي تعول عليك الدولة في الظروف الراهنة، لما تكسبه من مؤهلات تؤهلك لذلك، وفقك الله وسدد خطاك في مهامك المنوطة إليك، تحية خاصة إلى قوات الجيش الوطني الشعبي، والشكر موصول إلى جهاز الشرطة والدرك الوطني والجمارك الجزائرية، لما قدموه في هذه الآونة الأخيرة في محاربة الجريمة، ومحاربة تجار المخدرات والسموم القادمة من الخارج لتحطيم شبابنا، فألف شكر لهم، وأدعو شعبنا العزيز إلى الخروج بقوة يوم 27 نوفمبر 2021، لاختيار الكفاءات التي ستسير شؤونهم في الولايات والبلديات، والانطلاقة الفعلية (لبرنامج الجزائر الجديدة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله).

السيد الرئيس: شكرا للسيد عياش جبابلية؛ السيد امحمد قادوس قدم تدخله كتابيا، مباشرة الكلمة للسيد الحاج عبد القادر ڤرينيك.

السيد الحاج عبد القادر ڤرينيك: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السيدتان والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إذ أتدخل لمناقشة مشروع القانون المعروض أمامنا، لا يمكنني المرور من دون التعريج على البند الذي يخص توجيه الدعم، الذي أصفه بالمشروع القومي لإصلاح الاقتصاد والمالية الوطنية، وفي نفس الوقت أؤيد الحكومة باتخاذ هذا القرار الشجاع الذي كلما تأخر في التنفيذ تعسر تطبيقه.

هذا التوجيه الذي يسمح بديمومة الطابع الاجتماعي للدولة والمستنبطة من نداء أول نوفمبر وبرنامج السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، فلسنا لا نحن ولا أنتم مغيرين ولا مبدلين، فكلما استرجع هذا الدعم من غير مستحقيه سيعود إلى مستحقيه حتما في مجالات أخرى كالصحة والسكن والتعليم.

لكن، سيدي الرئيس، انطلاقا من حسن النية، نقدر أن البعض أخطأ في التقدير، وراح يروج لأفكار مغلوطة وهدامة، تمس استقرار الوطن، فالمسؤولية هنا واجبة وخاصة للسياسيين وحرية التعبير والتفكير مكفولة دستوريا، ولكنها تنأى عن التضليل ونشر الفتنة في أوساط المجتمع، فإننا لانجامل أحدا على حساب الوطن ولكن الحق نقول ننتقد لنبني ونساند لنتقدم جميعا، فالوطن للجميع.

لذا وجب علينا، سيدي الرئيس، تنبيهكم، بأن ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي، الذي يشكل تحديا حقيقيا أمام تحقيق التنمية في الجزائر وخاصة أن عدد المواليد بلغ 1 مليون سنويا، ضمن معدل يتم تسجيله منذ ست سنوات، في مقابل ارتفاع نسبة الشيخوخة بـ 5.9 ٪ ضمن نسبة مرشحة للإرتفاع بشكل متسارع وهو ما سيشكل رافدا إضافيا للدولة في مجال ضمان حماية اجتماعية لهذه الشريحة المجتمعية، وعلى الدولة المحافظة على الحماية الاجتماعية وإزالة الفوارق التنموية وحماية الأطفال، المكرسة دستوريا من خلال مواده، من 63 إلى 73، والرامية إلى تحقيق أهداف التنمية الأممية المستدامة لسنوات 2020 ـ 2030.

إن الآثار السلبية التي يخلفها الانفجار الديمغرافي، الذي يسجل ـ كما سلف وقلت ـ منذ ست سنوات زيادة ملحوظة، بمليون نسمة، يؤرق الدولة في ضمان تغطية اجتماعية ونوعية في مجال توفير خدمات صحية نوعية وتوفير مرافق عمومية في مجالات التربية والتعليم وكل الخدمات الأخرى وخاصة عندما تكون نسبة النمو الديمغرافي أكبر من نسبة النمو الاقتصادي.

لهذا يجب التحكم في هذا النمو لأنه ـ معالي الوزير ـ يمكن أن يكون إيجابيا، هذا زيادة في طاقتنا الشبانية وعلى حساب مساحتنا الجغرافية، فهذا النمو الديمغرافي كلما زاد فإنه يمنحنا شبابا ننمي به الوطن، لكن النمو الديمغرافي غير المدروس يؤثر على الاقتصاد.

إرساء الثقافة الاستهلاكية ـ معالي الوزير ـ وعدم التبذير، هذا فيما يخص الطاقة والتغذية الصحية، نحن نرى بأن هناك تبذيرا كبيرا في الاستهلاك، هذا الاستهلاك الذي يخص المواد الأولية التي تؤرق كاهل الدولة، في جانب الاستيراد، ويكون بالاستهلاك المفرط لمادة القمح اللين، كما يؤكد بعض الأخصائيين أن الاستهلاك المفرط لمادة القمح اللين أو ما يعرف بالخبز الأبيض، يؤدي إلى عدة أمراض مزمنة، بمعنى آخر أننا من جهة نصرف أموالا باهظة من أجل جلب قمح ضار، بطريقة غير مدروسة، وتكون التغذية غير صحية، ثم نأتي في الغد لنحمل أمراضا مزمنة، بمعنى أدق، نجلب المرض بأموالنا، والتكفل الاجتماعي وغيره.

وعليه، يجب أن تكون هناك توأمة في مجال الصحة، وتكون هناك تغذية صحية، مدروسة ومدرجة حتى كمادة تدرس ولم لا في الطور الابتدائي، وذلك من أجل ترسيخ ثقافة التغذية الصحية عند الطفل، منذ الطور الابتدائي، يجب على الطفل أن يعرف أن تناول السكر مضر وكذلك الدسم، هذا ويجب أن نسير من منطلق أن التغذية الصحية هي تغذية اقتصادية.

إسمح لي، سيدي الوزير، أن أمر إلى الشق المحلي، لرفع انشغالات الولاية.

أولا، فيما يخص رخصة استعمال بواقي مبالغ العمليات المحولة لسنتي 2020 ـ 2021، صندوق الهضاب (le SF) في إطار تطوير المناطق الصناعية، 70 مليار ديون و 400 مليار سنتيم فيما يخص كل التوصيلات بالنسبة للمنطقة الصناعية لولاية النعامة، الطريق الاجتنابي لبلدية عين الصفراء، تكملة الطريق الوطني رقم ستة (6)، وأنتم قد رأيتم الحوادث المرورية المميتة فيه، الشطر الثالث الذي

يربط بين بلدية البيوض إلى بوقطب، أي حدود ولاية البيض، التجهيزات العمومية لألف مقعد بيداغوجي، و2000 سرير، للمركز الجامعي «صالحي أحمد» ومستشفى 60 سريرا لبلدية عسلة، تخصيص مبلغ مالي للتحصيل الحضري لبلديات الولاية، لإعطائها الوجه اللائق هناك...

السيد الرئيس: شكرا للسيد الحاج عبد القادر قرينيك؛ الكلمة الآن للسيد وحيد فاضل، فليتفضل مشكورا.

السيد وحيد فاضل: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس الفاضل،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السيدتان والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي في مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2022، جملة من المحاور تسمح بالتكفل بعدة قضايا وطنية، ويتميز مشروع قانون المالية المقترح، بتدابير وإجراءات من شأنها أن تحسن الوضعية الاقتصادية الحالية الصعبة للبلاد، في ظل تقليص الموارد المالية نتيجة تراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وكذلك تداعيات وباء كورونا.

لاشك أن الدولة تسعى بكل عزم على تقليص العجز في الميزانية والحفاظ على احتياطات الصرف والتوازنات الكبرى والعمل بكل عزم على الابتعاد تدريجيا عن التبعية للمحروقات؛ ولهذا الشأن يحتوي مشروع قانون المالية لسنة 2022، سلسلة من الإجراءات التشريعية والجبائية الرامية إلى تعزيز الاستثمار المنتج وتدعيم المداخيل المالية مع الإبقاء على مبدإ التضامن الوطني.

في هذا الإطار، نثمن رفع الدعم على بعض المواد الأساسية، إلا أننا نرجو أن تكون هذه الإجراءات مسبوقة بدراسة معمقة لتطبيقها في أرض الواقع، وهذا للحفاظ على الفئات متوسطة الدخل التي تمثل العمود الفقري للمجتمع والتي نخشى فقدان توازناتها المالية، إذا لم يكن رفع تدريجي لدعم المواد الأساسية ودراسة موضوعية في هذا الشأن.

من جملة التدابير التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المسطرة الرامية إلى التقليص التدريجي لاقتصادنا من التبعية المفرطة للمحروقات، نذكر الإسراع في انطلاق المشاريع المنجمية لخلق ثروة ومناصب شغل دائمة.

كما يجب، حسب رأيي، التركيز على القطاع الفلاحي الذي يعد النشاط الأهم للسماح بانطلاقة اقتصادية خلاقة ومصدرا مهما للعملة الصعبة وقاطرة أمامية للنمو، من خلال دعم قدراته التصديرية وضمان أمن غذائي، لاسيما من خلال استغلال عقلاني لكافة المساحات الصالحة للزراعة، فالدعم الفلاحي يكمن في وضع تحفيزات مكثفة ومتنوعة تسمح للقطاع أن يرتقي إلى خلق مؤسسات تحويلية منتجة بعيدة عن المؤسسات الوهمية التي ترتكز على المضاربة.

قامت أيضا الحكومة بوضع جملة من التدابير التشجيعية لبعث استثمار قوي، إلا أنه يجب خلق هيئات خاصة بالاستثمار مهيأة للعب الدور المنوط بها في ميدان المراقبة والمرافقة لتفادي التلاعبات والتحايل من أجل اقتناء العقار من دون اطلاق مشاريع تنموية حقيقية.

كما يجب إصلاح المنظومة الجبائية والقضاء تدريجيا على السوق الموازي باتخاذ قرارات صارمة وجريئة.

فيما يتعلق بالمؤسسات العمومية الاقتصادية، تقتضي الوضعية المالية الحفاظ على المؤسسات الاستراتيجية وتشجيع المبادرات الفردية للأنشطة الاقتصادية الأخرى لخلق ديناميكية مبنية على الروح التنافسية (l'esprit de compétitivité)، وإصلاح المنظومة البنكية لجعلها تتماشى والمناخ الاقتصادي العصري والتخلص من الأساليب البيروقراطية التي تعرقل كل مبادرة اقتصادية فعالة.

كما يتطلب على السلطات المركزية وضع سياسة لامركزية في اتخاذ القرار، حسب المعطيات المحلية، وإعطاء صلاحيات واسعة للمنتخبين المحليين لجلب الاستثمار.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

أغتنم هذه الفرصة لطرح بعض انشغالات مواطني ولاية سكيكدة، التي أتشرف بتمثيلها:

حيث تتمثل هذه الانشغالات في رفع تجميد مشروع الغاز الطبيعي في المناطق الجبلية الغربية للولاية والتي هي في حاجة ماسة لهذه المادة اعتبارا لبرودة الطقس خلال

موسم الشتاء والتضاريس التي تعرفها هذه المنطقة، نذكّر بأنه تم الانطلاق في المشروع ثم تم تجميده في السنوات الأخيرة.

الانشغال الثاني، يتمثل في تدعيم الولاية بأظرفة مالية معتبرة لتحقيق مشاريع إنجاز طرقات البلدية والمسالك (chemins communaux)، وهذا للسماح بتثبيت المواطنين وتسهيل التنقل من أجل تلبية حاجياتهم اليومية ونشاطهم الفلاحي، هذه الانشغالات تكتسي أهمية بالغة لتحسين ظروف معيشة المواطنين وأولويات يعبرّ عنها المواطنون بإلحاح.

وفقكم الله في سعيكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وحيد فاضل؛ الكلمة الآن للسيد بومدين لطفي شيبان.. غير موجود، غائب.

الكلمة للسيد العيد ماضوي، فليتفضل مشكورا.

السيد العيد ماضوي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السلام عليكم.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

أولا، نثمن ما جاء في مشروع قانون المالية لهذه السنة، خاصة في جانبه المتعلق بالإبقاء على الدعم الاجتماعي وخلق منحة البطالة، إلا أن هذا الإجراء لازال غير كاف لصون كرامة المواطن الضعيف، فكيف لوزير أو نائب أو رجل أعمال له الحق مثله مثل المواطن الضعيف في شراء المواد المدعمة بنفس القيمة في السوق الجزائرية؟! وعليه، نطالب بالإسراع في إعداد قائمة المعوزين وصون كرامتهم.

كما أوجه سؤالا: هل الأسعار الملتهبة اليوم سببها المضاربة أم ارتفاع نسبة التضخم أم تخفيض قيمة الدينار؟ لماذا لا نصارح شعبنا؟ وهل فيه أمل لخفض الأسعار في الأيام المقبلة أم لا؟

أما بالنسبة للتنمية المحلية، الدولة قامت بدراسة لعدة سنوات تتعلق بالتنمية في المناطق الحدودية وإنشاء مناطق حرة، أين وصل تطبيقها؟ فالدولة خسرت أموالا طائلة للدراسة، لكن بقيت دار لقمان على حالها وبقيت المناطق الحدودية تعاني من ضعف التنمية وخلق مناصب الشغل، فلازال الشباب يعاني من البطالة لأن الشركات البترولية الموجودة في هذه المناطق لا توظف إلا القليل عن طريق شركات المناولة، وهذا ما أدى بشبابنا إلى العمل لكسب قوته بطرق أخرى وأدى بهم إلى السجون أو مبحوث عنهم، فأصبحت عائلاتهم تعاني من الأمرين، بفقدان المعيل وتنقلاتهم إلى السجون بالشمال لزيارتهم.

لماذا لحد الآن لم يفتح المركز الحدودي بالدبداب، غدامس وجانت؟ وبالتالي فوتنا الفرصة على سكان هاته المناطق لتنميتها وتوفير مناصب الشغل وحرمان الدولة من مداخيل بالعملة الصعبة وتركنا السوق لدول مجاورة؟ إلى متى يبقى هذا المركز مغلقا؟

في المجال الصحي:

طالبنا عدة مرات وزير الصحة بتوفير أطباء أخصائيين في مناطق الجنوب، بالدبداب، إن أمناس، برج عمر إدريس وإليزي، لكن لم يتم توفير ولا طبيب واحد وطالبنا بفتح مستشفى إن أمناس منذ شهر فيفري لتقريب العلاج من سكان هذه البلديات، لكن لا حياة لمن تنادي! فلا زال المواطن يعاني من التنقل للعلاج لمسافة أكثر من 500 كلم، نفس الشيء بالنسبة لطب النساء.

في المجال الإداري:

فرحنا كثيرا بإنشاء الولاية المنتدبة، الدبداب منذ سنتين، لتقريب الإدارة من المواطن، لكن تفاجأنا أنها مجرد إسم فقط، تصور ومنذ سنتين الولاية المنتدبة والمديريات المنتدبة لم يقوموا بخلق ولو منصب واحد على مستوى الإدارات سواء جامعيين أو عمال مهنيين، كما أنه لم يتغير أي شيء في التنمية!

في مجال الطاقة:

لحد الآن لم يتم تزويد بعض محطات نفطال بسيرغاز بولاية إليزي، كذلك إنشاء محطة الكهرباء بالدبداب بالمازوت، لماذا لم يتم إنجازها بالغاز مع العلم أنها موصولة بغاز المدينة وممكن تزويد المناطق المجاورة بليبيا؟

في المجال التربوي:

بعض سكان الجنوب لايزالون يعانون من ضعف المستوى، وذلك لعدم وجود أساتذة خريجي المدارس العليا للأساتذة (الليسانس)، ما أثر كثيرا في تحسين مستويات التلاميذ.

في الأخير، لدي ملاحظة أدلي بها.. لقد فازت الجزائر

بجائزة أجمل جناح بالمعرض التجاري الإفريقي، وقد تحدثت عنه وكالات الأنباء، كان هذا بجنوب إفريقيا، وفازت زمبابوي بأفضل منصة لممارسة الأعمال، أما الصفقات والدولارات فهي ليست في قاموسنا، لأن الكونغو تتحدث عن صفقات بقيمة 4 ملايير دولار، فما هو حجم الصفقات التي تحصلت عليها الجزائر من الصفقات المقدرة بـ 36 مليار دولار، وهذا وفق ما جاء من البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير؟ وفقكم الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد العيد ماضوي؛ الكلمة للسيد محمد راشدي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد راشدي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين.

في البداية، أود أن أتقدم إلى السيد الوزير الأول، وزير المالية، بالشكر والتشجيع على المجهودات التي يبذلها، وخاصة مالمسناه وما رأينا في زيارته إلى ولاية قسنطينة؛ وفقكم الله، سيدي الوزير والطاقم الحكومي.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السيدتان والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات والسادة الإطارات المرافقون للوزير الأول، وزير المالية،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ها نحن نعكف اليوم على دراسة ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2022، وهذا لما له من أهمية كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الباب، السيد الوزير الأول، وزير المالية، نريد أن نتدخل ببعض الملاحظات التالية:

1ـ ما هي التدابير والإجراءات المتخذة من أجل رفع العراقيل وتذليل الصعوبات التي يواجهها الاستثمار؟

2ـ متى يتم رفع التجميد عن مشاريع التجهيز الكبرى، ولاسيما منها ذات البعد التنموي والاقتصادي.

3ـ أين هو دور السلك الدبلوماسي في ترقية الاقتصاد الوطني ورصد الأسواق الخارجية؟

4ـ ما هي البدائل التي ستعتمد عليها الحكومة لتغطية العجز الموجود في الميزانية؟

5ـ أين وصل مشروع الشباك الواحد الذي يعول عليه في القضاء على البيروقراطية التي يعاني منها المستثمر؟

6ـ نؤكد ونوصي بإيجاد صيغة فعالة لتوجيه الدعم إلى مستحقيه.

7ـ نطالب بإدماج أصحاب عقود ما قبل التشغيل وتحسين أوضاعهم الاجتماعية.

8ـ يجب التكفل بأصحاب الشبكة الاجتماعية.

9ـ نطالب بتمديد سن الفئة العمرية التي لها الحق في الحصول على منحة البطالة إلى سن 60 سنة، من غير المعقول، سيدي الوزير، أننا نأخذ من سن 20 إلى 40 سنة، أي أننا نود إدماج الفئة العمرية من 40 إلى 60 سنة في هذا البند.

10ـ ما هي الاستراتيجية التي وضعتها الدولة للحد من استيراد الحبوب التي تكلف الدولة أموالا باهظة؟

هناك انشغالات، سيدي الوزير الأول، وزير المالية، أود طرحها وهي:

السيد وزير الأشغال العمومية،

ـ هناك الطريق الرابط بين قسنطينة وأم البواقي، وبالضبط ببلدية أولاد رحمون، الطريق مزدوج بين الولايتين وبقيت حوالي 10 كلم أو أقل، لماذا لم تنجز هذه الكيلومترات المتبقية؟

السيد وزير الصناعة،

ـ المنطقة الصناعية بدائرة عين عبيد، تسير بوتيرة بطيئة جدا، نود الإسراع بها لتمتص البطالة.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية، والتهيئة العمرانية،

ـ إلى متى والولاية المنتدبة (علي منجلي) من دون قانون أساسي (statut) حتى تستقل عن بلدية الخروب التي تعاني من هذه الولاية المنتدبة؟

ـ أيضا نريد، السيد وزير الداخلية، في التقسيم الإداري الجديد رفع دائرة عين عبيد إلى مصف الولايات وهذا لموقعها الجغرافي ومكانتها بين 4 ولايات... (موقعها التجاري...إلخ.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

ـ أعتقد أن المستشفى الذي كنا نطالب به بدائرة عين

عبيد، جئنا لكم باقتراح، هناك دار للثقافة لم تكتمل بعد ونسبة الإنجاز بها حوالي 80 ٪، نريد تحويلها إلى مستشفى بـ 100 سرير، ولهذا نريد منكم إيفاد لجنة للتأكد من ذلك.

أيضا بنفس الدائرة، تم بناء حصة بـ 4000 سكن اجتماعي وهي جاهزة للتوزيع، حيث كانت حصة الدائرة بحوالي 900 مواطن، نريد رفعها إلى 1500 مواطن حتى تستطيع تلبية طلبات المواطنين.

وفي الأخير، أعاننا الله وإياكم على ما فيه خير البلاد والعباد).

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد راشدي؛ الكلمة الآن لأخر متدخل، للسيد نور الدين بالأطرش.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي الرئيس.

السلام عليكم جميعا، كل باسمه وجميل اسمه.

قبل أن أخوض في مداخلتي هذه، السيد الوزير الأول، وزير المالية، السادة الحضور، أردت أن أستحضر نموذجا للنجاح، فرسالته ليست مجرد نتائج، بل أصبح يصنع حدثا ونموذجا يحتذى به، جمال بلماضي، الذي صنع، فعلا، نموذجا للنجاح في الجزائر، رغم تلك الحملات المسعورة، التي أصبحت تطاله والحملات التي أصبحت كل يوم تطال نجاح هذا الرجل، إبن مدينة تادلس وإبن ولاية مستغانم، وإبن الجزائر، فمن أجل رفع معنوياته ومن أجل دعمه، أقول له من هذا المنبر بأننا كلنا معك ومهما تكن النتائج مستقبلا، مهما تكن النتائج مستقبلا، نحن معك في السراء والضراء، ونحن مع كل محاربي الصحراء، وأتمنى ومن هذا المنبر من السيد رئيس الجمهورية، أن يسديه وسام استحقاق، كرسالة لمن يريد النجاح ولمن يرفع راية الجزائر عاليا.

دعوني أقول فيما يخص مشروع قانون المالية: ذات مرة، كنت في هذا المنبر، تداولت على لساني مع أحد إطارات الجزائر في مشروع مهم، حين قلت له، حين يغادرك الناس، ويعزف عنك الكثيرون سوف تجد بجانبك محاميًا يدافع عنك، أنصفني الزمن وسينصفني مستقبلا، ومن هنا أقول، السيد الوزير، ولو أن مشروع هذا القانون، تم التصويت عليه، لكن دعوني أمرر لكم رسالة كرجل اختصاص فيما يخص الضريبة التي فرضت على المهن الحرة ومهنة المحامي بـ 35 ٪، تصور معي، السيد الوزير الأول، ولو كنت ربما مجانبا للصواب، تصوروا معي أن الضريبة التي فرضت على المحامي، نذهب إلى المساعدة القضائية، 10 آلاف دينار، وبعض المحامين، لايكونون في درجة متساوية حتى، سيدي الوزير الأول، وزير المالية، يعني أن المحامي الموجود في الجزائر العاصمة ليس هو المحامي الموجود في الصحراء في الجنوب الجزائري أو في مناطق معزولة، بعض المحامين، السيد الوزير الأول، أيتها السيدات أيها السادة، لو لم تكن له مساعدة قضائية، فإنه لن يجد مصدرا آخر من غير هذه المساعدة القضائية، وبالتالي الضريبة التي فرضت عليه ربما أثقلت كاهله، ونتمنى أن تستدرك، سيدي الوزير الأول، وزير المالية، في قادم الزمن.

دعوني أعرج على أمر آخر، السيد الوزير الأول، وزير المالية،

أيتها السيدات أيها السادة،

خلال مسيرتي أو عهدتي هذه، نقلت عدة انشغالات لمواطنين في ربوع الجزائر، وتكلمت فيها عن عدة قطاعات، متنوعة، أنا لا أعتبر هذا مجدا، فالمجد لا يكون على حساب الوطن، المجد هو أن ننهض بالوطن، ويسع أبناءه جميعا ويوظف كل طاقاتهم، لكن أردت فقط ـ السيد الوزير الأول، وزير المالية، أن أعرج عليكم بمشكل مهم جدا، مشكل عويص، أتمنى أن يجد حلا لديكم، وهو مشكل العقار، قلت من هذا المنبر ومن غيره، السيد الوزير الأول، وزير المالية، أيتها السيدات، أيها السادة، كيف لوطن فسيح مثل الجزائر، أين تكدسنا كلنا في الشمال، وتركنا الجزائر الواسعة وراء ظهورنا، مساحتها مليونان وثلاثمائة وواحد وثمانون ألفا وسبعمائة وواحد وأربعون كلم²، يجد مشكلا للعقار؟! فالسلطات التنفيذية لما يطلب منها التعجيل بالتنمية، تصطدم بنص دستوري، هو أن هذه الأراضي فلاحية وهذا مشكل عويص، ثم نأتي ونحاسب المسؤولين التنفيذيين على عدم التنمية، فمشكل العقار ـ سيدي الوزير الأول، وزير المالية ـ لابد أن نجد حلا له، لابد.. هناك الآن مرافق عمومية لم تجسد إلى حد الآن، مرافق عمومية مهمة مثل مرافق التربية لم تتجسد، هناك بعض المشاريع التي أنجزت ولم تجد وثائقها الرسمية، لأن هذه الأراضي فلاحية ومثل هكذا كثير، وبالتالي، سيدي الوزير الأول، وزير المالية، بالنسبة لعجلة التنمية، يجب أن نجد حلا لهاته

المعيقات ونحاصرها ونجتثها من الجذور مايجعلني أتفاءل، السيد الوزير الأول، وزير المالية، السيدات والسادة، حتى لا أكون جاحدا، أن موارد بلدي لم تستنفد بعد ولم تستهلك بعد ومازال هناك رجال صالحون في هذا الوطن، حتى لا أكون جاحدا، يعني أنني أتوسم فيكم خيرا، ليس مجاملة منّي، وأنا الذي قلتها من غير هذا المنبر، أتوسم فيكم خيرا، لأنكم من أهل الاختصاص، والسيد رئيس الجمهورية، أصاب فيما ذهب إليه عند تعيينكم وتقليدكم لهذا المنصب.

ولكن دائما أتكلم وأقول بأن هذا الشعب أو هذا المواطن الذي تدنت ربما قدرته الشرائية ـ ربما ـ في ظروف أمليت عليه، ربما بسبب غلاء...

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش، الآن وصلنا إلى تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية والكلمة للسيد علي جرباع، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، فليتفضل مشكورا.

السيد علي جرباع (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي): شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد الفاضل،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السيدتان والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة إطارات الدولة،

أسرة الإعلام الهادف،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تأتي دراستنا ومناقشتنا لمشروع قانون المالية لسنة 2022، تزامنا مع الذكرى 67 لاندلاع الثورة التحريرية المباركة المجيدة، الخالدة والغالية علينا جميعا؛ ثورة زلزلت عرش فرنسا داخل الجزائر وخارجها، ثورة من أجل السيادة الوطنية والاستقلال والعيش الكريم والعدالة الاجتماعية، ثورة صنعت مجد الشعب الجزائري ولا تزال سيرا على خطى الأجداد في بناء الجزائر الجديدة، فرحم الله شهداءنا الأبرار وحفظ مجاهدينا الأخيار وجعلهم تاجا على رؤوسنا.

السيد الرئيس،

لم تمض سنتان بعد، منذ أن كانت مقومات الدولة على حافة الانهيار الوشيك، وها هي الجزائر اليوم القوية بشعبها وجيشها، المعتدة بمؤسساتها الدستورية، تخرج أصلب عودا وأشد تماسكا وأمنع جانبا، بفضل اللحمة الوطنية المذهلة التي تجلت بين الشعب وجيشه، هذا الجيش الذي هو من صلب الشعب، بذرة الجزائر، درع الأمة، وحامي الوطن، فخدمته للجزائر فخر تتوارثه الأجيال من الأصل إلى السليل، فتحية تقدير وعرفان لهذا الجيش العظيم، تلك القوة التي بدأت ملامحها تظهر على أرض الواقع، من خلال قوة الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير، بحق وجدارة، أصبح يملك مقومات القوة وفق التقارير الدولية، في عالم لا يؤمن بالضعفاء.

السيد الرئيس،

إننا اليوم أمام محطة مفصلية من الناحية السياسية، إنها محطة الانتخابات المحلية البلدية والولائية ليوم 27 نوفمبر، وبالتالي، الإطار المؤسساتي يكتمل، فهي تتمة للمسار الذي أطلقه السيد رئيس الجمهورية، والتزم به ضمن تعهداته لبناء الجزائر الجديدة، التي ستكون لا محالة دولة المؤسسات، دولة الحق والقانون والعدل، الذي حلم به شهداؤنا الأبرار، ويحلم بها المواطن الجزائري اليوم لأجل جزائر قوية بمقوماتها، هذا المسار الذي انخرطت فيه عائلتنا السياسية في التجمع الوطني الديمقراطي بكل قناعة وإيمان، باعتباره لبنة من لبنات المسار الدستوري، إنه الطريق الصحيح لبناء الجزائر التي نسعى لتشييدها جميعا، بشعار حزبي، الحوكمة المحلية لتغيير فعال، ولكون إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، فمن هذا الصرح، ومن على هذا المنبر، ندعو الشعب الجزائري الأبي بكل أطيافه إلى التوجه يوم 27 نوفمبر بقوة وبكثافة إلى صناديق الاقتراع لاختيار ممثليه الحقيقيين، بحرية ونزاهة وشفافية تامة، فهي فرصة لا يجب تضييعها، فالمشاركة وبقوة ستمكن من سد الطريق أمام المتربصين الذين يحاولون إدخال الجزائر في أنفاق مظلمة، فالمشاركة القوية معناها قطع الطريق أمام كل الفاشلين، هي فرصتكم أيها الشباب، في تسيير الشأن العام، هي فرصة لإحداث التغيير المنشود وبناء المؤسسات الشرعية، في إطار الديمقراطية التشاركية وجعل البلدية مؤسسة اقتصادية واجتماعية، هي إذن فرصة لبناء جزائر

جديدة واستكمال البناء المؤسساتي، فواجب الوطنية والأخلاق يملي علينا جميعا ألا نضيع هذه الفرصة، هي فرصتكم أيها الشباب، فكونوا في الموعد.

فكان خيارنا في التجمع الوطني الديمقراطي هو المشاركة في العملية السياسية عبر مختلف محطاتها، بداية من الانتخابات الرئاسية، ثم الاستفتاء على الدستور إلى الانتخابات التشريعية، واليوم الانتخابات المحلية، وهو خيار مبني على أساس أن الشعب هو مصدر السيادة، وأنه وحده من يمنح الشرعية والمصداقية لممثليه.

فإجراء الانتخابات المحلية هو تأكيد للإرادة القوية والثابتة للقاضي الأول في البلاد على حماية حرية الاختيار السيد للشعب ومحاربة كل أشكال سطوة المال وتسلل النفوذ للتأثير في نزاهة ومصداقية العملية الانتخابية.

قلت، منذ سنتين، كانت الدولة على حافة الانهيار وترافق ذلك وتزامن أيضا مع الأزمة الصحية، فكانت لتأثيراتها والتراجع المتزامن لإنتاج وأسعار النفط انعكاسات سلبية على الاقتصاد الجزائري، مما أدى إلى انكماش في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، إضافة إلى ذلك التدابير الصحية المتخذة لوقف انتشار هذه الجائحة، للحد من تأثيرها على الاقتصاد الوطني، كتأجيل دفع الضرائب، زيادة الإنفاق على الصحة، صرف إعانات البطالة والتحويلات الفورية للأسر ذات الدخل الضعيف، تخفيضات في معدل الفائدة التوجيهي للبنك المركزي ونسبة الاحتياطات الإجبارية وتخفيف القواعد الاحترازية وغيرها، كلها إجراءات جريئة، نابعة من الإرادة الصادقة للسيد رئيس الجمهورية، سمحت بحماية الاقتصاد الوطني، إذن، الاقتصاد الوطني أثبت صلابته وفق التقرير الذي أعده البنك الدولي حول الاقتصاد الجزائري؛ وعليه، استطاعت بلادنا الخروج من الأزمة في ظل جائحة كورونا، بفضل الإصلاحات التي شرع فيها السيد الرئيس وبدأت نتائجها تظهر في الميدان.

سنتان فقط كانتا كافيتين لنرى رأي العين ملامح الجزائر بحقيقة حجمها وثقلها وقوتها، من خلال حضورها الإقليمي والدولي، وعلو صوتها الذي غاب أو غيّب عن أمهات القضايا ذات العلاقة المباشرة بمحيطنا وعمقنا الاستراتيجي، بفعل النشاط الاستباقي والمتعدد الأشكال لدبلوماسيتنا المرتكزة على ثلاثية السيادة والأمن والتنمية.

إن انتهاج مبدإ الفعل وتفضيل الفعالية على السجال والمعارك الكلامية الفارغة بفضل هذا وذاك، عادت الجزائر إلى شغل حيزها الإقليمي والدولي، إن التفاف الجميع حول مؤسسات الدولة والوقوف في وجه المخططات الدنيئة وخطابات المشككين، وتقوية وتعزيز وتمتين الجبهة الداخلية، حتما تكون سدا منيعا تتساقط عند أعتابه مكائد المتربصين من الداخل والخارج، ومواجهة كل التحديات والرهانات، كل ذلك للحفاظ على استقرار وأمن البلد.

السيد الرئيس،

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2022، في سياق خاص، بالنظر إلى البناء المؤسساتي وخطوات الإصلاح التي تضمنها البرنامج الرئاسي، والتي كانت إحداها يوم أمس، عند مباشرة أعضاء المحكمة الدستورية لمهامهم، فبهذه المناسبة، ومن هذا المقام أتقدم بالتهاني والتبريكات إلى كل أعضائها وعلى رأسهم رئيس المحكمة الدستورية، السيد عمر بلحاج، متمنيا لهم النجاح والتوفيق.

وفي ظل الظروف الاقتصادية التي تشهدها البلاد، ومن خلال اطلاعنا على مشروع قانون المالية لسنة 2022، نستطيع القول إن الأحكام التي نص عليها تندرج في إطار تحقيق أهداف مخطط عمل الحكومة المصادق عليه من قبل البرلمان بغرفتيه.

إن مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2022، تمنحنا الفرصة لتناول الشأن الاقتصادي للبلاد بشكل أوسع مما ترسمه ملامح الميزانية المقترحة في هذا المشروع، فالنقاش يقودنا للحديث عن خطة الإنعاش الاقتصادي 2020 ـ 2024، التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية، والتي اتسمت السنة الأولى منها بوضع القواعد الأساسية لبناء المقاربة الجديدة من رقمنة القطاعات العمومية وعصرنة الإطار القانوني للاستثمار والمنافسة وتقليص القيود على الاستثمارات الأجنبية المباشرة كإلغاء قاعدة 51 / 49 خارج المحروقات وما إشادة صندوق النقد الدولي، في إطار المادة الرابعة من نظامه الأساسي إلا دليل على جدية السلطات العليا في البلد في هذا المجال.

إن إعطاء الدفع القوي لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وناشئة، باعتبارها قاطرة النموذج الاقتصادي الجديد وإنشاء صندوق وطني خاص يتكفل بتمويلها، يتميز بالمرونة وتحمل المخاطر وحمايتها ومرافقتها.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2022 المعروض أمامنا اليوم

أنهى سنوات التقشف المتواصلة منذ سنة 2018، ويمكن وصفه بأنه مشروع قانون يحمل معالم ميزانية واعدة، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد وتوسيع الوعاء الضريبي والتحكم في النفقات لتحسين الاستدامة المالية، وبزيادة قدرها 12 مليار دولار عن سنة 2021.

إذن، أضحى الخروج من التبعية لاقتصاد المحروقات أكثر من ضرورة ملحة، فمحركات النمو الجديدة، تتمثل في التنمية الصناعية، من خلال تثمين الموارد الطبيعية ومراعاة الآثار البيئية، وفق منطق التنمية المستدامة والمقاولاتية والاستثمارات الأجنبية وكذا تحسين مناخ الاستثمار ورفع التجريم عن فعل التسيير وعدم التمييز بين القطاع العام والخاص وترقية أدوات التمويل الجديدة ورقمنة كافة القطاعات، كما تم ذكره سابقا، من أجل ماذا؟! من أجل حوكمة اقتصادية جديدة، وشفافية أكبر، إلا أن العامل الأساسي الذي يجب توفيره خلال هاته المرحلة هو زرع المزيد من الثقة في الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

إن التدابير والقرارات الجريئة، المتخذة من قبل السيد رئيس الجمهورية، في المجال التجاري والصناعي، جاءت لتقضي على المؤشرات السلبية المستنزفة للاقتصاد الوطني، فهاته القرارات مكّنت الجزائر من تسجيل زيادة في قيمة الصادرات.

إذن، ما حققته التجارة الخارجية الجزائرية يعد طفرة نوعية ملفتة، حيث تجاوزت قيمة الصادرات 4 مليارات دولار، وهي قريبة جدا من الهدف الذي شدد عليه رئيس الجمهورية، وأدرجه ضمن أولويات الإنعاش الاقتصادي، حيث جعل بلوغ مستوى 5 ملايير دولار من الصادرات خارج المحروقات بنهاية سنة 2021 من أولويات للحكومة، وهو رقم قابل للتحقيق، خاصة وأن السنة لم تنقض بعد، لبلوغ التوازن المنشود في الميزان التجاري؛ وفي هذا الصدد، فإننا في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، نسجل دعمنا الكامل لهاته الإجراءات والتدابير.

إذن، الجزائر تتجه نحو كسر عقدة الصادرات خارج المحروقات، وكذا التخلص من عقدة الريع البترولي الذي لازمنا منذ أكثر من نصف قرن، هذا يعكس إرادة سياسية قوية، دافعة نحو تحقيق الهدف، ابتداء من حرص السيد الرئيس شخصيا، كما يمكن إيعازها للعمل الدؤوب الذي تؤديه الحكومة، برئاسة السيد الوزير الأول، وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان، المشهود له بالكفاءة والخبرة والجدية والتفاني والإخلاص، وهذا من دون مجاملة.

إذن، من خلال هذا العرض الوجيز، نستخلص أن الأهداف الأولية لمخطط عمل الحكومة تجسد فعليا في ميزانية الدولة لسنة 2022، بحمله جملة من القرارات الجديدة، منها: تخفيض الضريبة على الدخل الذي يمس كل شرائح المجتمع العاملة التي تتلقى الأجور، وإعفاء أصحاب الدخل الضعيف الذين يتلقون أجورا أقل من 30 ألف دينار جزائري، والجديد هو التأكيد على الاهتمام بضمان القدرة الشرائية المؤكدة في هذا المشروع وتحسينها، من خلال الحجم الهائل للتحويلات الاجتماعية المسخرة، المؤكدة في هذا المشروع، كلها تؤكد على الطابع الاجتماعي للدولة.

إن اللجوء إلى التخلي عن الدعم المعلن والتوجه نحو الدعم الموجه، بتخصيص مبالغ مالية، في إطار إجراءات ستحدد لاحقا، كل ذلك من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، هذا يعكس إرادة سياسية قوية دافعة لذلك.

السيد الرئيس،

في الأخير، من خلال هذا العرض الوجيز، فإننا في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، نثمن ونؤيد وندعم كل ما جاء به مشروع قانون المالية لسنة 2022، من منطلق قناعات، لأن المصالح العليا للدولة وللشعب، تتطلب ذلك أيضا.

السيد الرئيس،

بودي في الأخير، إن سمحتم، أن أعرج على موضوع بدأ يثار مؤخرا، في خضم الورشة العاملة على إعداد مشروع قانوني البلدية والولاية، إنه موضوع التنمية المحلية، فالتنمية المحلية هي العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية للارتقاء بمستويات الجماعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وحضاريا، ولتحقيق التنمية المحلية تحتاج الجماعات المحلية تمويلا محليا ذاتيا، بقدر كاف، لتحقيقها وإنجاحها، فالتمويل المحلي ـ سيدي الرئيس ـ على مستوى الجماعات المحلية، يعد أساسيا وضروريا، حيث إنه كلما زاد التمويل المحلي زاد اهتمام الإدارة المحلية بتبني مشاريع تنموية في مختلف المجالات بهدف رفع المستوى المعيشي

للمواطن، فذاتية المورد ومحليته وسهولته ومرونته وكفايته واتساعه، كلها شروط وعوامل لنجاح التمويل المحلي.

وعليه، يجب أن تمنح للجماعات المحلية، في إطار الدستور، وكذا في إطار أحكام قانوني البلدية والولاية، اللذين سيريان النور قريبا، حرية أكبر لتقوم بمهامها القانونية، لترقية المستوى المعيشي لساكنتها، وذلك بالحصول عى نسبة أكبر من الضرائب المحلية؛ وعليه، يجب إعادة النظر في النظام الجبائي وجعله يتماشى مع تطورات اختصاصاتها، بالإضافة إلى تحويل طبيعة إعانة الإدارة المركزية من تخصيصية إلى إجمالية، مع فرض رقابة صارمة، وأن يتم تقديمها في الوقت المناسب لتحقيق الغاية والغرض منها وهي التنمية المحلية، إضافة إلى تكوين وتأطير الجانب البشري، الذي يتكفل بوضع هذه المشاريع التنموية حسب حاجة المنطقة.

السيد الرئيس،

معالي الوزير الأول، وزير المالية،

في الأخير، نلتمس منكم الإسراع في الإفراج عن مشروع قانون الاستثمار، الذي نتمنى أن يحدث طفرة نوعية من شأنها النهوض بالاقتصاد الوطني.

عاشت الجزائر حرة مستقلة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد علي جرباع، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي؛ الكلمة الآن للسيد ساعد عروس، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، فليتفضل مشكورا.

السيد ساعد عروس (رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي): بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السادة الوزراء كل واحد باسمه ومقامه،

أساتذتي أعضاء مجلس الأمة،

رئيس وأعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية،

إطارات وموظفو مجلس الأمة،

أسرة الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة،

مرافقو القطاعات الوزارية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

نناقش اليوم مشروع قانون المالية لسنة 2022، والذي يُعَدُّ لَبنة أخرى في البناء العظيم الذي بدأته الجزائر مع العهدة الرئاسية للسيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لإقامة جزائر جديدة قوية، تُرْسَى فيها المؤسسات الوطنية وتُدَعّمُ الترسانة التشريعية بقوانين صارمة وحكيمة، ترافق تَسْيِير هذه المرحلة الهامة من تاريخ الجزائر.

السيد الرئيس،

أرحب باسمي وباسم أعضاء المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، بحكومتنا الموقرة، نُحيِّ جُهُودَها، واجتهاداتها المُستَمَدّة من برنامج السيد رئيس الجمهورية، الرامية إلى إرساء معالم التنمية والتقدم و الرفاهية والأمن والاستقرار، سياسيا، واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وأمنيا وبمساعيها النبيلة، من أجل الاستجابة لطموحات وانشغالات المُواطنين وتحقيق حياة كريمة تليق بأبنائنا وبمقدرات أرضنا المباركة وبتاريخنا المجيد الزاخر بالمكاسب والإنجازات والمَلحَماتْ التي صنعها أبطال لم يرضوا لهذا البلد غير العزة و السيادة و الرخاء.

نحن اليوم نتوجه بنفس الصدق والعزيمة والثبات نحو نفس الهدف مع اختلاف الظرف نعتمد على وحدة الشعب والتفافه حول قيادته من أجل الإصلاح، ليس لغرض تجديد صوري سطحي، بل تغيير جذري عميق، تُبنَى على أساسه جزائر جديدة قوية ومزدهرة بسواعد أبنائها المخلصين وبقيادتها السياسية وجيشها الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني.

هذا الجيش الجامع بين الاحترافية والشعبية، نُحيي قيادته وجنوده ونعتز بمآثره الممتدة عبر التاريخ وإنجازاته الوطنية التي هي في الأساس امتداد لإنجازات و شجاعة ووطنية سلفه المحرر للجزائر من براثن الاستعمار، وهو الآن ضامن لأبدية هذا التحرير، فلا غرابة أن تستهدفه أبواق ولوبيات وَجِهَات ذات توجه فكري وسياسي وعسكري استعماري خبيث، يتغذى على النهب والاحتلال والعنصرية.

السيد الرئيس،

إننا نتطلعُ إلى استثمار تواجدي إيجابي، وهذه المُحصلَة المُشَرّفة من المكاسب على صعيد علاقات الصدَاقة والأخوة التي تتسم بها العلاقات الدولية للجزائر، وذلك

من خلال تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية وإدراجها في العمل الدبلوماسي لممثلينا في الخارج، من أجل استقطاب مجالات التعاون والاستثمار والشراكة وتحفيز التجارة والترويج للمصالح الاقتصادية لبلادنا. وفي بعثاتنا كفاءات وطنية قادرة على ممارسة هذا الدور الاستراتيجي الهام وإدراج الرهانات الاقتصادية كأولوية، إلى جانب الأولويات التقليدية للدبلوماسية الاقتصادية. أفق جديد يناسب التصور الجديد للسياسة الخارجية في الجزائر الجديدة في سلسلة الإصلاح والبناء التي تضمنها برنامج السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، تشمل هبَّة اقتصادية مماثلة، تهدف إلى إقامة اقتصاد وطني قوي، يعتمد على مصادر متنوعة للتخلص من التبعية النفطية التقليدية، يقوم على الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي وخلق مناصب الشغل. فمن واجبنا تثمين الجهود الجبارة التي تقوم بها الحكومة، وفقا لتعليمات رئيس الجمهورية، في ظرف عالمي جدّ خطير بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد.

السيد الرئيس،

أود التنويه بالجهد الواضح في بنود هذا المشروع لخلق نسيج اقتصادي منتج وتجاوز الصعوبات دون إرهاق المواطن، توزعت نفقاته بين التسيير والتجهيز ودعم الاستثمار والمنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية والفلاحة والتربية والتكوين والمخططات البلدية للتنمية ودعم النشاطات الاقتصادية،كما أثمن الإجراءات التي جاء بها المشروع، لاسيما منها المتعلقة بتشجيع الاستثمار لفائدة الشباب المقاول، من خلال أنظمة لدعم التشغيل، مع إعفاءات ضريبية مغرية ومحفزة على العمل و الإبداع.

وفي هذا السياق، ندعو الحكومة إلى خلق آليات جديدة تُحفّز المؤسسات الناشئة والمتوسطة للتخلص من تبعات الاقتصاد الريعي، ووضع استراتيجية عمل موحدة، هدفها استقطاب الأموال المتداولة في السوق الموازية وتحويلها إلى الاقتصاد الرسمي عبر استثمارها أو ادخارها في البنوك لتكون سندا في تنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إننا ندعو إلى اعتماد آليات جديدة لتوفير السيولة المالية لدى البنوك والتشجيع على الادخار من أجل توظيف هذه الأموال في استثمارات تساهم في تحريك الاقتصاد الوطني وخلق مناصب شغل دائمة، بالإضافة إلى رقمنة كل القطاعات ووضع الآليات اللازمة لتجسيد قرار رئيس الجمهورية القاضي بالزيادة في النقطة الاستدلالية لمستخدمي الوظيفة العمومية، كما ننوه أيضا بالتدابير المشجعة على التصدير خارج نطاق المحروقات ونشيد بالاهتمام المتزايد للدولة لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري وترقيته وعصرنته، وفقا لمقاربة تنموية واقعية وهذا لما يمثله القطاع من أهمية استراتيجية، خصوصا في مرحلة الوباء الذي اجتاح العالم، و في هذا السياق، يجدر التذكير بالتصنيف الأخير الذي حظيت به الجزائر الشهر الماضي من برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، والذي صنّف بلادنا الأولى إفريقيا في مجال الأمن الغذائي، وهذا إنجاز جَدير بالتنويه والتقدير ومكسب يبعث على الفخر والتفاؤل!

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن هذا المشروع و رغم أنه يأتي في ظروف استثنائية تمر بها كافة دول العالم، تلتزم بُنوده بالحفاظ على اجتماعية الدولة تجسيدا لما تعهد به السيد الرئيس عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، وذلك من خلال توسيع التغطية الاجتماعية واعتماد منحة البطالة للشباب الباحث عن عمل لأول مرة، وفي سياق الحديث عن الدولة الاجتماعية، يجدر بنا التنويه بالتوجه الذي تعتزمه الجزائر لعقلنة النفقات العمومية، من خلال سياسة الدعم الموجه وبالنظر إلى تشعب هذا الموضوع، وما يمكن أن يطرحه من صعوبات تقنية في تنفيذه، نؤكد دعمنا لهذه الخطوة كفكرة أولية بالنظر إلى النزيف الذي يسببه الدعم العام للمواد ذات الاستهلاك الواسع للخزينة العمومية.

نهيب بالحكومة مواصلة دعم الأسر الجزائرية البسيطة بكل الوسائل وإيجاد الآليات المناسبة لاعتماد الدعم الموجه بما يحقق التوازن بين مصلحة المواطن ومتطلبات الخزينة، وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى فتح نقاش مع الشركاء الاجتماعيين من نقابات وأرباب عمل للاطلاع عن قرب على انشغالات واقتراحات الحلول، لاسيما في ظل الضغوطات التي فرضتها ظروف المرحلة، فكل تفاهم

وتشارك وتبادل الآراء ووجهات النظر يُفَوّت الفرصةَ على المتربصين بأمان بلادنا، ممن يستغلون بخبث الوضعية الاجتماعية والصحية والنفسية للمواطنين من أجل التأليب وبيع الأوهام، مع العلم أن مشروع هذا القانون جاء بعدة مزايا أهمها:

- إصلاح الدعم الاجتماعي واعتماد نظام نقدي جديد للأسر المحتاجة،
- وضع حد لمظاهر التبديد والتبذير،
- إستحداث منحة للعاطلين عن العمل،
- النهوض بالاستثمار الوطني عبر الإعفاءات الجبائية،
- إصلاح النظام الضريبي،
- تحقيق العدالة الجبائية،
- إصلاح الجباية المحلية،
- تبسيط إجراءات الضريبة على الثروة،
- تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي،
- إعفاء ومنح بعض المزايا الجبائية للمؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة.

السيد الرئيس،

إن مستقبل الجزائر الجديدة، هو بين أيدي الكفاءات الوطنية وأبناء الوطن الواحد المخلصين لقيمه والمؤمِّنين لمستقبله، يساهم الجميع كل من موضعه في بناء صرح الجمهورية الجديدة تحت الحكامة الرشيدة للسيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، بما في ذلك استكمال عملية تجديد مؤسساتها الدستورية عن طريق تكريس الممارسة الديمقراطية وترسيخ علاقة فاعلة بين المواطن والسلطات العمومية. وفي هذا السياق، نبارك الاستحقاق الوطني الذي ستشهده الجزائر يوم السبت القادم، من خلال تنظيم الانتخابات المحلية والولائية، فالمسار الديمقراطي في بلادنا واضح المعالم، تترتب مراحله بسلامة ومنطقية ونظام من مبدإ السلطة للشعب؛ وذلك بدءا من الدستور في 2020، وصولا إلى تجديد الغرفة السفلى للبرلمان هذا العام، ثم اللبنة الأخيرة للمحليات، تتكرس فيها الديمقراطية التشاركية، يختار فيها المواطن ممثليه ويمارس من خلالها دوره في العملية التنموية المحلية بكل حرية وشفافية ونزاهة ويقطع الطريق أمام الحاقدين ويفشل رهانهم الخاسر سلفا، أولئك الذين يشككون دوما في كل خطوة تقطعها الجزائر باتجاه استكمال مسارها المؤسساتي، الضامن الوحيد لاستقرارها وأمنها ونمو اقتصادها.

وبالمناسبة، نحيي القرار الشجاع الذي صدر من طرف السيد رئيس الجمهورية، في قضية غلق الموانئ الجافة، في قضية غلق الموانئ الجافة، في قضية غلق الموانئ الجافة ..(**تصفيق**).. والتي كانت تعتبر وسيلة تنخر الاقتصاد الوطني بما فيه تحويل أموال طائلة من العملة الصعبة إلى الخارج.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

بغض النظر عن أوجاع التاريخ وآلام الذاكرة، ذاكرة الجزائريين الملأى بأبغض الممارسات اللاإنسانية التي تفنّن فيها الفرنسيون تجاه شعبنا، فإن المعطيات الجديدة المتمثلة في هبّة كل الجزائريين الغيورين على الوحدة الوطنية من كل أطياف الدولة الوطنية بدأت تفرض سلوكيات جديدة على المستوى الداخلي والخارجي في الدفاع عن السيادة المقدسة التي تطاولت عليها بعض النخب الفرنسية الحاقدة والتي أزعجتها الأجيال الجزائرية الصاعدة التواقة لكتابة تاريخ جديد بدأت ملامحه تزهر وتظهر. وإلا كيف نفسر القرارات الأخيرة للسيد رئيس الجمهورية؟! التي اعتز بها الشعب الجزائري، ملتفا حول رئيسه الذي قال: أجدد عهدي معكم لنهرع إلى بناء جمهورية جديدة، قوية، بلا فساد ولا كراهية، متطلعا معكم جميعا إلى جزائرَ سيدة، منيعة، قادرة بإرادة المواطنين المخلصين والشرفاء من بناتها وأبنائها على تخطي صعوبات هذه المرحلة الحساسة في حياة الأمة؛ وسننتصر بإذن الله ويتحقق لشعبنا الأبي ما ينشده من رخاء وازدهار.

السيد الرئيس،

نلتف حول جيشنا الباسل المغوار بقيادة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، ونمضي قدما متمسكين بوحدتنا، ومبادئ ثورتنا وبقيم العدالة والديمقراطية والتنمية والسلام لنكون حصنا منيعا ضد المكائد والمؤامرات الحاقدة على عزّة هذا الوطن وشموخ شعبه تحت القيادة الرشيدة للسيد رئيس الجمهورية.

شكرا لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله..

..(**تصفيق**)..

السيد الرئيس: شكرا للسيد ساعد عروس، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، الكلمة الآن للسيد حوباد بوحفص، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، فليتفضل مشكورا.

السيد حوباد بوحفص (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني): شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،
السيدتان والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أود أن أتقدم باسمي وباسم المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، بالتهاني الخالصة للزميلين السيد عمر بلحاج والسيدة ليلى عسلاوي، على الثقة التي وضعها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في شخصيهما، بتعيينهما في المحكمة الدستورية، كما نتقدم بتهانينا للشعب الجزائري بمناسبة الذكرى السابعة والستين لاندلاع الثورة التحريرية المباركة، ونبارك لوطننا العزيز بالغيث المبارك الذي مس العديد من الولايات، الذي نتمنى أن يكون غيثا نافعا، آمين يا رب العالمين.

سيدي الرئيس،
السيد الوزير الأول، وزير المالية،

وبخصوص مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد مناقشته، وقبل الخوض في مضمون فقرات ومواد مشروع هذا القانون، أود أن أعرج على الأوضاع التي يعيشها العالم بأسره خلال السنوات الأخيرة.

فكل مناطق العالم تعاني منذ سنوات تقلبات مناخية حادة، من جفاف، فيضانات، حرائق للغابات وصقيع.

كما شهد العالم مؤخرا جائحة، راح ضحيتها الملايين من الموتى والمصابين.

هذه الوضعية أدت إلى نتائج جد سلبية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمالية والصحية، فاقتصاديات الدول انكمشت بسبب نقص الطلب على الكثير من المواد، كما تقلص مستوى الإنتاج في مواد أخرى بسبب تقلص الحركة والتنقل للعمال ورؤوس الأموال، كإنتاج الحبوب مثلا، الذي انخفض بشكل كبير نتيجة الجفاف الذي مس أمريكا الشمالية وروسيا، وإنتاج الزيوت انخفض هو الآخر بسبب نقص اليد العاملة في كل من ماليزيا وأندونيسيا، بسبب توقف حركة المهاجرين إلى هذه البلدان وكذلك انخفاض منتوج السكر بسبب نفس العوامل.

هذه الوضعية أدت إلى ارتفاع أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية؛ وبالعكس ونتيجة لانكماش حركة التنقل جويا، بحريا وبريا، نجد أن الطلب على النفط ومستخرجاته قد انخفض بشكل كبير، مما أدى إلى انخفاض محسوس في سعر هذه المادة الحيوية.

إذن، بالنسبة لمشروع قانون المالية لسنة 2022، الذي نحن بصدد مناقشته، فإنه جاء في ظرف خاص ومميز نتيجة تأثر الجزائر، على غرار باقي دول العالم بالعوامل التي أسلفنا ذكرها، غير أن بلادنا وبفضل حكمة وحنكة المسؤولين وعلى رأسهم السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، استطعنا تجاوزا لكثير من الأوضاع الصعبة التي كادت أن تلحق أضرارا حادة بالاقتصاد الوطني والبنية الاجتماعية والصحية للبلاد.

سيدي الرئيس،
السيد الوزير الأول، وزير المالية،

لعل الإجراءات والإصلاحات التي أمر بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، تم تنفيذها بحكمة ميدانيا، حافظت على المؤسسات الاقتصادية وساعدت مختلف الفئات بأن تعيش معززة مكرمة، نفس الإجراءات طبقت في الجانب الصحي، مما حد من عملية الانتشار الواسعة لوباء كورونا كوفيد 19 ونفس الإجراءات والإصلاحات مست الجانب المالي والإجراءات المنتهجة من طرف الحكومة ترى المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، أن نتائجها بدت واضحة من خلال بوادر التعافي والانطلاق نحو الأحسن للاقتصاد الوطني؛ ولعل أحسن مؤشر على ذلك هو تقليص عجز الموازنة أي الميزانية.

من الإجراءات التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2022، والتي نثمنها ونباركها نحن في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، المحافظة على الطابع

الاجتماعي للسياسة الوطنية، والجديد في هذا القانون هو توجه الدعم للفئات التي تستحقه، مما سوف يسمح بتحقيق العدالة بين مختلف الفئات في المجتمع ويرزع الأمل بين أطياف الشعب ويرجع الثقة بين الشعب وولاة أمره.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، تثمن وتدعم الإصلاحات التي جاء بها مشروع هذا القانون، الخاصة بالنظام الجمركي، والتي سوف تساعد وتشجع المتعاملين الاقتصاديين على عملية التصدير والولوج إلى الأسواق العالمية.

صحيح أن عملية التصدير قد انطلقت، حيث أصبحت المنتوجات الجزائرية تتواجد في كثير من أسواق الدول خاصة الإفريقية منها، إلا أن العملية لازالت في بدايتها وتحتاج إلى مزيد من الدعم والمرافقة ولعل ما جاء في مشروع هذا القانون من إجراءات يزيد إرادة المتعاملين الاقتصاديين قوة.

في هذا الصدد، ومما يدل على الحنكة والتبصر وحسن النوايا، ذلك اللقاء الذي جمع رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بالدبلوماسيين الجزائريين والذي درس معهم وحثهم على وضع الاستراتيجيات والطرق اللازم اتباعها من أجل التعريف بالمنتوج الجزائري الاقتصادي والثقافي، لفرض تواجد الجزائر في الأسواق العالمية، فنحن في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، نبارك كل ما جاء في مشروع هذا القانون من المواد التي تؤكد على دعم المبادرات الوطنية التي تعمل على دعم القطاعات الأساسية وترقية المنتوجات البديلة للنفط والغاز.

وحتى نتمكن من ذلك، فإننا نحن في المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، نوصي بإيلاء أهمية قصوى لقطاع الفلاحة لضمان الأمن الغذائي وتحقيق السيادة الوطنية في هذا المجال، ضف إلى ذلك المؤسسات الصغيرة وقطاع السياحة، وفوق كل هذا تطوير القدرات البشرية في مختلف المجالات، لأننا بالإنسان الصالح، المتكون، نستطيع أن نرقى ونطور بلادنا وننافس غيرنا ونحقق آمال شعبنا.

وأخيرا، للنهوض بالاقتصاد الوطني وتجسيد مشروع قانون المالية لسنة 2022، ندعو أفراد المجتمع باختلاف وجهاتهم، وانتماءاتهم السياسية، الكل من مكانه، التكتل كجسد واحد، للعمل على تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في تحقيق التنمية الشاملة التي كان يحلم بها الشهداء الأبرار ومجاهدونا الأخيار.

كما ينبغي علينا جميعا الأخذ بعين الاعتبار الواقع الراهن للبلاد الذي تطبعه تحديات كبيرة، داخليا وخارجيا، لاسيما على ضوء التكالب الأجنبي على الجزائر في كل المجالات، مما يستوجب الالتفاف حول شخص رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وكل ما هو مدرج في صلب القرار الوطني، حماية للوطن من أي استهداف.

«عاشت الجزائر حرة مستقلة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار».

السيد الرئيس: شكرا جزيلا، انتهينا الآن من مرحلة المناقشة، من طرف أعضاء مجلس الأمة ورؤساء المجموعات البرلمانية وهم مشكورون جميعا.

الآن، إذا كان السيد الوزير الأول وزير المالية جاهزا للرد فليتفضل.

السيد الوزير الأول، وزير المالية: شكرا للسيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد الفاضل الموقر،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيد رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية وأعضاؤها الموقرون والمحترمون،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، أعضاء مجلس الأمة الموقر،

السيدات والسادة إطارات الدولة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في مطلع ردي على تساؤلات وانشغالات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، في إطار دراسة ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2022، لا يسعني إلا أن أنوه بوجاهة ونوعية التدخلات التي استمعنا إليها طيلة فترة نقاش مشروع هذا القانون، لاسيما فيما يتعلق بالقضايا الأساسية التي تعنينا جميعا، كسلطة تنفيذية

وسلطة تشريعية وكمواطنين بالدرجة الأولى، فهذه القضايا التي خصت، طبعا، القطاعات الحكومية أو قضايا اقتصادية وطنية تَهمُ كل القطاعات وأثر ذلك على مستوى النمو عامة وعلى الاهتمامات والتطلعات اليومية للمواطنين.

إن مشروع القانون الذي هو بين أيديكم اليوم يندرج، كما سبق لي أن قلت، ضمن المساعي الهادفة إلى دفع ديناميكية اقتصادية وطنية؛ وترقية العمل الاستثماري وضبط وتعزيز جهود الدولة في مجال السياسة الاجتماعية لفائدة كافة شرائح المجتمع، علما أن ذلك ليس بالعمل الهين، خاصة وأنه يتم، كما تعلمون جميعا، في ظل ظروف اقتصادية وطنية ودولية صعبة.

وقد تم التركيز، بالنسبة لسنة 2022، على تعزيز الإجراءات التي أقرتها الحكومة، تطبيقا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، من أجل ضمان الأساسيات المتمثلة في تحفيز وتنويع النشاط الاقتصادي لإنعاش النمو وتقليص الاعتماد على عائدات المحروقات، فيما يخص عائدات الدولة من العملة الصعبة، وإعادة توازنات الحسابات الخاصة للدولة في المدى المتوسط، إلى جانب ضمان استمرارية ديمومة الميزانية العمومية للدولة، فضلا عن الحفاظ على دعم الفئات المعوزة، وعقلنة هذا الدعم بكيفية تضمن استباق واستبقاء المكاسب الاجتماعية التي نص عليها، طبعا، بيان أول نوفمبر؛ ونحن ملزمون جميعا بتطبيق هذا البيان واحترامه.

السيد الرئيس الفاضل،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

فيما يخص الملاحظات القيّمة والانشغالات الرئيسية، التي جاءت في تدخلاتكم يمكن إجمال الرد عليها عموما في جملة من العناصر، أذكرها بالترتيب كما يلي:

بالنسبة لتحسين التحصيل الضريبي والذي جاء في عدة تدخلات من طرف السادة الأعضاء، فأذكركم بأنه ورد في مخطط عمل الحكومة، فيما يخص الإصلاح الضريبي الشامل، أنه يندرج ضمن إطار مسعى شامل لدعم الرؤية الاقتصادية الجديدة لدولة الجزائر ومواجهة متطلبات التوازنات المالية، مع الحفاظ ـ كما قلت ـ على الطابع الاجتماعي للسياسات العمومية.

ويشكل ملف التحصيل الضريبي أحد الاهتمامات الأساسية للسلطات العمومية، فقد قررت الحكومة وضع برنامج عمل من أجل تحسين التحصيل الضريبي.. ويقترح في هذا الصدد، إعادة تصميم النظام الجبائي الوطني لتفادي الاختلالات والخسائر الهامة التي تمس الاقتصاد الوطني، بالنظر إلى ضعف مستوى التحصيل الجبائي الذي لاحظتموه جميعا.

إن دفع الضريبة عنصر أساسي من عناصر المواطنة، بل هو العنصر الأساسي، والواقع أن الغش والتهرب الضريبيين قد بلغا مستويات لا يمكن التغاضي عنهما، خاصة على الأقل، بالنظر إلى احتياجات التمويل للتكفل بمتطلبات ميزانية الدولة.

لذلك، فإن الدولة عازمة على تأهيل الإدارة الجبائية وعصرنتها وتجنيد كل الموارد المادية والبشرية في سبيل هذه الغاية، إذ تعتبر من صميم مسار الإصلاح وتنمية الاقتصاد الوطني، وقدعرفتم كلكم، إن لم أقل أكثركم، الظروف التي يعمل فيها موظفو الإدارة الجبائية والإدارة الجمركية وهي، طبعا، ظروف ورثناها عن الإدارات السابقة، ونحن نعمل بكل جد ونشاط وحسب مقدروات ميزانية الدولة لتحسين هذه الظروف وجعلها أكثر أريحية، وهذا ما سيجعل، طبعا، عمل التحصيل الضريبي يبلغ المستويات التي نرجوها وكذلك عامل استرجاع الثقة بين المواطن والإدارة يكون أساسيا في هكذا عصرنة، في هذا الإطار، تقرر في مخطط عمل الحكومة ما يلي:

ـ وضع استراتيجية متعددة السنوات لإصلاح المنظومة الجبائية والجمركية الوطنيتين، مع إجراءات استعجالية على المدى القصير، قصد التكفل بالاختلالات المسجلة في برنامج العصرنة المذكور.

ـ العمل على ضمان تعاضد الهياكل المنجزة على المستوى المحلي، لاسيما في مجال الرقمنة، من طرف مختلف القطاعات ووضعها تحت تصرف مشروع رقمنة وعصرنة الإدارة الجبائية.

ـ التسريع في تجسيد خطة إصلاح وتفعيل الجباية المحلية، واستغلال كل الأوعية الضريبية غير المستغلة، مع مراعاة التوزيع المنصف والعادل للعبء الضريبي بين الأعوان الاقتصاديين.

ـ تحسين ظروف استقبال المواطنين.

ـ تحسين شروط عمل أعوان الإدارة الجبائية والجمركية

وتحفيزهم.

أما فيما يخص وتيرة عصرنة الإدارة الجبائية:

لقد انتهجت وزارة المالية برنامجا متكاملا للعصرنة الهيكلية والوظيفية والتقنية، على السواء، لتسيير مصالح المديرية العامة للضرائب، والتي هي في صدد استكمالها، ويتجسد هذا البرنامج خاصة فيما يلي:

أ ـ بالنسبة لعصرنة الهياكل الإدارية:

فقد تم من جهة إنشاء ـ كما قلت سابقا ـ مديرية كبريات الشركات، مكلفة بتسيير الملفات الجبائية للشركات الكبرى والشركات البترولية، ومن جهة أخرى، تم استلام:

ـ 40 مركزا للضرائب من جملة 65 مركزا مبرمجا، لتسيير ملفات المؤسسات المتوسطة.

ـ 132 مركزا جواريا للضرائب من مجموع 250 مركزا مبرمجا للإنجاز، حيث تتكفل هذه المراكز بتسيير عصري للمكلفين بالضرائب، تماشيا مع تطور البيئة التكنولوجية وأنماط التسيير الاقتصادي للمؤسسات.

كما تواصل مصالح وزارة المالية إنشاء المراكز المتبقية التي هي في طور الإنجاز أو في انتظار انطلاق الأشغال.

ب ـ عن العصرنة الوظيفية لإدارة الضرائب:

في هذا الإطار، تم تكييف المنظومة القانونية والتنظيمية المسيّرة للضرائب، لاسيما عن طريق:

ـ وضع آليات التصريح عن بعد لـ 25 مركزا للضرائب و 06 مراكز جوارية للضرائب، وكذا آليات التصريح والدفع عن بعد لمديرية كبريات الشركات وفق النظام المعلوماتي(DJIBAYATIC).

وفي انتظار وضع اللمسات الأخيرة لإتمام برنامج هذا النظام المعلوماتي، فقد تم وضع نظام دفع للضريبة عن بعد يسمى(MOUSSAHAMA'TIC) وهذا على مستوى قباضات الضرائب والتي لا تتوفر بعد على النظام المعلوماتي(DJIBAYA'TIC).

ـ كما تم إنشاء موقع إلكتروني، يحيّن بصفة منتظمة، يسمح بتنزيل جميع أنواع التصاريح الجبائية وكل ما يتعلق بالتشريع والتنظيم الجبائيين، إضافة إلى ما يوفره هذا الموقع من إمكانية طرح انشغالات المكلفين بالضريبة.

ـ كما تم اعتماد،كما تعلمون جميعا، رقم التعريف الجبائي، عن طريق وضع بوابة إلكترونية لهذا الغرض، وهذا بهدف إحصاء المتعاملين الاقتصاديين، لاسيما المتدخلين في التجارة الخارجية.

ـ كما تم تطوير الواجهات بإمضاء اتفاقيات تعاون بين المديرية العامة للضرائب ومختلف الإدارات والهيئات العمومية، نذكر منها بشكل خاص:

ـ المركز الوطني للسجل التجاري،

ـ المديرية العامة للجمارك،

ـ الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار... إلخ، من الإدارات العاملة في نفس الحقل (المجال).

ـ وأخيرا، تمت المساهمة، بالتعاون مع مصالح وزارة التجارة وترقية الصادرات، في وضع آلية إنشاء المؤسسات عبر بوابة إلكترونية.

فيما يخص الرد على أحد التدخلات والانشغالات حول اقتراح التدابير التي تساهم في تحقيق الشمول المالي.

يجدر التذكير بهذا الخصوص، أنه تم اعتماد في مشروع قانون المالية لسنة 2022، ولأول مرة، مادة تقضي في حيثياتها بـ: «لا تطبق العقوبات الجبائية على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين غير المعرفين لدى المصالح الجبائية، والممارسين لأنشطة الشراء لإعادة البيع، أو الأشغال أو الخدمات التي لم يتم التصريح بها، والذين يتقدمون تلقائيا للتعريف بأنفسهم قبل 31 ديسمبر 2022، شريطة أن تتم عملية التعريف التلقائي قبل الشروع في إنجاز المراقبة الجبائية.

وللعلم، يتمثل الهدف الأساسي من هذا الإجراء الذي ينبثق عن توصيات الجلسات الوطنية للضرائب التي انعقدت في جويلية سنة 2020، في الاحتواء الجبائي، بما يسمح للمكلفين غير المعروفين لدى الإدارة الجبائية بالانخراط في دائرة النشاطات القانونية والرسمية والخروج من دائرة الاقتصاد الموازي. وهذا، طبعا، يندرج، كما تلاحظون، ضمن التدابير التي تهدف وتساهم في الشمول المالي.

إضافة إلى هذا الإجراء، وهو إجراء نعتبره استثنائيا حتى نستقطب، طبعا، الأموال الموجودة في الأسواق الموازية، وهي دعوة لكل العاملين في هذه السوق بإعادة مراجعة التدابير الموجودة في هذا القانون من أجل استغلالها حتى، طبعا، يقومون بتسوية وضعياتهم مما يمكن الاقتصاد الوطني من استرجاع هذه الكتلة الهائلة الموجودة على مستوى السوق الموازية، والتي، طبعا، سوف تساهم في ضخها في(Les circuits bancaires) الدوائر المصرفية

– في البنوك – لتمويل حاجيات الاقتصاد الوطني وتمويل عمليات الاستثمار الكبرى التي، طبعا، تستحق هذا الكم الهائل من الأموال.

إضافة إلى هذا الإجراء ـ كما قلت ـ فهناك إجراء، الصيرفة الإسلامية التي كانت مطلبا منذ الاستقلال لعدة فئات من المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين.

وبالتالي، فإن هذا الإجراء، الصيرفة الإسلامية، قد سمح لنا باستقطاب أموال لا بأس بها إلى حد الآن، رغم قصر الفترة التي تم إطلاق فيها هذه المعاملات، ونحن نمر، إن شاء الله، قبل نهاية السنة إلى افتتاح وكالات تأمين خاصة بالتكافل ـ التأمين التكافلي ـ وهو امتداد للصيرفة الإسلامية كما يعرفه المختصون الموجودون هنا، فهذا الإجراء سوف يسمح ـ طبعا ـ بإكمال المسار الشامل الذي أرادته الدولة، بإدراج الصيرفة الإسلامية بشقها التكافلي ـ شقها التأميني ـ كأحد الأساسيات، كأحد العوامل الفعالة في استقطاب أموال السوق الموازية.

ونرجو من المواطنين، طبعا، أن يستغلوا كذلك هذه الإجراءات حتى يقوموا بتسوية وضعياتهم.

أما السؤال الذي جاء على لسان أحد الإخوة أعضاء مجلس الأمة، والذي يتعلق باقتراح إضافة الرسم العقاري ضمن العمليات العقارية، من بيع وشراء، مثل حقوق التسجيل، فإن الرسم العقاري يختلف عن حقوق التسجيل، فهما ليسا من نفس الطبيعة، من حيث الأساس الخاضع للضريبة، ومن حيث طريقة فرضها وتحصيلها.

إذ يطبق الرسم العقاري على الممتلكات المبنية وغير المبنية، ويعتمد في حسابه على مساحة الممتلكات من جهة، والقيمة الإيجارية الجبائية التي ترجح بمعدلات، يتم تحديدها حسب تصنيف المناطق التي تقع فيها هذه الممتلكات من جهة أخرى.

هذا، مع الإشارة إلى أن ناتج هذا الرسم يحفظ لصالح ميزانية البلديات التي يتم إقحامها في عملية فرض هذا الرسم، من خلال عمليات إحصاء الممتلكات الواقعة في إقليم هذه البلديات.

ومن أجل تفعيل هذا الرسم وتحسين مردوده، باعتباره موردا ماليا هاما بالنسبة لميزانية البلديات، فقد تم اقتراح مجموعة من التدابير، في إطار النص الذي بين أيديكم، تهدف في مجملها إلي إدخال إصلاحات جوهرية، تتمثل أساسا في:

أولا: إعادة النظر في طريقة حساب القيمة الإيجارية الجبائية.

ثانيا: إعادة النظر في طريقة فرض هذا الرسم، فيما يخص الشركات والمهنيين بصفة عامة، وذلك بمنحهم إمكانية التصريح بالممتلكات عن بعد.

ثالثا وأخيرا، تحويل صلاحيات التحصيل إلى قابض الضرائب، بدلا من أمناء خزائن البلديات.

وفيما يخص حقوق التسجيل، فيجب التوضيح بأن هذه الأخيرة تُستحق بمناسبة القيام بشكلية التسجيل المنجزة من طرف موظف عمومي (موثق) مكلف بالتسجيل، حسب كيفيات متعددة يحددها القانون، حيث تطبق هذه الحقوق تبعا لطبيعة العقود والتحويلات الخاضعة لها.

كما ورد أيضا في أحد التدخلات اقتراح استحداث ضريبة لاسترجاع الدعم غير المستحق، تُفرض على الأغنياء نظير استفادتهم من عدة خدمات (كهرباء وغاز وماء... إلخ).

نذكر أنفسنا بأن التشريع الجبائي الساري المفعول ينص على إخضاع الأشخاص الطبيعيين إلى الضريبة على الثروة عندما تتعدى قيمة ممتلكاتهم 100 مليون دينار جزائري، حيث تصنف هذه الشريحة من الأشخاص من منظور جبائي في خانة الأثرياء، ويتوجب عليهم، بالتالي، دفع هذه الضريبة، هذا إضافة إلى مختلف الضرائب والرسوم التي يخضعون لها، في إطار الأنشطة التي يمارسونها من أجل تحقيق ثروتهم.

ويتشكل وعاء الضريبة المفروضة على الثروة من القيمة الصافية للممتلكات والحقوق والقيم التي يمتلكها الأشخاص، والتي تشمل العناصر التالية:

أولا: الأملاك العقارية وغير المبنية.

ثانيا: الحقوق العقارية العينية.

ثالثا: الأموال المنقولة مثل:

ـ السيارات الخاصة الفخمة،

ـ الدراجات النارية الفخمة،

ـ اليخوت وسفن النزهة،

ـ طائرات النزهة،

ـ خيول السباق،

ـ التحف واللوحات الفنية ذات القيمة.

وللتذكير، فإن فرض هذه الضريبة على الأغنياء يندرج في إطار إرساء مبدإ العدالة الجبائية.

أما فيما يخص الدعم الذي يستفيد منه هؤلاء الأشخاص، فإن مشروع قانون المالية الجديد ينص على إعادة النظر في ميكانيزمات منح الإعانات، حتى يستفيد منها من هو في حاجة إليها وفقط.

وفيما يخص التساؤل المتعلق بالإجراءات المتخذة من طرف قطاع المالية لمكافحة التهرب الضريبي، فالواقع أن وزارة المالية تتوفر على عدة وسائل للتدخل تندرج في نطاق عمل المديرية العامة للضرائب، نذكر منها لاسيما:

أ ـ إجراءات المراقبة الجبائية المتمثلة في:

ـ المراقبة على الوثائق،

ـ التحقيق في المحاسبة،

ـ التحقيق المصوب في المحاسبة،

ـ التحقيق في مجمل الوضعية الجبائية.

ب ـ كما تتوفر على إجراءات تسمح لها بجمع المعلومات الضريبية الخاصة بـ: حق الاتصال وحق التحقيق وحق الزيارة.

بالإضافة إلى هذه الإجراءات، وضعت الإدارة الضريبية آليات للمساعدة في التخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي مثل:

ـ مسك بطاقية وطنية للغشاشين مرتكبي المخالفات الجسيمة للقوانين الضريبية والتجارية والمصرفية.

ـ وضع إجبارية تصديق رقم التعريف الوطني ورقم السجل التجاري الوطني من طرف الزبائن والموردين. والهدف من هذا الإجراء هو الحد من ظاهرتي الغش في الفوترة ووجود المتعاملين الوهميين الذين أضروا كثيرا بالاقتصاد الوطني.

وفيما يتعلق بالرقمنة، كما قلت، فقد تم إنشاء أداة مساعدة البرمجة، كجزء من النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب، للسماح ببرمجة موضوعية لعمليات الرقابة الجبائية، على أساس تحليل النسيج الضريبي.

وفيما يخص السؤال الوارد حول التحصيل الجبائي والإجراءات التي تستهدف المستثمرين الشباب، ومراجعة فترة تسديد الدين الجبائي:

فأذكركم بأن أهمية التحصيل الجبائي والإجراءات التي تستهدف المستثمرين الشباب هي إحدى انشغالاتنا الأساسية.

وينص التشريع الجبائي الساري المفعول على جملة من التحفيزات الجبائية للمستثمرين الشباب منها إعفاءات للرسم على القيمة المضافة، والضريبة على الدخل أو على الأرباح لمدة تتراوح من 3 إلى 6 سنوات، فضلا عن إعفاءات تخص الرسم على النشاط المهني لنفس المدة، وكذا الرسم على البنايات العقارية يصل إلى 10 سنوات.

أما فيما يخص التحصيل، فإن التشريع الجبائي الساري المفعول ينص على إمكانية إطالة مدة دفع الديون الضريبية إلى ما يقارب 60 شهرا، وهو ما يعتبر تحفيزا بالغ الأهمية والأثر، خاصة بالنسبة للمستثمرين الشباب.

أما بالنسبة لمراجعة فترة تسديد الدين الجبائي، فإن هذه الفترة، كما هي حاليا، قد تم استحداثها، بموجب المادة 51 من قانون المالية لسنة 2015، وقد كان للمكلفين بالضريبة المدة الكافية لتسديد ديونهم الضريبية، لذلك فإن إضافة 6 أشهر أخرى لن يكون له الأثر الملموس في هذا الشأن.

وبخصوص التساؤل حول الإجراءات المتخذة لتحسين الجباية المحلية، فمثلما أتيح لكم الاطلاع عليه، فإنه بغرض تحسين الموارد الجبائية المحلية، يقترح مشروع قانون المالية لسنة 2022 جملة من التدابير، تستهدف إصلاح وعصرنة الرسوم والضرائب المحصلة لفائدة البلديات، نذكر منها خاصة:

أولا: تعميم إجبارية التصريح بالممتلكات العقارية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين لدى الإدارة الجبائية، بهدف توسيع الوعاء الضريبي لهذا الرسم، مع تحيين قاعدة البيانات المتعلقة بالعقارات، كما تم إتاحة إمكانية التصريح عن بعد للمؤسسات.

ثانيا: تطبيق معاملات المضاعفة، وتختلف حسب البلديات، بغية توسيع الوعاء الضريبي للرسم العقاري (وسوف يتم تحديد هذه المعاملات عن طريق قرار وزاري مشترك).

ثالثا: تعزيز التعاون بين الإدارة الجبائية ومصالح أملاك الدولة، لغرض تبادل المعلومات وذلك بهدف تحيين البطاقة الوطنية للعقار.

رابعا: تحويل مهمة تحصيل الرسم العقاري من خزائن البلديات إلى مصالح الإدارة الجبائية.

خامسا: إصلاح الرسم الخاص برفع النفايات المنزلية

وذلك بتحيين التعريفة وتحويل التحصيل إلى إدارة الضرائب.

سادسا: إصلاح الرسم السياحي وذلك بتحيين التعريفة وتحويل التحصيل إلى إدارة الضرائب.

وفيما يخص التساؤل المتعلق بآليات التكفل بالمستحقات المالية الخاصة بالمؤسسات والأشخاص المكلفين بإنجاز المشاريع التنموية الممولة من طرف صندوق الجنوب في ظل اقتراح إغلاقه:

إن حساب التخصيص الخاص رقم 302 ـ 089 «صندوق تنمية مناطق الجنوب» سيكون موضوع إقفال في 2021/12/31، لكن يجدر التنويه والتأكيد بأنه تم إدماجه ضمن الحساب رقم 302 ـ 145 والذي يصبح عنوانه «حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز وتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا»، والذي سيحول له رصيد الحساب رقم 302 ـ 089، السابق الذكر، المقفل في 2021/12/31، وهذا طبقا لأحكام المادة 167 من قانون المالية لسنة 2021.

من جهة أخرى، فإن مشروع قانون المالية هذا، ينص صراحة في مادته 180 على دمج الإيرادات والنفقات للعناوين المتعلقة بصندوق تنمية مناطق الجنوب.

أما عن مصير العمليات قيد الإنجاز إلى غاية 2021/12/31، المدرجة في صندوق تنمية مناطق الجنوب والتي من أجلها تم تبليغ اعتمادات الدفع، فإنه يستمر في تنفيذها إلى غاية استكمال هذه العمليات في حدود اعتمادات الدفع المبلغة إلى غاية 31 / 12 / 2021، كما سيتم ضمان التكفل بوضعية الأشغال قيد الإنجاز.

بالنسبة للمناطق الحدودية، هو حقيقة شغلنا الشاغل كذلك، فسوف يكون هناك برنامج خاص لتنمية هذه المناطق الحدودية، سواء كانت غربية أو شرقية، وهذا حتى يمكن لساكنتنا، طبعا، من التركز في هذه المناطق واستغلال كل ما توفره هذه المناطق من إمكانيات اقتصادية وفلاحية خاصة.

فيما يخص التساؤل المتعلق بإطلاق مشاريع البنية التحتية التي هي موضوع «تجميد» والتي بلغت نسبة الأشغال بها 50 ٪ فيعتبر «التجميد» أو تحديد تأجيل بعض المشاريع أحد التدابير المتخذة من قبل السلطات العمومية من أجل التحكم في نفقات التجهيز العمومية، مواجهة لقيود الموارد المالية والتي فرضت نفسها بداية من سنة 2014.

ويخص هذا التجميد أو التأجيل المشاريع التي لم يشرع في إنجازها بعد والمشاريع غير ذات الأولوية.

شيئا فشيئا، وحسب تطور الإمكانيات الميزانية والمالية للدولة، سيشرع في رفع التجميد عن المشاريع ذات الأولوية قطاعيا أو إقليميا.

وتتواصل عملية رفع التجميد، وخاصة بالنسبة لمشاريع البنية التحتية المنجزة، بنسب تفوق 50 ٪، مع مراعاة وضعية خزينة الدولة، وكذا الجدوى من إنجاز المشروع المعني (قطاعي أو إقليمي) وهذا بقرار من السلطات العمومية.

طبعا، كما لاحظتهم، وكما قلنا سابقا، من مسببات العجز الميزانياتي الهائل الذي بلغناه حاليا هو إطلاق مشاريع تجهيز عمومية من غير دراسة، من غير نضج، مما تسبب طبعا، في تعميق العجز الميزانياتي الموجود، كما قلت، حاليا، حيث بلغت، هذا على سبيل التذكير فقط، مستويات إعادة تقييم المشاريع العمومية في فترة 2005 ـ 2019 أكثر من 8700 مليار دج.

فكل هذه المشاريع، طبعا، سجلت من غير دراسة معمقة ومن غير نضج، مما دفع إلى إعادة التقييم في كل مرة، وطبعا، إعادة التقييم يعني فرض ضغوط كبيرة وعظيمة على ميزانية الدولة، مما سجل هذه الأعجاز.

وحتى من بين المشاريع المنجزة هناك مشاريع ليست ذات أهمية بالنسبة لتنمية المناطق أو بالنسبة للتنمية الوطنية بصفة عامة.

وبالتالي، قد تقرر إجراء إحصاء اقتصادي هام والذي لم تقم به الدولة منذ سنوات، وهو إجراء وجب علينا القيام به من أجل، طبعا، إحصاء إمكانيات ومقدرات الدولة المنجزة من خلال ميزانية الدولة، وهذا حق للمواطن علينا حتى نعيد، طبعا، إعادة توجيه المجهود الإنفاقي الاستثماري العمومي للدولة نحو وجهة صحيحة لتنمية المناطق التي تحتاج ـ هكذا ـ مشاريع تنموية.

فلا مجال، من هنا فصاعدا، لتبذير المقدرات الوطنية، فالهدف هو ترشيد استعمال النفقات العمومية من أجل أن يستغلها كل المواطنين بصفة عقلانية وبصفة عادلة.

أما بخصوص السؤال والتساؤل الذي يخص مصير باقي المستفيدين، أي 200.000 مستفيد من جهاز المساعدة على الإدماج المهني، فبالرغم من ثقل هذا الملف الذي يعتبر من

تركات الفترة السابقة، فقد قررت الحكومة، بتوجيهات من السيد رئيس الجمهورية طبعا، استكمال كل الإجراءات التي تخص هذه الفئات، وأبناؤنا وإخواننا وأخواتنا، واجب علينا، طبعا، أن نوفر لهم كل وسائل الإدماج حتى يعيشوا بكرامة.

فبخصوص عملية إدماج جهازي المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات، فإن الحكومة تولي اهتماما وأهمية خاصة لإدماجهم في مناصب تستوفي معايير التوظيف.

وعرفت عملية الإدماج إلى غاية نوفمبر 2021، هذا آخر إحصاء، إدماج ما يقارب 95.181 مستفيدا، أي 36 ٪ من مجموع 346.008 مستفيدين، إضافة إلى 58.400 مستفيد ينتمون لقطاع الشباب والرياضة ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، أين عملية الإدماج في طور الانتهاء، أي ما يعادل 153.581 مستفيدا مدمجا.

كما تجدر الإشارة إلى أن التأخر الذي عرفته هذه العملية ناتج عن الوضعية الوبائية التي عرفتها البلاد والمتمثلة، طبعا، في وباء «كوفيد 19» واتخاذ التدابير المتعلقة بالحجر الصحي، مما نتج عنه تأخر في عملية إدماج مستفيدي جهاز الإدماج المهني مقارنة بالجدول المسطر.

ويجدر التنويه، أنه تم تسخير كل الاعتمادات المالية لغاية التكفل بأصحاب هذين الجهازين، مع مراعاة الحفاظ على حقوق المستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج المهني، وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 19 ـ 336 المؤرخ في 8 ديسمبر 2019.

ولغاية التكفل بـ 152.582 مستفيدا، الذين لم يتم إدماجهم في سنة 2021، تم تخصيص، في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2022، اعتماد مالي قدره 91.83 مليار دج، مع فتح 10.272 منصبا ماليا.

بخصوص التساؤل المتعلق بتخصيص ميزانية لتغطية المناطق الصناعية المستحدثة منذ سنوات في عدة ولايات، فقد سجلت الدولة منذ سنة 2010، في ميزانية التجهيز العمومي، برامج تهيئة وإعادة تأهيل مناطق صناعية عبر الولايات وذلك للتأطير الأحسن للاستثمار العمومي والخاص وتسهيل تدخل الدولة لفتح الطرقات، الربط بشبكات الطاقة، الماء والتطهير.

وتم تسجيل برنامج تهيئة 52 منطقة صناعية لفائدة الولايات سنة 2018، والذي تم منحه سابقا للوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاريين وهي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تحت وصاية وزارة الصناعة، ولقد عرف هذا البرنامج تأخرا معتبرا في إنجازه لأسباب مختلفة، مرتبطة أساسا بعدم توفر العقار الصناعي، غياب وسائل التحكم (مكاتب الدراسة والمتابعة المؤهلة)، ونقص في التأطير، وكذا غياب التنسيق بين مختلف المتدخلين وإجراءات تنفيذية والتي ترجمت أساسا بالخيارات غير المناسبة لمواقع الإنجاز (نشاطات غير مكيفة مع طبيعة موقع الإنجاز، البعد عن مواقع التوصيل بشبكة المياه وشبكة الطاقة المختلفة).

وهذا التأخر نتجت عنه خسائر بالنسبة للمستثمرين، على المستوى المحلي، وكذلك تعبئة وسائل مالية مهمة دون تحقيق الأهداف المحددة مسبقا.

ولقد قررت السلطات العمومية تحويل جزء معتبر من هذا البرنامج إلى مصالح الولايات التابعة لها لغرض تخفيف الإجراءات الإدارية في إنجاز هذه المشاريع؛ وإشراك السلطات المحلية في التكفل بالصعوبات المشار إليها سابقا.

وقدرت نسبة إنجاز هذا البرنامج نهاية سنة 2020 بـ 39 ٪ فقط، مع برنامج جاري بقيمة 116.466 مليار دج.

فأنتم، كما تعلمون، بالنسبة للعقار الموجه للاستثمار، فهو يتكون من ثلاثة فروع:

- الشق المتعلق بالاستثمار الفلاحي أو الزراعي.
- الشق المتعلق بالاستثمار السياحي.
- الشق المتعلق بالاستثمار الصناعي.

فنحن في الحكومة لدينا مقاربات أخرى وهي القيام، أولا، بإحصاء المناطق الصناعية الموجودة، فوجدنا بأن هناك مئات بل آلاف الهكتارات الموجودة المتوفرة حاليا والتي لم توزع أو وزعت ولم تستغل، وزعت بطرق، أنتم تعلمون جيدا، أنها كانت طرقا لا تخضع للمقاربة القانونية الناجعة.

وبالتالي، استرجاع كل هذا العقار، ونحن في نهاية الرتوشات الأخيرة من أجل استرجاع العقار الصناعي والعقار السياحي والعقار الفلاحي، سوف نقوم بإعادة توجيه هذا العقار إلى مستحقيه من المستثمرين الفعليين الحقيقيين الذين حرموا من هذا العقار في وقت سابق نتيجة ممارسة الفساد التي تعرفونها جميعا.

فلا مجال إلى خلق مناطق صناعية أخرى، ونحن لدينا متسع من العقار الذي يمكن لنا أن نستغله بطريقة عقلانية،

تسمح بخلق مناصب شغل، وتسمح بخلق الثروة.

وفي بحثنا كذلك عن أنجع الوسائل والإجراءات الممكن اتخاذها من أجل الدفع بالاستثمار قدما ـ كما قلت ـ فقد قمنا بإحصاء كل المنشآت الاقتصادية التي أنجزت ولكن لم تدخل حيز الاستغلال، نتيجة وجود عراقيل بيروقراطية من رخصة البناء، إلى رخصة تمنحها وزارة البيئة، إلى رخصة تمنحها وزارة الداخلية، إلى رخصة تمنحها وزارة الصناعة، وكذلك مشاكل تغيير النشاط حسب الترخيص الممنوح مسبقا.

وبالتالي، فنحن ببراغماتية، قلنا بأن هناك مسؤولية مشتركة ما بين الإدارة والمتعاملين، فلا يجب علينا أن نحرم الاقتصاد الوطني من هذه المنشآت، وبالتالي، فقد تقرر إعطاء تسوية كل هذه المنشآت، كل حسب اختصاصه، وكل حسبه، طبعا، العراقيل التي تواجهه، إلا بعض المنشآت التي لاحظنا بأنها أنجزت زيادة عن الاحتياجات الوطنية، خاصة فيما يخص الملبنات، (les minoteries) والمطاحن فهي قد منحت لها تراخيص بصفة غير عقلانية لا تتصور، حيث توجد حاليا، أكثر من 80 مطحنة ليست لديها (un plan de charge) لا يمكن إيجادها.. بحيث إننا قد وصلنا إلى الإشباع على المستوى المحلي، فكل هذه المقاربات التي كانت موجودة في الاستثمار الصناعي وفي الاستثمار بصفة عامة في الجزائر، يجب علينا تغييرها، وإن شاء الله، في الأيام المقبلة، سوف تلاحظون الإجراءات الفعلية التي اتخذناها.

بالنسبة للاستفسار المطروح حول كيفية تمويل العجز الميزاني، فلعله من المعروف في هذا المجال أن مبدأ شمولية ميزانية الدولة يقتضي أن يغطي إجمالي الإيرادات مجمل النفقات، وأن العجز ناجم عن عدم إمكانية تغطية النفقات العمومية بالإيرادات المحصلة، والتي تتكون من إيرادات عادية وأخرى متأتية من الجباية البترولية، والتي ترتبط أساسا بأسعار المحروقات وبمستوى الإنتاج المسوق والمصدر، بالإضافة إلى سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

وفي حالة تسجيل عجز في الميزانية، يمكن للحكومة أن تلجأ إلى التمويل البنكي أو إلى التمويل غير البنكي أو الاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات.

ومثلما جاء في مخطط عمل الحكومة، فإن تمويل عجز الميزانية المتوقع، في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2022، سيكون بالاعتماد على التمويل الداخلي وفقط، التمويل الداخلي للاقتصاد، من خلال العودة للسوق المالية الداخلية، حيث توجد إمكانية لتعبئة موارد مالية هائلة، مما سيمكن من تخفيف الضغط عن ميزانية الدولة والمالية العمومية، من خلال لاسيما، تطوير أدوات التمويل البنكي.

بالإضافة إلى ذلك، كما أسلفت منذ حين، فقد تم إعداد ميزانية الدولة لسنة 2022، أو كما أسلفت، طبعا، عند تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2022، فقد تم إعداد ميزانية الدولة لسنة 2022 على أساس سعر نفط مرجعي احترازي بـ 45 دولارا أمريكيا للبرميل، لذلك ستتوفر للحكومة، بمشيئة الله، إمكانية الاستعانة بموارد صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الميزانية، خصوصا وأن السعر المتوقع، حسب المؤسسات المالية الدولية، سيترواح، خلال سنة 2022، أو سيكون في متوسط 70 دولارا أمريكيا للبرميل.

وأريد هنا تصحيح مفهوم جاء في الكثير من التدخلات، بالنسبة لاعتماد الميزانية على مداخيل المحروقات من الجباية البترولية، لو نقرأ قراءة بسيطة، في ميزانية الدولة، سوف تلاحظون بأن الجباية العادية هي التي تغطي أكثر من 68 ٪ من ميزانية الدولة، بينما الجباية البترولية لاتغطي إلا حوالي 30 ٪ من هذه الميزانية، وبالتالي، فهو تطور، ونحن نرمي إلى تغطية ميزانية التسيير بالجباية العادية وفقط.

وهذا ما يجعلنا في منأى عن أي تذبذبات، وعن عدم القدرة على دفع الأجور، طبعا، وكل ما تعلق بنفقات تسيير المصالح الإدارية والتي هي تعتبر الهيكل المشكّل لنفقات التسيير.

فوجب التصحيح بأن الجباية البترولية لا نعتمد عليها إلا بأساس 30 ٪ فقط، و إن شاء الله، سوف نمضي إلى الجباية العادية بفعل كل الآليات التي وضعت وسوف نضعها في الأيام المقبلة بالاعتماد كُلية على الجباية العادية في تسيير مصالح الدولة.

السيد الرئيس الفاضل والموقر،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

بشأن منحة البطالة، والمقارنة بينها وبين منحة أصحاب جهاز نشاط الإدماج الاجتماعي، فقد تم التنصيص في مشروع قانون المالية لسنة 2022 على إنشاء منحة البطالة

الممنوحة للعاطلين عن العمل والباحثين عن عمل لأول مرة، وهذا تطبيقا للقرار الذي اتخذه السيد رئيس الجمهورية في اجتماع مجلس الوزراء، المنعقد في 22 أوت 2021.

وينص مشروع المادة على أن تحدد شروط وكيفيات الاستفادة من هذه المنحة ومبلغها وكذا التزامات المستفيدين منها عن طريق التنظيم.

إن الأشخاص المؤهلين للاستفادة من جهاز نشاط الإدماج الاجتماعي، هم أولئك الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 وأقل من 60 سنة، عكس منحة البطالة المخصصة للشباب طالبي الشغل لأول مرة، والموجهة للبالغين من العمر ما بين 19 و 40 سنة، والمسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل.

وتجدر الإشارة إلى أن الأعوان الخاضعين لنظام التعاقد، يتم توظيفهم عن طريق عقد غير محدد المدة، ولا يمكن أن يكون مبلغ الراتب أقل من الدخل الوطني الأدنى المضمون، أي 20 ألف دينار جزائري.

وبالنسبة للأجراء المفصولين عن العمل، فيمكن لهم الاستفادة من تعويض عن التأمين عن البطالة المحدثة بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم 94 ـ 11 المعدل والمتمم والمرسوم التنفيذي رقم 94 ـ 189 اللذين ينصان على نظام التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية، إما في إطار تقليص عدد العمال أو انتهاء نشاط المستخدم.

ويشكل هذا التأمين للأجراء غطاء ضد البطالة، ويسيره الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، حيث تقدر نسبة مساهمات الضمان الاجتماعي في هذا الإطار بـ 1.5 ٪ تطبيقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 94 ـ 187 الذي يحدد توزيع معدل مساهمة الضمان الاجتماعي.

وتقدر الحصيلة الإجمالية للمستفيدين من هذه المنحة منذ تأسيسها في سنة 1994 بـ 190.805 مستفيدين.

وجاء في أحد التدخلات اقتراح الاكتفاء بتقرير حق ملكية الدولة على القطع الأرضية موضوع الاستفادة، بالإضافة إلى حق الخزينة العمومية في الإتاوات المحصلة سنويا، ومنح مقابل ذلك الحق للمستثمر الفلاحي في التصرف في الأملاك المشيدة فوق تلك الأراضي.

وحول هذه النقطة، لعله من المفيد توضيح كون المنشآت والبنايات المشيدة فوق الأراضي الفلاحية، فلا يمكن التنازل عنها أو تأجيرها من الباطن، نظرا لأنها مشمولة مع القطعة الأرضية في حق الامتياز.

وعلاوة على ذلك، فإن تلك المباني والمنشآت مرتبطة بالنشاط الفلاحي وفقط، وبالتالي، فسبب المنع هنا يرجع كذلك لغاية المحافظة على الطابع الفلاحي لهذه الأخيرة وحمايته، والحيلولة من دون محاولة تغيير وجهة الأرض الفلاحية، وبالتالي، الحفاظ على ممتلكات الدولة.

غير أنه، ومن جهة أخرى، تسمح المادة 12 من القانون رقم 10 ـ 03 المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، للمستثمر الفلاحي حق تأسيس رهن يثقل الحق العيني العقاري الناتج عن حق الامتياز الفلاحي لفائدة هيئات القرض البنكية.

وهذا هو نفس التوجه المعتمد كذلك في مشروع المرسوم التنفيذي الذي يحدد شروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة للاستصلاح الزراعي، في إطار الامتياز، المبادر به من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، والذي هو حاليا قيد الإعداد.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل والموقر،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل أعضاء مجلس الأمة،

في ختام ردي، أود التأكيد على أن إرادة الحكومة، عند تصميم هذا المشروع، تمثلت في العمل تدريجيا على مواصلة الجهود لاستعادة التوازنات الكبرى الداخلية والخارجية عن طريق مختلف الآليات التي أشرت إليها والتي توجد مفصلة في مشروع قانون المالية لسنة 2022، وإيجاد في هذا الإطار، الجو الملائم لدفع وتيرة نمو الاقتصاد الوطني وإنعاشه، من خلال تنويع مصادر التمويل العمومي، لاسيما عن طريق العمل على تشجيع روح المقاولاتية في مجالات النشاطات المنتجة، وإنشاء مؤسسات اقتصادية في مختلف الفروع والقطاعات التي تحتاجها البلاد وأول معترف بهذه المجهودات، كما سبقني إليها السيد رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، هي المؤسسات المالية الدولية التي أصدرت بالأمس بيانا، خاصة صندوق النقد الدولي، حيث هنأ الجزائر على النجاحات المحققة، وحول مشروع الإنعاش الاقتصادي، خاصة من خلال مخطط عمل الحكومة الذي يهدف إلى تخليص الاقتصاد

من التبعات والتراكمات السلبية التي كانت موجودة إلى الحين.

وأملنا، السيد الرئيس الفاضل، السيدات الفضليات والسادة الأفاضل، في ذلك، أن ينخرط الجميع ضمن مسعى وطني جاد ودائم ومتواصل للنهوض بوطننا العزيز المفدى ورفع التحديات التي تواجه راهن أمتنا ومستقبلها.

عاشت الجزائر عزيزة كريمة أبية،

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

..(**تصفيق**)..

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير الأول، وزير المالية، على كل الأجوبة الشفافة والدقيقة حول الأسئلة المطروحة من طرف أعضاء مجلس الأمة.

سنواصل جدول أعمال جلستنا حول مشروع قانون المالية يوم الخميس 25 نوفمبر صباحا، لنستمع إلى التقرير التكميلي للجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، ومن خلاله نحدد الموقف من هذا المشروع.

أما في الغد، إن شاء الله، فلنا جلسة خاصة بالتصويت على ثلاثة عشر (13) مشروع قانون؛ وعليه، فالمطلوب من الجميع الحضور، لتحقيق النصاب.

مرة أخرى، شكرا للجميع، وبصفة خاصة، للسيد الوزير الأول، وزير المالية؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الثامنة والأربعين
بعد منتصف النهار

ملحق

تدخلات كتابية
حول مناقشة مشروع القانون
المتضمن قانون المالية لسنة 2022

1- السيد محمد بوبكر
عضو مجلس الأمة

من الجدير بالذكر أن مشروع قانون المالية، يأتي في إطار العمل على الدفع نحو الأعلى بالاستثمار المحلي والدولي للبلاد، وكذا تشجيع الكفاءات المحلية خاصة في المجال الطبي والصحة العمومية وذلك، من خلال تعزيز الموارد البشرية والإمكانيات المادية من أجل النهوض بالمستوى العلمي والاقتصادي للبلاد.

في هذا الإطار سنتطرق لإشكالية إلغاء الصندوق الوطني لمكافحة السرطان من مشروع المالية لسنة 2022، (الحساب الخاص بالاستنمائية رقم 302 ـ 138) ونفس الشيء بالنسبة (للحساب المخصص لمصلحة الاستعجالات والنشاطات العلاجية والطبية الحساب رقم 302ـ096)، حيث كانت انعكاسات هذا القرار قد تسببت في أضرار وخيمة للمرضى الذين يصارعون هذا المرض خاصة مع الارتفاع المتزايد لحالات السرطان التي نشهدها مؤخرا.

فقد تم تسجيل أزيد من 65 ألف حالة سرطان منذ بداية سنة2021 ، منها 14 ألف حالة تخص سرطان الثدي لدى النساء والذي يحتل المرتبة الأولى، ثم سرطان الرحم في المرتبة الثانية، ثم سرطان المثانة (البروستات) لدى الرجال وفي الأخير سرطان القولون والمستقيم.

مع العلم أن 19 حالة من هذه الحالات يصل إلى المستشفى في حالة حرجة ومتقدمة يصعب علاجها، وبالتالي تستلزم عناية طويلة المدى ومكلفة للمستشفى «العلاج بالأشعة، العلاج الكيمياوي، التحاليل الطبية، المتابعة الطبية داخل المصلحة...إلخ».

مع العلم أن وزير الصحة، قد صرح يوم الثلاثاء 05 أكتوبر2021 ، بمقر الوزارة في الجزائر عن قرار تمديد آجال غلق الحسابات وأنه يسعى جاهدا من أجل إيجاد حلول شرعية للإبقاء على الصندوق الوطني، في انتظار وضع ميزانية خاصة به والتي تتطلب المزيد من الوقت، إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار مشكل عدم استغلال الأموال المخصصة للصندوق والتي يتم إعادة صبها في الخزينة العامة ولا يسترجع منها غالبا إلا نسبة 25 ٪ رغم أهميتها.

فللتذكير فقد فإن تمويل الصندوق يتم عن طريق ثلاثة مصادر:

ـ تسجيل الأدوية.
ـ الضريبة على السجائر.
ـ مساعدات من الدولة.

خلاصة القول، يعد تخصيص آليات جديدة ودائمة من أجل تمويل المنظومة الصحية في الجزائر ضرورة قصوى خاصة في خضم الوضع الصحي الحالي ومع تفاقم الأمراض وعدد المرضى، فعلى المستشفيات أن تكون دائما على استعداد للعناية بالمواطن من كافة النواحي من ناحية العتاد الطبي وتوفير الأجهزة أو من ناحية الأدوية والموارد البشرية، خاصة الخبرة الطبية الممتازة وهنا تكمن أهمية تحديد ميزانية خاصة وجديدة كفيلة بتحسين القطاع الصحي في البلاد.

2 - السيد محمد مداني حود مويسه
عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،
السيد الوزير الأول، وزير المالية،
الطاقم الحكومي المرافق له،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نلتقي اليوم من أجل مناقشة قانون المالية لسنة2022 المعروض أمامنا، والذي نرى أنه جاء لترسيم معالم الجزائر الجديدة، جزائر قوية سيدة أساسها بيان أول نوفمبر، كما أنه يندرج في إطار برنامج وقناعة السيد رئيس الجمهورية.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول، وزير المالية،

جاء مشروع هذا القانون من أجل تعميق الإصلاحات التي أقرها رئيس الجمهورية في عدة مجالات، وهذا ما التمسناه من خلال عدة نقاط إيجابية لابد من تثمينها، وعلى سبيل الذكر لا الحصر، نذكر النقاط التالية التي تتعلق مباشرة بمصلحة المواطن الجزائري:

أولا :إدراج منحة البطالة التي سيستفيد منها طالب الشغل، مع تحفظي على شرط السن الذي أقره مشروع هذا القانون وهو على طالب الشغل أن يكون سنه ما بين 19و 40 سنة.

ثانيا: تخفيض الضريبة على الدخل والتي ستساهم ولو بالقليل في إنعاش الدخل الفردي في ظل هذه الزيادات الجنونية في أسعار المواد الاستهلاكية، والتي أرهقت كاهل المواطن البسيط وخفضت من قدرته الشرائية، وهذا ما يستوجب علينا مراجعة فورية لقيمة النقطة الاستدلالية لشبكة الأجور والتي أقرها مؤخرا للسيد رئيس الجمهورية، حفاظا على كرامة المواطن الجزائري.

ثالثا: التأكيد على العدالة الجبائية من خلال التخفيضات والإعفاءات التي جاء بها مشروع هذا القانون.

رابعا: والأهم المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة، رغم المشاكل والأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، في ظل جائحة كورونا التي مست كل بلدان العالم، وكذا التحديات الأمنية التي تواجهها البلاد على حدودها الشرقية، الغربية والجنوبية.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول، وزير المالية،

الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة أفضى إلى إدراج المادة 187 في مشروع قانون المالية لسنة 2022، والتي تنص على تقليص ورفع الدعم التدريجي على المواد الاستهلاكية المدعمة من طرف الدولة.

وبالرغم من أن القرار يعتبر أول خطوة في الطريق الصحيح سيسمح بتوجيه الدعم نقدا للأسر المستحقة، إلا أنه لابد من أن نتفق على أن يكون هذا الانتقال من السياسة المنتهجة حاليا إلى سياسة تقليص الدعم انتقالا سلسا، حتى لا يضر بمصلحة المواطن البسيط ويرهق كاهله.

لذا استوجب علينا طرح بعض التساؤلات والانشغالات التي نرى من الضروري توضيحها للرأي العام حتى يطمئن قلبه:

أولا: من هي الفئة المستحقة فعلا لهذا الدعم، في ظل غياب تعريف صريح وواضح للفقر والفقير والطبقة الهشة في الجزائر؟ وهذا ما يدفعنا للتساؤل حول من ندعم، ماذا ندعم وكيف ندعم؟

ثانيا: ما هي الميكانزمات والآليات التي ستعتمدها الدولة لتطبيق هذا القرار؟ في ظل غياب منظومة إحصائية قوية ومتكاملة لإحصاء المستفيدين من هذا الدعم من خلال توفير بطاقة وطنية رقمية للمعوزين.

ثالثا: إذا أخذنا كمثال فقط جمهورية مصر الشقيقة، منذ عشر سنوات وهي تعمل على بناء بطاقة رقمية وطنية وإحصاء المعوزين ولم تنته بعد، في نظركم سيدي الوزير الأول، وزير المالية، كم من الوقت ستستغرق الدولة لإحصاء المعوزين والمستحقين لهذا الدعم للانطلاق بتطبيق هذه المادة؟

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إسمحوا لي بالتعريج على بعض الانشغالات الهامة لولاية ورقلة:

- بالنسبة لقطاع الصحة، نطلب منكم الإسراع بالنظر في إنجاز المستشفى الجامعي بولاية ورقلة، والمسجل منذ عدة سنوات وقد رصدت له الدولة ميزانية خاصة به، إلا أنه بقي حبيس الأدراج.

- بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية، الكل يعلم أن بداية دراسة مشروع السكة الحديدية الرابط بين تقرت - حاسي مسعود و حاسي مسعود - ورقلة، انطلقت في سنوات الستينيات، إلا أنه ولغاية اليوم لم يكتمل الإنجاز، لذا نرجو من معاليكم إعطاء التعليمات اللازمة من أجل التسريع في تكملته وتسليمه نظرا لأهميته الاقتصادية.

في الختام إننا نأمل في أن تتحقق المنجزات بما يترجم طموحات المواطن وبما يعيد له الثقة في المؤسسات وكل القطاعات ذات العلاقة المباشر بمصالحه؛ وأشكركم على حسن الإصغاء، وندعو الله أن يسدد خطانا وخطاكم ويوافقنا ويوفقكم لخدمة البلاد والعباد.

3 - السيد امحمد قادوس

عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيدات والسادة ممثلو الحكومة ومرافقوهم المحترمون،

زميلاتي وزملائي المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد جاء مشروع قانون المالية في مجمل بنوده ثريا معالجا لكل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي يتطلع لها المواطن، رغم الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد بصفة خاصة والعالم بصفة عامة، جراء الآثار السلبية لوباء كوفيد19، الذي أربك أكبر اقتصاديات العالم، حيث جاء مشروع القانون بعدة خطوات هامة وهي توجيه الدعم، ورفع ميزانية التجهيز.

مما نستبشر خيرا حول رفع التجميد عن المشاريع ذات البعد الاستراتيجي دون أن ننسى الأهمية التي أولاها للصيرفة الإسلامية والصكوك، وتحسين المنظومة الجبائية، حيث خص مشروع القانون ببعض التدابير التشريعية من أهمها: تحسين الرقمنة في قطاعات المالية والتدابير الجديدة في دمج مصالح مسح الأراضي والحفظ العقاري، كما نسجل كذلك بعض الانشغالات والمتمثلة فيما يلي:

– نقص تحصيل الضريبة المحلية، هذا المصدر المالي الذي كان من شأنه المساهمة في تحسين ظروف الجماعات المحلية وخاصة ميزانية البلديات.

– فيما يخص قطاع السكن، لقد عرفت الحظيرة السكنية على مستوى التراب الوطني، إنجازا كبيرا في هذا المجال، ولكن لم نفكر في تسيير هذه الحظيرة وخاصة تلك المبنية بطريقة جماعية وأقصد بذلك الأجزاء المشتركة للبنايات، رغم وجود نص قانون في هذا الشأن لكن آلية التطبيق تبقى بعيدة؛ وأشير وأقول في هذه النقطة إنه لابد من التفكير في آلية جديدة للحفاظ على هذه الثروة السكنية الهائلة بإنشاء مؤسسات صغيرة تتكفل بتسيير هذه البنايات وخلق مناصب الشغل.

كما أود السيد الرئيس، أن أرفع انشغالا محليا خاصا بولاية غليزان، هذه الولاية المجاهدة التي تتميز بالطابع الفلاحي الهام وخاصة في مجال الخضر والفواكه لكن – السيد الوزير الأول، وزير المالية – شح الأمطار وعدم توفر الحواجز المائية وكذا الآبار حال دون النهوض بهذا القطاع إلى مستواه الحقيقي، لذا – السيد الوزير– نطالب المساعدة في قطاع الري الزراعي.

وأخيرا السيد الرئيس، السيد الوزير، تلكم مداخلتي المتواضعة حول مشروع قانون المالية، كما نتمنى لكم التوفيق في مهامكم النبيلة، وشكرا والسلام عليكم.

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 19 جمادى الأولى 1443
الموافق 23 ديسمبر 2021

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587